تحقيق الديمقراطية والشأن الداخلى (مشروع الشرق الأوسط الكبير)

دكتور/ أحمد أحمد الموافى(*)

مقدمة:

لا يمكن الحديث عن مستقبل لأي شعب بدون الديمقراطية والتي تعنى حرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم ووسيلتها الانتخابات الحرة النزيهة بما يكفل تداول السلطة بشكل سلمي.

فإذا غابت الديمقراطية سيطرت القلة على عملية إصدار القرار، وتغلبت المصالح الطبقية الضيقة على المصلحة العامة للمجتمع ككل.

فالديمقراطية إذن وسيلة لأن تمسك الشعوب مصيرها بيدها، وهى وسيلة لغاية سامية، بأن يحس الإنسان بكرامته ويشارك برأيه في صنع حاضره ومستقبله(١).

إن الديمقراطية هي قبل كل شيء احترام حقوق الإنسان، وهى مفتاح التنمية، وهى الطريق لتحقيق الأمن والولاء والانتماء.

الديمقراطية والتنمية:

لا تتحقق التنمية إلا بالإبداع، والإبداع لا يكون إلا بالحرية. كما أن جذب الاستثمارات الأجنبية، التي هي أحد العناصر الرئيسية للتنمية، لا يتحقق إلا في الدول الديمقراطية. فالمستثمر لا يأمن على أمواله إلا في دولة مؤسسات فيها مساءلة سياسية للحكومة ورقابة على تصرفاتها، ويُتوقع ما يحدث فيها مستقبلاً في فترة لا تقل عن عام، حتى يأمن على استثماراته. إضافة إلى أن إشاعة الديمقراطية تعنى أن يختار الناس نوع السياسات ونوع القرارات التي يجنون ثمارها أو يدفعون ثمنها(٢).

(*) أستاذ مساعد بقسم القانون العام بكلية الشريعة والقانون بأسيوط.

١) د. يحيى الجمل: كيف يكون التغيير إصلاحاً؟ جريدة الأهرام العدد ٤٢٩٤٤ الصادر في ٢٠٠٤/٧/٤م ص١٠.

٢) محمود المراغي: من أجل التنمية الديمقراطية أولاً، مجلة الديمقراطية س٤ ع١٣ يناير ٢٠٠٤م ص١٣ وما بعدها.

ومن أجل هذا الارتباط بين الديمقراطية والتنمية، فإن الديمقراطية - في رأينا - تبدو أكثر أهمية بالنسبة للدول النامية منها للدول المتقدمة.

وفي دراسة للبنك الدولي نشرت بتاريخ ٨/٩/٢٠٠٣م بعنوان «الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» (يقصد الدول العربية) ورد في التقرير الصادر عنها أن نظام إدارة الحكم أدى إلى التأثير بشدة على الأداء الاقتصادي، فالإنتاجية في المنطقة تشهد تراجعاً منذ ثلاثة عقود، ويقف متوسط النمو السنوي عند ٩ر٠٪ منذ عام ١٩٨٠م وهو ما يقل عن مستواه في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

وكشف التقرير عن أن نظام إدارة الحكم الضعيف في المنطقة العربية .. أضعف النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في المنطقة.

وحذر التقرير من أنه رغم أن دساتير وقوانين دول المنطقة تدعو إلى المساواة بين الأفراد إلا أن حقيقة الأمر غير ذلك، فلا مؤسسات الحكم متوافرة سواسية للجميع ولا الحصول على الخدمات العامة متوافر للجميع على المستوى نفسه، كما أن المساءلة السياسية عمل نادر في المنطقة العربية، وكذلك توافر فرص متساوية للوصول إلى سدة الحكم (تداول السلطة). فتداول السلطة بحرية لا تزال سراباً. ورغم الحرية التي توفرها وسائل الإعلام في الفضائيات إلا أنها لم تنتقل إلى الحياة العامة.

كما أن الفساد مستشري كالسرطان في مؤسسات الدولة والقطاع العام برغم أن البيان الأول لكل وزارة هو محاربة الفساد.

ويشير التقرير إلى أن بلدان المنطقة تحتل المركز الأخير فيما يتعلق بنوعيه نظام إدارة الحكم بشكل عام إذا ما قورنت بالبلدان النامية الأخرى، واقترح عدة وسائل:

١) أن التغيير يجب إلا يقتصر على الحكومات وإنما تبادر إليه الشعوب أيضاً، فهو يتطلب مواجهة الفئات ذات المصلحة في الوضع الحالي.

٢) تغيير تقاليد الناس في التعامل مع الآخر، وتقبل حلول الوسط والاستفادة من الأخطاء في تصحيح أعمال المستقبل.

٣) إعادة تأهيل المؤسسات للقبول بإدارة حكم جيدة[١].

الديمقراطية تعني الأمن:

وليس الأمن هنا بمعناه المتبادر للذهن الأمن الجنائي (حماية الأرواح والأعراض والممتلكات) أو الأمن السياسي (استقرار البلاد وتجانس فئات المجتمع) وإنما المقصود بالأمن معناه العام وهو أنه عكس الخوف.

فالديمقراطية تعني تحرير الإنسان من الخوف الذي تبعثه في النفس النظم غير الديمقراطية والاستبدادية والتي هدفها أن تضع الخوف داخل كل إنسان وكل جماعة، فلا ينطق بما في رأيه وإنما ينطق بما يراه جلادوه.

وثقافة الخوف قديمة وموروثة وعابرة للقارات وهي بمثابة صمام الأمان ووثيقة ضمان بقاء كل نظام استبدادي ولو إلى حين.

وإلى عهد قريب كان نظام حكم الجنرالات في الأرجنتين ـ على سبيل المثال ـ يلقى بمعارضيه في أعالي البحار من الطائرات لتلتهمهم الأسماك وتعود بعد التخلص منهم وكأنهم نفاية من النفايات الملوثة للبيئة.

ولذا فإن من معاني الديمقراطية أنها العملية التي بموجبها يتم نزع الخوف من

---

١) وليد خدوري: سوء إدارة الحكم أضعف الاقتصاد العربي، جريدة القبس الكويتية، العدد رقم ١٠٨٨١ الصادر في ٢٦/٩/٢٠٠٣م ص ١٨.

وأكد ذلك المعنى أيضا في تقريره الأسبوعي مكتب الشال للاستشارات الاقتصادية في الكويت تعليقا على تقرير البنك الدولي مبينا أن التقرير أوضح أن أنظمة الحكم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمثل عائقاً رئيسياً للنمو في المنطقة. فمازال تركيز السلطة مفرطاً في أيدي السلطة التنفيذية رغم المظاهر التجميلية الناتجة عن إنشاء بعضها لمجالس نيابية وتوفر دساتير لها تدعى بأن الأمة مصدر السلطات (مشار إلى أجزاء منه في جريدة القبس الكويتية العدد ١٠٨٨٢ الصادر في ٢٧/٩/٢٠٠٣م، ص١٨).

نفوس المواطنين ومنحهم الضمانات القانونية للتعبير وإبداء الرأي والمشاركة في الشأن العام دون خوف[1].

الديمقراطية والولاء والانتماء:

إن العزوف عن المشاركة في قضايا المجتمع في التنمية والنهضة تعنى انسحاباً وهروباً، فيغيب الانتماء والولاء للوطن وتبرز فئات الرفض التي تتجه صوب السلبية والانعزال أو إلى العنف كوسيلة وحيدة متاحة للتغيير.

فالانسحاب والهروب يؤدي إلى وجود مساحة من الفراغ الفكري تؤدي إلى حصول المواطنين وخاصة الشباب منهم على ثقافة عشوائية تتخللها الأفكار المتطرفة[2].

ورغم الأهمية الكبرى للديمقراطية لشعوب المنطقة على النحو السابق بيان بعض جوانبه، ورغم أن تحقيقها يشكل مطلباً شعبياً قدمت من أجله التضحيات على مر الأجيال، فإن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية – وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر - رأت أن تحقيق الديمقراطية في المنطقة يحقق مصالحها بل ويرتبط بأمنها القومي، وعليه تقدمت بما عرف «بمبادرة الشرق الأوسط الكبير»، حاولت من خلالها فرض الديمقراطية وفقاً لرؤيتها وبما يحقق مصالحها ودون مراعاة لخصوصيات شعوب المنطقة وتاريخها وقيمها وعاداتها. فثار الجدل حول هذا المشروع وأهدافه وما له وما عليه، ومدى إمكانية فرض الديمقراطية وفقاً للمفهوم الغربي أو اعتبار أن ذلك شأن داخلي يهم شعوب المنطقة.

وسيكون تناولنا للموضوع في فصلين رئيسين، نعرض في أولهما لمشروع الشرق الأوسط الكبير، ونعرض في الفصل الثاني لتحقيق الديمقراطية بين الفرض من الخارج والشأن الداخلي.

---

1) د. عبد العليم محمد: جمهورية الخوف – جريدة الأهرام العدد ٤٣٠٨٢ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٩م ص١٢.

2) لبيب السباعي: الشباب وأزمة المشاركة السياسية – جريدة الأهرام العدد ٤٣١٤١ الصادر في ٢٠٠٥/١/١٧م ص٢٥.

الفصل الأول
مشروع الشرق الأوسط الكبير

المبحث الأول
مضمون مشروع الشرق الأوسط الكبير والهدف منه

المطلب الأول
مضمون المشروع

ورد الحديث عن مشروع الشرق الأوسط الكبير في مبادرة أمريكية ثم تناولته مبادرة أوربية ثم عرض المشروع على قمة الدول الثماني الصناعية الكبرى.

ولذا نعرض أولاً: لفكرة عن محتوى المبادرة التي تناولت المشروع سواء في ذلك الأمريكية أو الأوربية، ثم نعرض ثانياً لتسمية المشروع ونطاق تطبيقه كل في فرع مستقل.

الفرع الأول
محتوى المبادرة التي تناولت المشروع[1]

[١] المبادرة الأمريكية:

لم ينشر المشروع في حينه ولم تبلغ به الدول المعنية بطريقة رسمية. وإنما تم تسريبه في البداية حيث نشرت ترجمة له في جريدة الحياة في عددها الصادر في ١٣/٢/٢٠٠٤م[2].

---

١) عند حدوث التحولات الكبرى بالمنطقة فإنها تعج بالمبادرات وهذا بالفعل ما حدث حيث ظهرت مبادرة أمريكية، ثم أوربية وتقابلها مبادرات مصرية وأردنية وغيرها، وصارت تلك المبادرات حديث الساعة، يتناولها الكل بالتحليل والنقد (انظر: إلهامى المليجى: مشروع الشرق الأوسط الكبير وأبعاده، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٤ الصادر في ٢٥/٢/٢٠٠٤م ص١٢).

٢) وأبرزت جريدة الأهرام في صفحتها الأولى بتاريخ ٢٢/٢/٢٠٠٤م (العدد ٤٢٨١١) أهم محاور المبادرة فيما يلي:
١- تنشيط آليات مواجهة البطالة. ٢- الإصلاح الديمقراطي ونظلم الحكم القائمه. =

وذكر البعض[1] أنه أعلن عنه للمرة الأولى في خطاب الرئيس جورج بوش يوم ٦/١١/٢٠٠٣م أمام المنظمة القومية للديمقراطية، وأنه يقوم على دعم منطقة الشرق الأوسط الكبير من خلال معونات واتفاقات تعاون في مجالات أربع رئيسة:

١- الإصلاح الاقتصادي وأهم ما يركز عليه:

- إنشاء مؤسسة تمويل للشرق الأوسط لتمويل القطاع الخاص والبنية التحتية.
- رفع القدرة التنافسية في ظل اتفاقية التجارة العالمية.

= ٣- أعطاء جهود التحول الاقتصادي والاجتماعي وخطط الحد من العجز المالي في ميزانيات دول الشرق الأوسط الأولوية.

٤- العمل على بناء مجتمعات واعية ومؤسسات غير حكومية وتكثيف التعاون مع منظمات شعبية تكرس جهدها للإصلاح الاقتصادي، ودعم الحريات العامة.

٥- توفير الدعم المادي والفني لعملية تسجيل الناخبين وتأسيس مراكز مدنية للدفاع عن الحقوق العامة، والعمل على إلحاق هذه المراكز بكليات الحقوق في جامعات دول المنطقة.

٦- إصلاح التشريعات القانونية المعمول بها ووضع قوانين جديدة بما يتفق مع الإصلاحات المرجو إعمالها.

٧- تشجيع جهود قيام مؤسسات صحفية مستقلة وتدريب الصحفيين على التكنولوجيا الحديثة.

٨- محاربة الفساد والتركيز على ضمان الشفافية في السياسات العامة.

٩- حث الحكومات على السماح بعمل المؤسسات المستقلة، وتجنب فرض قيود عليها أو التدخل في شأنها.

١٠- تحرير السياسات الاقتصادية بما يحد من سيطرة الحكومات على النشاط الاقتصادي، وإزالة أي قيود على الأنشطة الاقتصادية.

وقام البعض بتجميع محتوى المبادرة في (٣) عناوين رئيسية وهي: ١- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح في المنطقة. ٢- بناء المجتمع المعرفي. ٣- توسيع الفرص الاقتصادية. بالإضافة إلى عناوين أخري فرعية تحت كل من هذه العناوين الرئيسية.

(مرسى عطا الله: نوع من الوصاية ... أم عودة لعصور الانتداب. جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٥ الصادر في ٢٦/٢/٢٠٠٤م ص١١).

١) كمال متولى: هل نوافق على المبادرة الأمريكية الشرق أوسطية؟ جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٧٧ الصادر في ٢٨/٤/٢٠٠٤م ص١٢. حيث أشار إلى أنه أمكنه الرجوع إلى النص على الموقع الرسمي للبيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية.

- البحث عن مشروعات تحقق الأهداف المرجوة في التجارة والاستثمار وتطوير الأعمال.

- الاستقلال عن ولاية الدولة، مع التركيز على الكفاءة والتكامل بين الأفراد في المنطقة.

٢- إصلاح التعليم: وأهم ما يركز عليه:

- تطوير المدرسة لتقوم الدراسة بها على البحث والتفكير واكتساب المهارات مع الاهتمام بالفتاة.

- التطوير المستمر لكفاءة المعلم.

- الاهتمام بدور القطاع الخاص في التعليم.

- تدعيم كل المشروعات التعليمية التى تقوم على مشاركة الطالب بأفكاره.

- الاهتمام بمراكز تربية وتعليم الطفل على نظم حديثة ترسخ مفاهيم الديمقراطية لدى الأطفال وتشرك الأسر مع أطفالها في مجتمع المدرسة.

- توفير الكتب لتعليم الأطفال في السنتين الثالثة والرابعة الابتدائي مترجمة إلى العربية تنمى فيهم الرغبة في القراءة الحرة والتفكير، ويغطى هذا العرض ٥٠٠٠ مدرسة في الشرق الأوسط في السنة الأولى.

٣- إصلاح وضع المرأة: وأهم ما يركز عليه:

- التركيز على المشاركة الكاملة للمرأة في كل أنشطة المجتمع وتأهيلها علمياً وتدريبياً لتحقيق ذلك.

- تشجيع المشروعات التى تحقق ذلك.

- زيادة حجم التعليم المشترك لتشجيع المرأة على تخطى عقباتها الذاتية وإقلال مسبباتها.

٤- الإصلاح السياسي وهو ما يهمنا هنا وأهم ما ركزت عليه المبادرة بشأنه:

- المشروعات التى تقوى الممارسة الديمقراطية بحكومة منتخبة تحترم رأى الشعب وتحكم بالقانون دون تمييز وبمؤسسات حكومية ذات كفاءة عالية، مع

تنشيط العلاقة وتقويتها بين الحكومة والأحزاب والناخبين لبناء سلوك قيمى يقوم على الاختيار للمنتخبين والرسميين المعينين.

- تطوير الكفاءة البرلمانية وتقوية الأحزاب وزيادة الطلب على السعى إلى الممارسة الديمقراطية.
- تطوير تشريعي يتسم بالعمومية والشفافية ليس خدمة لشخص أو حمايته ومن يراه، مع التطوير المستمر للمعرفة القانونية لكل المشتغلين بالقانون.
- تحرير الإعلام وشفافية المعلومات وسهولة تداولها والتدريب المستمر للعاملين فيه لرفع كفاءتهم المهنية.

فالمشروع الذي أعدته الولايات المتحدة لإصلاح الشرق الأوسط الواسع أو الكبير تضمن جوانب عديدة حتى أدق التفصيلات[1].

مشروع الشرق الأوسط الكبير وتقرير التنمية البشرية:

اعتمد مشروع الشرق الأوسط الكبير[2] على تقرير التنمية البشرية للدول

---

١) لدرجة أنه يشير إلى إقامة كليات أو معاهد جامعية يديرها أمريكيون - حسب المشروع - لضمان تحقيق الغرض منها، وتكون إدارتها محكومة بتوجهات معينة ووفقاً للمقررات المقترحة. ومثال ذلك مادة إدارة الأعمال والتى يمكن أن يقوم على تدريسها معاهد مشتركة على نمط معهد البحرين للمصارف والمال (والذى يشير المشروع إلى أن مديره أمريكي وأقام علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية).

راجع: السيد يس: الصفقة الشاملة: جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٢٩ الصادر في ٢٠٠٤/٣/١١م ص١٣.

٢) من الأرقام الواردة فى مقدمة المشروع الأمريكى والتى لها دلالة والتى ربطها المشروع بفكرة التخلف والفقر الذى تعانية المنطقة ما يلى:

- إجمالى الدخل المحلى لمجمل (٢٢) دولة هم بلدان الجامعة العربية أقل من الدخل السنوى المحلى لأسبانيا وحدها.
- ٤٠% من العرب البالغين أميون (٦٥ مليون) ثلثى هذا العدد من النساء.
- إذا استمرت معدلات البطالة الحالية فإنها ستصل إلى ٦٥ مليون شخص في عام ٢٠١٠.
- ثلث مواطنى المنطقة يعيش كل منهم على دخل لا يتجاوز (٢) دولار يومياً.
- ٥١% من شباب العرب أعربوا عن رغبتهم فى الهجرة لبلدان أخرى. =

العربية عن عامى ٢٠٠٢، ٢٠٠٣[(١)]، والذى أعده خبراء عرب، وأوضحوا فيه أن مشاكل التنمية البشرية فى العالم العربى فى العامين المذكورين ترجع للنواقص الثلاث(أ) الحرية، (ب) المعرفة، (جـ) تمكين النساء[(٢)].

=وينتهى التقرير إلى أنه إذا استمر المسار على النحو القائم فإنه سيضاف كل عام مزيد من الشباب المفتقر لمستويات من العمل والتعليم والمشاركة السياسية، وسيعنى ذلك تهديداً مباشراً للمنطقة وكذلك للمصالح المشتركة لمجموعة دول الثمانى.
(راجع: د. ميلاد حنا: منطقتنا العربية فى مفترق طرق تاريخى، الأهرام العدد ٤٢٨١٣ الصادرة فى ٢٠٠٤/٤/٢٤، ص١٠).

١) انتقد بعض الاختصاصيين فى علم الاجتماع التعميم الوارد فى تقرير التنمية الإنسانية العربية فى بيانه للنواقص الثلاث: الحرية – المعرفة – تمكين النساء. حيث تجاهل اختلاف الدول العربية فى المسائل الثلاث والمرحلة التى وصلت إليها كل دولة فى كل مسألة من هذه المسائل (السيد يس: تشريح المشروع الأمريكى، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٣٨ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٥، ص١٢).
كما انتقد تقرير التنمية الإنسانية العربية المشار إليه لأنه أهمل عنصر التاريخ فى الدراسة، حيث أغفل فترة الاستعمار التى مرت على الدول العربية وجاء التقرير ليقارن حال التنمية بين الدول العربية المستعمرة والدول الأوربية التى كانت تستعمرها، فعلى سبيل المثال هل تقارن الجزائر بفرنسا التى احتلتها لمدة ١٨٠ عاما فى مجال الحريات السياسية، أو كيف تقارن مصر باليابان فى التقدم التكنولوجى، أو يقارن وضع المرأة فى السعودية بوضعها فى هولندا. وقد ترتب على المقارنات الزائفة أن توصل التقرير الأمريكى الصادر عن مؤسسة فريدم هاوس فى مجال تقييم الحريات السياسية إلى أن «إسرائيل البلد الوحيد فى الشرق الأوسط الذى صنف بأنه حر» ونص على ذلك أيضاً مشروع الشرق الأوسط الكبير رغم أن إسرائيل تمارس الإرهاب ليل نهار ضد الشعب الفلسطينى (السيد يس: الوصاية الأمريكية فى الشرق الأوسط الكبير، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٢٣ الصادر فى ٢٠٠٤/٢/١٨، ص٨).
والواقع كما سنرى – أن هناك دولاً فى العالم الثالث مثل الهند وماليزيا وغيرها بدأت معنا أو بعدنا وبعد تحررنا من الاستعمار، ولكنها فاقتنا بمراحل سواء فى مجال الحريات السياسية أو التنمية البشرية أو التقدم العلمى والتكنولوجى.

٢) انتقد تقرير التنمية البشرية أيضا بأنه لم يقدم التوصيف الكامل، ولذلك ما يبنى عليه يكون ناقصا، كما أنه يقارن العرب بجنوب الصحراء وكأنهم فى جنوب الصحراء ليسوا بشراً (مأمون فندى: ملاحظة على مبادرة الشرق الأوسط الجديد، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٦ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٢٧، ص١٠). =

ثم جاء الربط فى المشروع بين حدوث هذه النواقص الثلاث وبين تهديد مصالح الدول الثمانى.

فالمشروع حصر أسباب التطرف والإرهاب فى هذه العوامل الداخلية، متناسياً العوامل الخارجية لهذا الإرهاب ـ على حد وصفهم ـ والمتمثل فى أمرين:

أ- ازدواج المعايير والكيل بمكيالين فى مجال تطبيق حقوق الإنسان.

ب- غض الطرف عن الجرائم التى ترتكبها إسرائيل فى حق الفلسطينين.

المبادرة الأوروبية:

المشروع الفرنسى ـ الألمانى الذى قدم إلى مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوربى والذى وضعه أساساً فيشر وزير الخارجية الالمانى وقدمه إلى مؤتمر ميونخ لسياسات الأمن الدولى فى فبراير ٢٠٠٤ يرى تحديث دول المنطقة عبر إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى بما يسهم فى امتصاص براكين الغضب من المنطقة. وتحويل ما تنفقه دول المنطقة إلى التنمية، إيماناً من المشروع أن ارتفاع مستوى الحياة يعد مدخلا رئيسياً لأى تطور ديمقراطى[١].

=كما انتقد تقريرى التنمية البشرية أيضاً بأن من أعدوهما أخذهم الحماس والرغبة الجامحة فى ضرورة التغيير، فبالغوا بعض المبالغة فى النقد الذاتى ولكن الولايات المتحدة اعتبرت أن ما ورد فيهما تصويراً دقيقاً للواقع كما يراه العرب أنفسهم، «وشهد شاهد من أهلها».

(محمد التهامي: وصاية جديدة، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٥ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٦، ص١٠).

١) وسبب تقديم المبادرة الالمانية الفرنسية المشتركة كان رغبة الأوربيين فى أن يذهبوا إلى قمة الثمانى الصناعية ولديهم اجماع عربى على مبادرتهم ليواجهوا بها المبادرة الأمريكية «الشرق الأوسط الكبير» ولكن القمة العربية فى تونس فشلت فى الوصول إلى هذا الاجماع بل وانهارت قبل انعقادها.

(عبد العظيم حماد: رسالة فرانكفورت، جريدة الاهرام العدد ٤٢٨٥٦ فى ٢٠٠٤/٤/٥، ص٦).

أما الولايات المتحدة فكانت مبادرتها تركز على الديمقراطية وباقى عناصر الاصلاح[١].

وتوافقت المبادرة الأوربية مع وجهة النظر العربية فى أمرين فى غاية الأهمية الأولى: ضرورة أن يأتى الإصلاح من الداخل ونقطة البداية فى ذلك أنها تحدثت عن تشاور مع الدول المعنية. والثانى: أن يتم حل النزاع العربى الإسرائيلى حتى يتسنى حل بقية مشاكل المنطقة[٢].

وتتمتع أوروبا بعلاقات طيبة مع الدول العربية خاصة دول شمال أفريقيا، على عكس الموقف الأمريكى الذى يوصف دائما بالانحياز الإسرائيلى، فضلاً عن إعلان الولايات المتحدة عن حلمها فى قيام إمبراطوريتها، مما جعل الموقف الأوربى أقرب لقلب المواطن العربى. وحاولت أوربا فى مشروعها «عملية برشلونة» توقيع اتفاقيات شراكة مع الدول المتوسطية لمدها بالمساعدات فى تحديث نظمها السياسية وتحرير وتنمية التجارة الداخلية[٣].

قراءة فى الفكر الأوربى فى الإصلاح العربى:

بصرف النظر عن المبادرة الأوربية السابق الإشارة إليها فإن الفكر الأوربى عموماً تجاه العالم العربى يتسم بالاعتدال. وفى خطاب لوزير الخارجية البريطانى فى هذا الصدد فى ١/٣/٢٠٠٤ فى مركز السياسة الخارجية بلندن تناول مفهوم الشراكة لأجل الإصلاح فى العالم العربى مبيناً أهمية الإصلاح بالنسبة لأوروبا، ومعوقات الإصلاح العربى وجوانبه المختلفة، وأوضع أخيراً رأى الأوروبيين فى مفهوم الإسلام للتغيير[٤].

١) عبده مباشر: المبادرات لماذا؟ جريدة الاهرام، العدد ٤٢٨٥٣ الصادر فى ٤/٤/٢٠٠٤، ص١٠.

٢) مرسى عطا الله: نحن وأوربا فى قطار واحد، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٢٢ الصادر فى ٤/٥/٢٠٠٤، ص١١.

٣) د. أحمد بشارة: مبادرة الشرق الأوسط الكبير، التعريف والدوافع: جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٥٥، الصادر فى ١٧/٣/٢٠٠٤، ص١٩.

٤) وقد بين أنه: =

=* «يجب أن تأتى الأفكار من أصدقائنا العرب، ونحن فى أوربا أو فى الغرب لا نستطيع ولا يجوز أن نملى عليهم، لكن باستطاعتنا أن نعمل معهم، وسنعمل ذلك، لدعم وتشجيع الاصلاح» وأن مهمة بريطانيا والغرب دعم الاصلاح.

* أبرز أهمية الإصلاح العربى لأوربا فى عدة أمور:
  - كون العرب جيران لأوربا شركاء فى التجارة والاستثمار.
  - العرب المصدر الرئيسى للطاقة.
  - للعرب دور محورى فى مكافحة الإرهاب.
  - المنطقة مهد الإسلام، ولها أهمية خاصة عند مسلمى بريطانيا.
* وأوضح خطورة عدم الإصلاح وعدم ضمان مزيد من الحريات والتطوير حيث سيتهدد الاستقرار فى المنطقة.
* وأكد أنه ليس هناك نموذجاً واحداً للاصلاح يناسب الجميع.
* لخص معوقات الإصلاح فى أمور ثلاثة:
  - أن التغيير ضرورى، لكنه ليس سهلا.
  - قد ينظر إلى الإصلاح إلى أنه يهدد معتقدات وتقاليد متأصلة.
  - عدم الثقة بالغرب، وهذا الاعتقاد الخاطئ يجب العمل على تغييره.
* إلا أنه فى حديثه عن جوانب الإصلاح لم يخرج عن المبادرة الامريكية «الشرق الأوسط الكبير»، حيث حصرها فيما يلى:
  - الإصلاح الاقتصادى: حتى يواكب النمو الاقتصادى النمو السكانى.
  - تمكين النساء: لأن منع النساء من التوظيف فى بعض المجتمعات يعطل نصف طاقة المجتمع، وأن البيان الصادر عن مؤتمر صنعاء فى ٢٠٠٤/١/١٢ دعا إلى إعطاء النساء المزيد من السلطات.
  - البطالة: حيث تحتاج المنطقة إلى ١٠٠ مليون فرصه عمل فى العشرين سنة القادمة.

إضافة إلى مشاكل أخرى مثل التعليم ومحو الأمية وكثرة السكان، وهى لا تخرج عن مبادرة الشرق الأوسط الكبير ذلك أنها اعتمدت أيضاً على تقرير التنمية البشرية.

* الإسلام والتغيير: رفض سترو تماماً مقولة أن الإسلام بطبيعته لا يتماشى مع التغيير، وقال أن مقاومة التغيير لا تأتى من الإسلام نفسه وإنما ممن يقدمون تبريرات دينية للتمسك بالتقاليد التى عفا عليها الزمن.

وأن المجتمع الإسلامى المعتدل أبدى القدرة على جعل المجتمع يتغير، وأن التشدد فى أى دين يغذيه المهمشون فى المجتمع لتنمية عدم التسامح والاستياء اللذين يمكن أن يوقدا العنف.

ففى الإسلام هناك تقاليد متأصلة من الشورى والإجماع مما يجعله بعيداً عن عدم التماشى مع التغيير.

ومبدأ التشاور أو الشورى فى الإسلام تأسس أبكر كثيراً من ظهوره فى العالم المسيحى.=

أثر انعقاد قمة الثمانى الصناعية الكبرى[1] على مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير: يبدو ذلك فى ثلاثة أمور رئيسية:

الأمر الأول: أنه فى سبيل سعى الأمريكيين لكسب موافقة شركائهم فى قمة الثمانى ومراعاة لمعارضة الدول المعنية سلموا بعدة حقائق كانت على الدوام مثار إعتراض على مشروعهم المبدئى وهى:

=الديمقراطية ليست قيماً غربية أو مسيحية تفرض على الدول العربية على حساب ثقافتها وإنما القيم الواردة فى الميثاق الدولى لحقوق الإنسان هى قيم عالمية تكافح الشعوب من أجلها وتتماشى مع كل معتقد دينى، ولا يأتى التغيير نحوها على ثقافة تقليدية فى المنطقة «فاليابان ليست أقل يابانية اليوم لاعتناقها الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية».
عام على تحرير العراق: قراءة فى التحديات، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٥٥ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٢٢ ص٢٠).
وفى لقاء أيضاً للسفير الفرنسى برئيس الوزراء اللبنانى السابق المرحوم رفيق الحريرى فى لبنان فى ٢٠٠٤/٣/٩.
أوضح أنه لا يمكن خلط المبادرة الفرنسية – الألمانية بالمبادرة الأمريكية وأنه إذا وجد تلاقى بينهما إلا أن أوربا لها خصوصية معينة (جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٤٣ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٠، ص٢٤) وأوضح أن أوربا لا ترفض المبادرة الأمريكية بل على العكس تجدها إيجابية والتحركان (المبادرة الأمريكية والأوربية) يسيران على خطين متوازيين، وأن لا يجب خلط المبادرتين وإن كان الملاحظ بعد اجتماع قمة الثمانى الصناعية غلبة المبادرة الأمريكية.

١) عقدت فى «سى لاند» بولاية جورجيا الأمريكية يوم ٢٠٠٤/٦/٩ وكانت بمثابة المؤتمر الذى يعقد فى نهاية الحروب لبحث الترتيبات والتسويات بعد الحرب على غرار مؤتمر الصلح فى باريس عام ١٩١٨ فى نهاية الحرب العالمية الأولى، ومؤتمر يالتا (فبراير ١٩٤٥) وبوتسدام (يوليو وأغسطس ١٩٤٥) بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.
ولم يعقد مؤتمر فى نهاية الحرب الباردة ربما لأنها سجلت نصراً دون حرب وتوازى وجود مجموعة الثمانية مع كل المؤتمرات التى عقدت لتدبير أحوال العالم منذ تدشين عملية هلسنكى عام ١٩٧٥ التى نظمت الانفراج بين الشرق والغرب، وحتى عملية تفكيك الكتلة الشرقية ثم الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ (د. أسامة الغزالى حرب: إعادة بناء العالمين العربى والاسلامى، مجلة السياسة الدولية العدد (١٥٧) يوليو ٢٠٠٤ المجلد ٣٩ ص ٦ وما بعدها).

أ- أن الإصلاح لابد أن يأتى من الداخل ولا يمكن فرضه من الخارج، إلا أن تفسيرهم لأن يأتى من الداخل قصد به حركة القوى الداخلية فى المجتمع.

ب- أن تراعى خصوصية المجتمعات وتفردها واختلاف درجة نضجها.

جـ- سلموا بأهمية إنهاء النزاعات المزمنه وعلى رأسها النزاع العربى الإسرائيلى، وذلك كشرط محفز لعمليات الإصلاح ومزيل لأحد أهم العوائق.

لكنهم فى ذات الوقت أكدوا على عدم الربط بين بدء الإصلاح وانتهاء ذلك النزاع.

الأمر الثانى: أن قمة الدول الثمانى الصناعية أكدت على شمولية مفهوم الإصلاح، سواء من حيث مجالاته المختلفة السياسية (التى لها الأولوية) والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، أو من حيث القوى القائمة على الإصلاح سواء كانت الحكومات أو مؤسسات المجتمع المدنى أو الأفراد.

الأمر الثالث: أن قمة الدول الثمانى لم تقتصر بالنقاش حول مفاهيم الإصلاح ومشتملاته، وإنما تجاوزت ذلك إلى ابتداع آليات مراقبة ومتابعة التنفيذ على أرض الواقع والتنسيق مع الدول والمنظمات الدولية لدعم ورعاية عمليات الإصلاح فى دول الشرق الأوسط الكبير.

الفرع الثانى
تسمية المشروع ونطاق تطبيقه

التسمية[١]:

عرف فى البداية بالشرق الأوسط الكبير، ولكن ذكر أن الكبير تعنى العظيم (great) ولكن الوارد فى التسمية greater بمعنى الأكبر أى الأوسع، لأن حدوده التى قصدها المشرع تشمل إلى جانب الدول العربية، عدة دول إسلامية أخرى إضافه إلى إسرائيل، فهو شرق أوسط أكبر مما هو متعارف عليه[٢].

والشرق الأوسط الكبير واحد من المصطلحات التى كثر تداولها فى المنطقة مثل عاصفة الصحراء[٣] والحديث عنه قديم جديد حيث كان قد اطلق شيمون بيريز مشروع «الشرق الأوسط الجديد» عقب اتفاقيات أوسلو الموقعة بين الفلسطينين وإسرائيل.

مسمى الشرق الأوسط الكبير وفكرة صدام الحضارات:

لم تسم الأشياء بمسمياتها، فالمقصود كما ذكرنا بالمشروع الدول العربية وبعض الدول الإسلامية، لكن لم يصرح بذلك لحساسية الأمر، لكن اطلاق المبادرة تزامن مع ما قيل عن صدام الحضارات، والهجمة الشرسة على الإسلام وما قيل عن وصف الحرب على الإرهاب بأنها حرب صليبية.

لكل ذلك فقد راعى واضعو المشروع اختيار لفظ الشرق الأوسط ليضم إسرائيل إلى المنطقة رغم إنها ـ من وجهة نظر الغرب ـ تعد واحة الديمقراطية فى المنطقة، وأن

---

١) وضع البعض مسمى MEPI اختصاراً للترجمة The Middle Est Partnership Initiative (كمال متولى: هو توافق على المبادرة الأمريكية الشرق أوسطية؟ جريدة الاهرام العدد ٤٢٨٧٧ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١، ص١٣.

٢) محمد سلماوى: قراءة أخرى للمشروع الأمريكى، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٩ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١، ص١٣.

٣) نبيه برجس: الآتى أعظم.. كوكب آخر وغامض: الشرق الأوسط الكبير، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٥٥ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٢٢، ص٢١.

الغرب يدعى دوما على أن الشعوب الإسلامية تخاصم الديمقراطية[١].

فالشعوب العربية والإسلامية ـ فى نظر الغرب ـ لا تعرف معنى الديمقراطية والحرية، وذلك بحكم ثقافتها وتراثها الدينى المتخلف. فهى شعوب مريضه لا ينصلح حالها إلا باستخدام القوة معها لتقويم نظم الحكم فيها أو إزاحتها وإعادة تشكيلها ثقافيا. والمنطقة ـ فى رأيهم ـ ذات ثقافة إرهابية يجب استبعادها خارج التاريخ وإجتثاثها من جذورها[٢] كما يجب إعادة بنائها اقتصادياً.

ثانياً نطاق تطبيق المشروع:

ما هو الشرق الأوسط الكبير (الواسع)؟ تضمن المشروع تعريفاً جزافياً لما سماه الشرق الأوسط الكبير بحيث جعله يشمل جميع الدول العربية إضافة إلى باكستان، إيران، افغانستان، تركيا، إسرائيل.

لماذا تركيا؟ تنظر الولايات المتحدة إلى تركيا كدولة إسلامية نظامها السياسى علمانى ممكن أن يروق للدول الإسلامية الأخرى، فهى نموذج للدول الإسلامية كما تريدها الولايات المتحدة[٣].

---

١) تشير باحثة سويسرية (دانكوس) فى شئون أوراسيا أن من بين (١٥) جمهورية سوفيتية (٦) جمهوريات إسلامية تحولت جميعها نحو الديكتاتورية، وأن التسع الأخرى تحولت إلى الديمقراطية وكان آخرها جورجيا التى خلعت ادوارد شيفارنادزه (نبيه البرجس: الآتى أعظم... كوكب آخر وغامض الشرق الأوسط الكبير، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٥٥ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٢٢، ص٢١) وعليه يتساءل هذا الكاتب عما إذا كان المقصود من مشروع الشرق الأوسط الكبير فعلا الديمقراطية «أم تفجير العالم الإسلامى الشائخ؟».

٢) سلامه أحمد سلامة: أبو غريب الوجه الآخر للإرهاب، مجلة وجهات نظر، س٦ ع ٦٥ ص٥ وما بعدها.

٣) د. مصطفى الفقى: معالجات وصراعات أيضاً، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٢٠ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٢، ص١٣.

وإن كانت تركيا مرفوضه أوروبيا بوضعها الحالى لمخالفات فى مجال حقوق الإنسان يجب عليها التخلص منها لتتأهل لدخول الاتحاد الأوربى (صلاح منتصر: ولذلك لا أقول نعم، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٥٠ المنشور فى ٢٠٠٤/٣/١٧، ص١٩) ويرى فى=

لماذا إسرائيل؟ لأن الهدف النهائى كما سنرى فى أهداف المبادرة هو تحقيق الهيمنة الإسرائيلية، وهو نفس الهدف الذى كان يسعى إليه شيمون بيريز فى مشروعه الشرق الأوسط الجديد(١).

كما أن فى إضافة البلدان الإسلامية الأخرى إسقاطاً للخصوصية والأهمية المركزية للقضية الفلسطينية، وفيه إيحاء باعتبار نضال الفلسطينيين لتحرير أرضهم أحد مظاهر الإرهاب فى المنطقة والذى كان وراء إطلاق المبادرة، وفى هذه الحالة يسقط عن العدوان الإسرائيلى وصف الارهاب، وإنما يصبح جزء لا يتجزأ من المواجهة العالمية للإرهاب(٢).

الهوية العربية:

لا شك أن توسيع رقعة الشرق الأوسط لهذا الحد فيه تذويب للكيان العربى(٣) وإجهاض العمل العربى المشترك، وقطعٌ للتواصل العربى، وقضاء على فكرة القومية

=توسيع الشرق الأوسط الكبير توسيعاً لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية حتى يدخل أكبر قدر منه فى الامبراطورية الأمريكية.

١) صلاح منتصر: المرجع السابق.

وقد أشار المشروع إلى تقرير «فريدم هاوس لعام ٢٠٠٣» والذى ورد به أن إسرائيل هى الدولة الحرة الوحيدة فى المنطقة، فما الداعى إذن لادراجها فى المشروع؟ فهى لا تحتاج لمشروعات لتحريرها! ثم إنه كيف سيتم التعامل معها ضمن المشروع ما لم تتم تسوية النزاع العربى الإسرائيلى وهو ما لم يشر إليه المشروع من قريب أو بعيد.

(محمد سلماوى: مرجع سبق ذكره).

٢) واعتبار النضال الفلسطينى لاسترداد الأرض إرهاباً، فإنه يدخله تحت منظومة الإرهاب الإسلامى فيصبح الصراع العربى الإسرائيلى ليس إلا نتيجة لصدام الحضارات، صدام بين الإسلام وكل من المسيحية واليهودية، وليس صراعاً لإزالة الاحتلال.

(محمد سيد أحمد: معضلات عصرية حول مشروع الشرق الأوسط الكبير، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٥ الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٦، ص١٣).

٣) وتحويل العرب الذين يبلغ نحو عددهم ٢٠٠ مليون إلى أقلية لا تجاوز ٤٠% من تعداد الشرق الأوسط الكبير.

(صلاح منتصر: لذلك لا أقول نعم، مرجع سابق ذكره) ويرى أن الرد على ذلك يكون بتقوية جامعة الدول العربية والعمل على إصلاحها وليس تفكيكها، وحل المشكلات العالقة بين الدول العربية وليس العمل على تفاقمها.

العربية، وإدماجها فى قوميات أخرى فارسية، كردية، تركمانية... ففيه على أية حال تجاهل للابعاد القومية والحضارية لمنطقتنا[1]، ومحاولة للقضاء على أى نزعة استقلالية للدول العربية[2] وخاصة فى ظل غياب إيديولوجية معينة، وانسحاب القومية العربية من الفكر الإيديولوجى العربى[3].

ثالثاً: القائمون على المشروع:

إن هذا المشروع فى النهاية تم التنسيق بشأنه مع أوروبا، وعليه فإن مجلس إدارة العالم أو نادى الأقوياء الأكثر غنى فى العالم وهى مجموعة الثمانى هى التى أعطت لنفسها الحق فى تنفيذ المشروع عن طريق حلف الناتو وهو أكبر مظلة عسكرية، والذى سيكون بمثابة قوة مراقبة دولية تمتلك قوات تدخل سريع للفصل فى الأزمات السياسية والأقليمية المحتمل نشوبها مستقبلاً[4]، وفى عرض المشروع

---

١) على العكس يرى البعض أن المشروع لا يمس الهوية العربية، فهو يتكلم عن الدول مجتمعة (أى الشرق أوسطية) ونحن نتكلم عن العربية (محمد سلماوى: قراءة أخرى للمشروع الأمريكى، مرجع سبق ذكره).

٢) السيد يس: تشريح المشروع الأمريكى، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٣٨ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٥، ص١٢.
ويقول الباحث السويسرى جان زيفل «أن المشكلة لدى الأجيال العربية، أن الأنظمة العربية أرغمتها ومن خلال منهجية لغوية وسياسية معينة على التكيف البيولوجى معها» (نبيه البرجس: الآتى أعظم «كوكب آخر غامض: الشرق الأوسط الكبير، القبس العدد ١٠٠٥٥ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٢٢، ص٢١.

٣) وجد على العكس من الكتاب العرب من يهلل للمبادرة الأمريكية ويرى أن ما أحدثته أمريكا فى اليابان وألمانيا من إصلاح جعل من كل منهما عملاقاً اقتصادياً ينافس الولايات المتحدة ذاتها، ولم تطمس هوية هذه الدول أو تلغى ثقافاتها، بينما انتظر العرب أكثر من خمسين عاما ليأتى الإصلاح من الداخل فلم يأت اطلاقاً (غسان سليمان العتيبى: الاصلاح... متى؟ جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٥٣ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٢٠، ص١٦).

٤) د. هالة مصطفى: الشرق الأوسط الكبير وحديث الإصلاح جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١١ الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٢، ص١٠.

على الحلف العسكرى وإقرار تنفيذه عن طريق ترتيبات أمنية وعسكرية يجريها الحلف، فيه نوع من التهديد للدول المقرر دخولها فى المشروع[1].

كما أشار التقرير الأمريكى إلى أن واجب دول الثمانى حفاظاً على مصالحها المشتركة فى مواجهة ظروف المنطقة أن تصيغ نوعاً من المشاركة بعيدة المدى مع قوى الإصلاح فى المنطقة بهدف علاج النواقص التى حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية[2].

ولا شك أن اشراك أمريكا الدول الثمانى الكبرى فى تنفيذ المشروع فيه إضافة لبعد دولى للمشروع وحتى توسع الصف الواقف على الجانب الآخر من المواجهة[3]،

---

١) سلامة أحمد سلامة: نحن وقمه الثمانى، جريدة الأهرام العدد ٤٢٩٠٨ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٢٩، ص١٠.
ويرى الكاتب أن ذلك السبب وراء اعتذار دول عربية -مثل مصر وتونس- عن قبول الدعوة - أو الاستدعاء- لحضور قمة الثمانى، معتبرة أن ما يطرح عليها من أفكار فيه نوع من الإملاء، مع ما فى المشروع من فصل بين القضية الفلسطينية وقضية الإصلاح، ومع ما يترتب على المشروع أخيراً من تذويب للمنطقة العربية فى كيان أوسع وهو الشرق الأوسط الكبير الذى تفتقر دوله إلى أى تجانس فى المصالح أو المشاكل أو الاولويات. وقد شارك فى اجتماعات قمة دول الثمانى خمس دول عربية مشاركة بروتوكولية، إضافة إلى عدد من الدول الافريقية كمراقبين.

٢) وتتعلق كلها بعلاج النواقص الثلاث السابق ذكرها (الحرية - المعرفة - تمكين النساء) وفى هذا السبيل:
* فقد حث التقرير مجموعة الثمانى على إنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى فضلاً عن الاسهام فى تقنيات تسجيل الناخبين.
* كما أنه من التوصيات التى تضمنتها المذكرة الأمريكية المقدمة إلى اجتماع مجموعة الثمانى فى يونيو ٢٠٠٤ مسألة تخفيض نسبة الأمية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٠، ووجوب انتهاز فرصة إعلان الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣ كعام بداية لعقد مدته (١٠) سنوات ويحمل شعار «محو الأمية كحرية».
* كما نص التقرير على أن تدعم مجموعة الثمانى المؤسسات الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة فى المنطقة وذلك لايجاد فرص عمل (راجع د. ميلاد حنا: منطقتنا العربية فى مفترق طرق تاريخى، الأهرام العدد ٤٢٨١٣ الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٤، ص١٠).

٣) عاطف الغمرى: هل من مشروع قومى فى مواجهة المشروع الأجنبى للتغيير، جريدة الاهرام، العدد ٤٢٨١٤، الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٥، ص١٠.

وللايحاء بأنها ليست وحدها وإنما تشاركها دول أخرى فى نفس الرؤية تجاه العالم العربى.

رابعاً: توقيت المشروع:

تم تقديم المشروع فى ذروة ما عرف بالحرب على الارهاب، وما أطلق من تفسير باطل له بأنه يشمل أعمال المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلى أو المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكى.

وهكذا أعلن عن المشروع دون مراعاة لنفسية الشعوب المعنية به.

المطلب الثانى
الهدف من إطلاق مشروع الشرق الأوسط الكبير

هناك هدف معلن وأهداف قد تكون خفيه لكن تنم عنها الظروف المحيطة.

نتناول كل منها فى فرع مستقل.

الفرع الأول
هدف المشروع المعلن

يستفاد من نص المبادرة التى أعلنت عن المشروع وتصريح الإدارة الامريكية فى أكثر من موضع[1]، أن هناك اعتقاداً راسخاً لديهم بأن غياب الديمقراطية وتكافؤ

١) نصت الفقرة الأولى من المشروع الامريكى للشرق الأوسط الكبير على أنه:
«يمثل الشرق الأوسط تحديا وفرصة فريدة للمجتمع الدولى. وساهمت النواقص الثلاث التى حددها الكتاب العربى لتقريرى التنمية البشرية العامين ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، (الحرية، والمعرفة، وتمكين المرأة) فى إيجاد الظروف التى تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الثمانى، وطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية فى المنطقة فستشهد زيادة فى التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة.
وفى معنى مماثل يقول وكيل وزارة الخارجية الأمريكى مارك غروسمان أن الناس عندما يفقدون الأمل والإحساس بالكرامة، وعندما لا يرون أن عملية التحديث ستأتى لهم ما يحتاجون من سلام ورخاء وحرية، فإن ذلك يقود إلى التطرف وهو ما نعانى من تبعاته.=

الفرص والحالة الاقتصادية والثقافية (تدنى مستوى التعليم وانتشار الأمية) والحالة الاجتماعية المتمثلة فى التخلف والبطالة وغيرها، كلها عوامل تؤدى إلى الغضب ورفض الأوضاع التى تعيشها شعوب منطقة الشرق الأوسط، مما يدفع بعض شبابها - وفى ظل الإحباط واليأس من الإصلاح - إلى أن يصب غضبه على العالم بأسره.

فالحراك الاجتماعى والنمو الاقتصادى والتحول الديمقراطى لشعوب المنطقة هو الهدف المعلن لمشروع المبادرة، وخاصة فى ظل إطلاق نظرية نهاية التاريخ.

الشرق الأوسط الكبير ونظرية نهاية التاريخ:

قال بنظرية نهاية التاريخ مفكر أمريكى من اصل يابانى (فرنسيسكو فوكوياما) ويعمل أستاذاً للاقتصاد السياسى بجامعة جونز هوبكنز الأمريكية، وهى ترى باختصار شديد أن النموذج الديمقراطى الليبرالى الرأسمالى هو أقصى وأرقى مراحل تطور التاريخ، وان الإنسان باعتباره حيواناً سياسياً قد وصل إلى طوره الأخير بارتقائه سلم الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية، واعتبر أن ذلك نهاية التاريخ، فالتاريخ توقف عند هذا الحد.

وبناء على تلك النظرية فإن الديمقراطية الغربية هى أقصى ما يصل إليه الفكر الإنسانى فى هذا المجال، وبالتالى يجب تطبيقه فى كل دول العالم، وهذا ما ادعى مشروع الشرق الأوسط الكبير تحقيقه فى المنطقة.

ولقد انتقدت تلك النظرية - بحق - بأن الإنسان إنما يسلك سلوكاً معيناً بحسب الظروف المحيطة به، وأنه يمكن أن يغير هذا السلوك إذا ما تغيرت هذه الظروف،

=(تصريحات غروسمان فى مقر الخارجية المصرية عقب استقبال وزير الخارجية المصرى له، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٣٦، الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٣، ص٢٤).
وتؤكد الجريدة أن وكيل الخارجية الأمريكية طلب ترتيب لقاء مع ممثلى المجتمع المدنى فى مصر مثلما فعل فى الدول التى زارها من قبل، وتمكن من الاجتماع بعدد محدود من أعضاء المجلس القومى لحقوق الإنسان بينما رفض معظم قادة المنظمات الحقوقية المصرية ورؤساء الأحزاب الاجتماع بغروسمان.
ويدل ذلك على سعى الإدارة الامريكية لجذب هيئات المجتمع المدنى بعيداً عن الحكومة.

فالإنسان كائن متغير حر الحركة والإرادة، والخصائص البشرية إذا كانت ثابتة فى جانبها البيولوجى فهى ليست كذلك فى جانبها النفسى(١).

وبناء على ما تقدم فيمكن للإنسان أن يسلك سلوكاً مغايراً إذا ما تغيرت الظروف المحيطة، وبالتالى أن ينال تفكيره نوعاً جديداً من التطور طالما استمرت الحياة، وعلى ذلك لا يمكن القول بوقوف التاريخ عند حد معين، فالمبادئ فى الأصل نسبية ولا تصلح إلا للزمان الذى نشأت فيه والظروف التى أوجدتها، فإذا تغيرت هذه الظروف لابد أن يتغير المبدأ، ولا قدسية ولا دوام إلا للمبادئ الواردة فى الشرائع السماوية(٢). بل إن من أحكام هذه الشرائع ما يتطور بتطور الزمان والمكان، وهى الأحكام التى لا تمس العقائد والقواعد الكلية فى الشريعة.

الفرع الثانى

الأهداف غير المعلنة لمشروع الشرق الأوسط الكبير

تبين من استقراء التاريخ أنه لا يمكن لأى دولة أن تمد يد العون والمساعدة لدولة أخرى ما لم يكن لها مصلحة فى ذلك.

وعليه لا يمكن أن نتصور أن مشروع الشرق الأوسط الكبير منحة لنا أو هدية، وإنما هو لتحقيق مصالح الغرب بالدرجة الأولى.

ويمكن تصور ذلك فى الجوانب الآتية.

١- قد يكون الهدف بالنسبة لأمريكا فى الأصل اقتصادياً، واستراتيجيا:

اقتصادياً: بتحويل المنطقة إلى سوق استهلاكية للمنتجات الأمريكية لسد الطريق أمام السوق الأوربية المشتركة.

---

١) د. جمال سلامة على: استحضار التاريخ وتغييب الجغرافيا، جريدة الاهرام العدد ٤٢٨٢٨ الصادر يوم ٢٠٠٤/٣/١٠، ص١٢.

٢) د. رأفت فودة: الموازنات الدستورية لسلطات رئيس الجمهورية الاستثنائية فى دستور ١٩٧١، (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص٢٥١.

استراتيجياً : وهو رغبة الولايات المتحدة منذ سقوط الاتحاد السوفيتى فى السيطرة على العالم العربى والإسلامى ضمن مشروع القرن الامريكى حيث وجد المحافظون الجدد والمرتبطين فكرياً مع إسرائيل فرصتهم التاريخية بعد أحداث ١١ سبتمبر واحتلال العراق كخطوة أولى لتحقيق المشروع ويكون المشروع فى مجمله سايكس ـ بيكو جديد ، طرفه هذه المرة أمريكا وليست أوروبا .

وبالنسبة لأوروبا فإن الهدف الحفاظ على مصالحها بالحد من تسلل أبناء المنطقة إليها ، ولو كان ذلك بتوفير فرص عمل لشباب المنطقة فى بلادهم بدلاً من الهجرة إليها[١] .

٢- تحقيق مصلحة الدول الثمانى الكبار (أمريكا ـ روسيا ـ ألمانيا ـ فرنسا ـ انجلترا ـ كندا ـ ايطاليا ـ اليابان) فى منع التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة، وربط أى تعاون أو مساندة بتحقيق هذا الهدف، وليس الهدف الحقيقى تحقيق النواقص الثلاث (الحرية ـ المعرفة ـ تمكين النساء) .

٣- إيجاد نظم تحقق مصالح الغرب بشكل أفضل، ولا مانع من أن تكون مدعومة من شعوبها ، لكن المهم أن تتماشى مع المصالح الغربية أو تتولى تحقيقها وكلمة السر فى ذلك «الديمقراطية» .

٤- هرولة بعض النظم العربية لاسترضاء الولايات المتحدة الأمريكية حفاظاً على مواقعها ، وذلك عبر التطبيع مع إسرائيل . وبالتالى فإسرائيل المستفيد الأول من المشروع ، حيث إن إدخالها فى المشروع هو بقصد فرض هيمنتها على المنطقة، ولتحقيق مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه وفقاً للرؤية الإسرائيلية[٢] .

---

١) يصف البعض تصور مشروع الشرق الأوسط الكبير بأنه تصور بناه متشددون أو متطرفون، تطرف أمريكى فى جانب وتطرف دينى فى جانب، والمعتدلون الراغبون فى الاستقرار والسلام يقفون بينهما.
(أسامة سرايا: الشرق الأوسط الكبير كما نفهمه، جريدة الاهرام العدد ٤٢٨١١ الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٢، ص١١).

٢) د. منير نعمه: مشروع سايكس - بيكو من جديد، جريدة الاهرام العدد ٤٢٩١٦، الصادر فى ٢٠٠٤/٦/٦، ص١٠.

٥- التعامل مع الدول العربية فرادى، وذوبانها فى الشرق الأوسط الكبير أو الواسع والقضاء بالتالى على المشروع الوحدوى للدول العربية، ومن ثم فكرة القومية العربية[١]، والأهم من ذلك هو التدخل لطمس الهوية العربية الإسلامية تحت مسمى الإصلاح[٢].

١) وللأسف فإن بعض الدول العربية لا تفطن إلى ذلك ربما لكفرها بالمشروع القومى العربى نتيجة انتكاس التجارب الوحدوية العربية فى العصر الحديث وأهمها التجربة المصرية السورية.

ويعبر البعض عن ذلك بقوله بأن مصر أمه ناضجة مستقلة ومكتملة، وأن العروبة إن هى إلا رابطة ثقافية تجمع بين الأمم والشعوب الناطقة بالعربية، ولم تتحول إلى رابطة قومية تندمج فيها شعوب المنطقة وتصبح أمة واحدة (أحمد عبد المعطى حجازى: شخصية المصريين ومشروع الامبريكان، الاهرام العدد ٤٢٨٢١ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٣، ص١٣).

ويرى الكاتب اننا لما رفعنا راية القومية العربية تخلفنا، بينما فى الوطنية المصرية قامت النهضة، واتصل العقل المصرى بالعقل الأوربى. وفى رأيه أن القول بالقومية العربية فيه خلط بين الدين والقومية، وعودة للعصور الوسطى لما كان السلطان العثمانى يحكم مصر لكونها إسلامية.

وعلى أية حال فإن الذى يدعو إليه الكاتب يتفق مع أحد أهداف المبادرة الامريكية فى إلغاء الشخصية العربية والعودة إلى حدود القطرية.

٢) ومن ذلك تدخلهم فى تغيير المناهج ونظم التعليم لتهميش دور اللغة العربية والثقافة الإسلامية رغم أنهما المكون الأساسى للشخصية المسلمة. فالمشكلة لدى الغرب منذ أيام الاندلس هى احتمال بعث الحضارة العربية فى المستقبل.

ومن وسائل الغرب فى ذلك:

- زرع إسرائيل وسط العالم العربى، ثم محاولة فرض التطبيع معها تحت مسمى "الشرق أوسطية" فى محاولة للقضاء على الهوية الإسلامية للمنطقة.
- أقامة مشروع التعاون الأورو-متوسطى بين الدول العربية جنوب المتوسط والدول الأوربية، والحرص على غياب اسم العرب رغم وجود تسع دول عربية مع إضافة اسرائيل للمشروع.
- تسمية دول المغرب العربى بدول شمال افريقيا لمحاولة سلخها من الدول الإسلامية بدعوى اختلافها عن الدول المشرقية والدعوات المستمرة بأن مصر فرعونية، وللأسف تنساق وراء مثل هذه الدعوات وتردد لفظ "الفراعنة" حتى على منتخباتنا الوطنية.

(محمد عبد الهادى: الشرق الأوسط الكبير مخطط لطمس الهوية العربية تبحثه قمة الثمانى! جريدة الاهرام، العدد ٤٢٩٠٥ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٢٦، ص٦).

٦- تحقيق الصدام بين الشعوب وحكامها :

إن الغرب قد أحل العالم العربى والإسلامى العدو الأول بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق.

ويبدو أن أمريكا ستتبع نفس الأساليب التى كانت تتبعها مع العدو اللدود السابق (الشيوعية) وهو تأليب الشعوب على حكامها وتوجيه الإذاعات وعقد الندوات والمؤتمرات التى تبين أساليب القمع والقهر وكبت الحريات، ومن ثم دفع هذه الشعوب للمطالبة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وأنها ستحاول بذل الجهد للوصول إلى الطلبة والمثقفين، والتقارب مع هيئات المجتمع المدنى لتشكيل جماعات تنتصر للديمقراطية التى تدعو لها[١].

٧- ربما كان من أهداف المبادرة، وخاصة فى الظروف التى اطلقت فيها والتكتم الشديد الذى صاحب الإعلان عنها، إحداث إصلاح دينى فى المنطقة على غرار حركة الإصلاح الدينى التى بدأت بها أوربا نهضتها، حيث بدأت بفصل الدين عن الدولة.

وربما يفسر ذلك الضغوط التى مورست على بعض الدول المعنية بالمبادرة لتجديد الخطاب الدينى بها، بالطبع وفقاً للرؤية الغربية، ومحاولة تعديل المناهج بل ونظم التعليم وخاصة التعليم الدينى فى كل من باكستان وافغانستان ثم فى الدول العربية.

وعلى أية حال فإن استهداف فصل الأمة الإسلامية عن دينها، ومحاولة حصر الدين فى دور العبادة كما حدث فى أوروبا، يدل على عدم معرفتهم بالمنطقة وعلاقة الأمة بعقيدتها[٢].

٨- قد يكون من أهداف المبادرة كذلك تحسين صورة الولايات المتحدة أمام

١) عبده مباشر: المبادرات لماذا؟ جريدة الاهرام العدد ٤٢٨٥٣ الصادر فى ٢٠٠٤/٤/٤، ص١٠.

٢) د. فؤاد زكريا: ملاحظات حول مشروع الشرق الأوسط الكبير، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٦٧ الصادر فى ٢٠٠٤/٤/١٨، ص١٠.

المواطن العربى[1]، وإن كان هذا الهدف فى رأينا - بعيداً، نظراً لأن ذلك لا يهم الولايات المتحدة ولا تحرص عليه، فهى أصبحت تجاهر علناً بمساندة إسرائيل، رغم تساؤلهم الدائم «لماذا يكرهوننا؟»، والذى يعرفون إجابته.

٩- فى فترة من الفترات ساد انطباع أن الغرض من المبادرة هو التغطية على فشل الإدارة الأمريكية فى تسوية سلمية للنزاع العربى الإسرائيلى، وربما استند هذا الاتجاه إلى خلو المبادرة الأمريكية من أى إشارة إلى موضوع النزاع العربى الإسرائيلى لأن وجهة النظر الأمريكية أن تحقيق الإصلاح سيساعد على حل هذا النزاع، بينما الدول العربية ترى أن استمرار الصراع يفرض قيداً على جهود الإصلاح[2].

١) فالولايات المتحدة جاءت لتركب الموجة لاحساسها بأن ذلك الإصلاح مطلب شعبى منذ زمن بعيد.
(فاطمة عثمان البكر: حشود على بوابة الإصلاح الكبير، القبس الكويتية العدد ١١٠٦٦، الصادر فى ٢/٤/٢٠٠٤، ص١٠).

٢) د. السيد أمين شلبى: تطور المفاهيم حول الشرق الأوسط الكبير، جريدة الاهرام العدد ٤٢٨٥٦، الصادر فى ٧/٤/٢٠٠٤، ص١٢.
ففى رأى البعض أن المنطقة بحاجة إلى "السلام" و"الاصلاح" فى نفس الوقت، فالسلام ينظم علاقات دول المنطقة ببعضها ويشجع التنمية، وأنه كان هناك شبه اتفاق ضمنى مع أمريكا أن يقوم العرب بالإصلاح أى الاستقرار الداخلى، وتقوم هى بالشق الخاص بالاستقرار الإقليمى بحل النزاع العربى الإسرائيلى، فإذا بهذه المبادرة تتهرب أمريكا من التزامها بالشق الخاص بها وهو تحقيق السلام، وتتولى هى المسألة الداخلية وهى الدمقرطة، فالمبادرة ظاهرها الإصلاح وباطنها الهروب من الالتزام بتحقيق السلام.
(د. مأمون فندى: ملاحظة على مبادرة الشرق الأوسط الجديد، الاهرام العدد ٤٢٨١٦ الصادر فى ٢٧/٢/٢٠٠٤، ص١٠).

المبحث الثانى
الموقف من مشروع الشرق الأوسط الكبير

وقف المثقفون العرب موقفاً متبايناً من مشروع الشرق الأوسط الكبير، فهناك من رفضه رفضاً تاماً، وهناك من رأى فيه مطلباً شعبياً منذ زمن طويل حانت الفرصه لتحقيقه.

بينما أجمعت المواقف الرسمية على خطورة المشروع متذرعة إما بخطورة التحول المفاجئ للديمقراطية أو بضرورة مراعاة الخصوصية، أو بضرورة حل النزاع العربى الإسرائيلى.

ونتناول كل من موقف المثقفين والمواقف الرسمية فى مطلب مستقل ونعرض رأينا حول المشروع فى المطلب الثالث.

المطلب الأول: موقف المثقفين العرب من المشروع.

المطلب الثانى: المواقف الرسمية من المشروع.

المطلب الثالث: رأينا حول مشروع الشرق الأوسط الكبير.

المطلب الأول
موقف المثقفين العرب من المشروع
الفرع الأول
موقف الرافضين للمشروع

هناك من رفض مشروع الشرق الأوسط الكبير رفضاً تاماً، باعتباره جزء من سياسة فرض الهيمنة على العالم، وخاصة وأنه يمس جوانب هامة فى حياة المواطن.

وربما كان جانب من الرفض الفورى للمبادرة نفسى أكثر منه موضوعى، ذلك أن أمريكا لا تتمتع منذ فترة بقبول فى المنطقة وينظر إليها المواطن نظرة ريب وشك، فالشارع العربى لا يحسن الظن بالموقف الأمريكى[١].

---

١) ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها: =

ويأتى هذا الرفض بصرف النظر عن كون المبادرة تتفق فى جانب أو أكثر من المطالب التى طرحتها القوى الوطنية منذ فترة[1].

١- ويمكن أجمال انتقادات المعارضين للمشروع فيما يلى:

=- الدعم المطلق لإسرائيل.

- مساندة النظم العربية ولو كانت ديكاتورية طالما أن بقاءها يحقق مصلحة الولايات المتحدة.

- أن الدعوة للديمقراطية تتلاقى مع المبررات التى أدعتها أمريكا للحرب على العراق، أو حرب تحرير العراق كما تسميها، وهذا يفسر لماذا جاءت الدعوة للديمقراطية بعد الحرب على العراق. ولذلك فهم تقديم دول أوربية لمبادرات أخرى (فرنسا والمانيا) أو فى عرض مشروعات ومشاركات أخرى إنما هو مجرد توزيع للأدوار، ولأن أوربا لها قبول فى العالم العربى (د. محمود وهيب السيد: لماذا ترفض الشعوب العربية مبادرة الشرق الأوسط الكبير، جريدة الاهرام، العدد ٤٢٨٨٧ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٨، ص١١).

١) بهى الدين حسن (رئيس مركز القاهرة لحقوق الإنسان).

فى ندوة عقدها المركز فى ٢٠٠٤/٣/١٠، وذكر فيها د. نبيل عبد الفتاح (الخبير بمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) أن هذه المبادرات «"تسليم مفتاح» ولا تراعى خصوصيات الدول وإن كان ذلك لا ينفى حاجتنا للاصلاح الديمقراطى. بينما اعتبر صلاح عيسى (رئيس تحرير جريدة "القاهرة") أن هذه المبادرات امتداد للهيمنة الامريكية، ودعا إلى نظام سياسى بديل ورفع شعار «الاستقلال - الديقمراطية- العلمانية» محذراً من التيارين القومى والإسلامى بوصفهما تيارين شموليين، واتفق مع حسين عبد الرازق (الأمين العام لحزب التجمع) فى رفض المبادرة لكونها جزء من سياسة فرض الهيمنة على العالم وخاصة أنها تطال أيضاً الإصلاح الاقتصادى والتعليمى وليس فقط الإصلاح السياسى. (جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٤٥ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٢، ص١٢).

ويرى أحد الكتاب المعارضين فى الكويت أن الإصلاح الذى يريده الغرب هو أن ترى شعوب وحكومات المنطقة منحنية وخاضعة تنتفذ أوامرها كما فعل الرئيس الباكستانى فى شعبه فى حربه ضد القبائل، وكما فعل الرئيس الليبى فى تخليه عن اسلحته بدون أى مقابل والمهم أن تتحقق المصالح الغربية، ويدلل على ذلك بأشارة وزير الخارجية الأمريكى خلال زيارتة الخاطفة للكويت فى منتصف شهر مارس ٢٠٠٤ بمظاهر الإصلاح فى الكويت ويتساءل الكاتب "فكيف تسنى له من خلال تلك الزيارة العابرة أن يتعرف على مظاهر الإصلاح فى الكويت (ما هى الدراسات الى اعتمد عليها وأكدت له ذلك).

(د. عبد المحسن حمادة: الإصلاح فى المجتمع الكويتى كسراب بقيعة مقال منشور بجريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٦٧ بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٣، ص١٨.

١- عيب إجرائى تمثل فى عدم أخذ رأى الدول المعنية: فى البداية فإن شعوب المنطقة ذات حضارة عريقة فكان يجب اشتراكها فى وضع تصور المشروع فى بدايته، وعدم فرضه عليها فرضاً وكأنه عقوبة توقع عليها، وعدم التعامل معها باستعلاء وفوقية. ومشروع بهذا الحجم من التأثير كان يجب وفقاً للاعراف الدولية المعتاد عليها أن يتم التمهيد له عبر الاتصالات الدبلوماسية، وأن ينظم له مؤتمر دولى تشارك فيه الدول المعنية (الشرق أوسطية) والدول المانحه، الدول الصناعية الثمانى والأمم المتحدة. فالأمر يحتاج إلى الحوار حتى فيما بين الدول الشركاء[١].

والغريب فى الأمر أن يستطلع رأى الدول الأوربية، ولا يستطلع رأى الدول المعنية بالمشروع، وهذا يتنافى مع أبسط قواعد الديمقراطية التى يدعو إليها المشروع.

وهذا العيب ينفى عن المشروع صبغ الشراكة، ويجعله مفروضاً فرضاً على الدول المعنية به، مما يجعله تدخلاً فى شئونها.

٢- عدم مراعاة التنوع والاختلاف بين الدول: فالمشروع اعتمد وصفه دوائية واحدة لكل الدول المعنية بالمشروع، بينما الحقيقة أنه يستحيل وضع الدول الشرق أوسطية كلها كتلة واحدة توضع لها أحكام عامة تنطبق على الجميع، فهناك اختلاف فى درجة النمو الحضارى واختلاف فى النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنوع الشديد فى القيم السائدة فى كل منها[٢]، وهذا الاختلاف يؤدى إلى اختلاف فى قدرة كل دولة على استيعاب السياسات الإصلاحية المطلوبة. ويرجع

١) يذهب البعض إلى أهمية الحوار حتى مع كافة شركائنا فى المنطقة بما فيهم إسرائيل، وذلك لأن الشرق ملك لنا لا لأمريكا أو أوربا (أسامه سرايا: الشرق الأوسط الكبير كما نفهمه، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١١ الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٢، ص١١).

٢) على سبيل المثال فى مجال الإصلاح السياسى فإن هناك دولاً عربية لها تاريخ طويل فى الأخذ بالديمقراطية وقامت نظمها السياسية على التعددية الحزبية ومورست فيها انتخابات دورية (مصر - سوريا - العراق- لبنان- تونس - المغرب) ودول أخرى لم تمر فى العصر الحديث بتجارب ديمقراطية (مثل المملكة العربية السعودية - سلطنة عمان).
ودول أخرى مرت بتجارب محدودة (مثل الكويت - البحرين) السيد يس: تشريح المشروع الأمريكى، القبس، العدد ١١٠٣٨، الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٥، ص١٢ ويلاحظ على ذلك أن الكويت لديها مجلس تشريعى يمارس سلطات حقيقية وإن كان ليس لديها أحزاب.

هذا النقد فى حقيقته إلى أن الديمقراطية ليست أفكاراً وآليات جامدة، بل هى عملية حية مستمرة وتتوقف على ظروف كل مجتمع فى تطبيقها على النحو الذى يلائمه[1]، على ما سنرى.

٣- أن مشروع المبادرة بهذا الطرح إنما يحمل المنطقة كلها أخطاء نفر من المحسوبين على الإسلام[2].

كما أنه يقصر تعريف الارهاب على العرب والمسلمين، ويتغافل عما تفعله إسرائيل، ثم إنه يبرر الحرب على الارهاب بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل ثم يستثنى منها إسرائيل[3].

٤- أن المبادرة ليس لها مفهوم استراتيجي بحيث تقدم حلاً على أساسه، فليس لها عمود فقرى يجعلها متماسكة كوحدة تحليل[4]. ونرى أن ذلك يرجع إلى أنها تحاول أن تجمع بين عدة متناقضات، كما تختلف أهدافها المعلنة عن تلك التى تم اخفاؤها.

٥- انتقدت المبادرة كذلك لاقتصارها على دول الشرق الأوسط الكبير!! فإذا كانت العلة هى محاربة الارهاب والعنف وغياب الديمقراطية، فإن هناك دولاً كثيرة فى مناطق أخرى من العالم (فى أمريكا اللاتينية على سبيل المثال) تعانى من نفس

---

١) د. محمود وهيب السيد: لماذا ترفض الشعوب العربية مبادرة الشرق الأوسط الكبير، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٨٧ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٨، ص١١.

٢) رغم أن أمريكا كانت هى الداعم والحارس لنشأة جماعات الجهاد المسلح فى افغانستان، وتكاد تكون هى المسئولة عن بداية نشأة هذه الجماعات (مرسى عطا الله: نحن وأوربا فى قطار واحد، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٢٢ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٤، ص١١).

٣) عاطف الغمرى: هل من مشروع قومى فى مواجهة المشروع الأجنبى للتغيير، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٤، الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٥، ص١٠.

٤) د. مأمون فندى: ملاحظة على مبادرة الشرق الأوسط الجديد، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٦، الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٧، ويلاحظ أنه يطلق عليها نفس المسمى الذى كانت تطلقة إسرائيل على مبادرة شيمون بيريز بعد اتفاقيات أوسلو لدمج إسرائيل فى المنطقة «الشرق الأوسط الجديد».

الأوجاع فلماذا لم يفرض عليها مشروع للاصلاح كمشروع الشرق الأوسط الكبير؟[1].

وهذا يدلل على أن العنف المطلوب مواجهته والارهاب المطلوب محاربته هو ما ينسب فقط إلى الإسلام، كما أن أمريكا اللاتينية لا يوجد بها إسرائيل أخرى، التى يصب فى مصلحتها تنفيذ مثل هذا المشروع، وليس بها أكبر مخزون للطاقة.

٦- أن ما ورد بشأن تمكين المرأة فى المشروع لا يمكن الربط بينه وبين الدين الإسلامى فى شئ، فالأوضاع التى تحيط بالمرأة العربية أغلبها تعود إلى العادات والتقاليد أو لعزوف المرأة نفسها وعدم رغبتها فى المشاركة بحكم طبيعتها وتكوينها[2].

الفرع الثانى

موقف المؤيدين للمشروع

أولاً: هناك من المثقفين من يرى أن مطلب الإصلاح مطلبى شعبى ومنذ زمن طويل، وأنه لا يمكن رفضه لمجرد أن هذا المطلب ترى فيه أمريكا وأوربا أمراً يحقق مصلحتيهما.

ومن مبررات هذا الرأى:

❖ أن هذه ريح طيبة يجب استغلالها فى الاتجاه الصحيح، ليس بالضرورة خوفاً من آثارها المدمرة وإنما الاستفادة من قوة الدفع التى تعطينا إياها.

❖ إننا نقبل مشورة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى الإصلاح الاقتصادى ونقبل المساعدات الاقتصادية الأمريكية والمساعدات الغربية عموماً، فلماذا لا نقبل

---

١) د. محمود وهيب السيد: لماذا ترفض الشعوب العربية مبادرة الشرق الأوسط الكبير، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٨٧ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٨، ص١١.

٢) ويكفى أن ندلل على ذلك بأنه فى حلقة خاصة عن المشاركة السياسية للمرأة فى الإسلام فى برنامج الشريعة والحياة فى قناة الجزيرة أذيع بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٣ لم تشارك أى امرأة عربية فى البرنامج. ويلاحظ هذا أيضا فى البرلمانات العربية والمنتديات المختلفة، إنما يدافع الرجال عن حقوق المرأة.

المساعدة فى الإصلاح السياسى وهذا هو الاتحاد الأوروبى يطلب من تركيا المزيد من الاصلاحات للانضمام إليه فلماذا لم ترفض تركيا بحجة أن هذه إصلاحات مفروضة من الخارج[١].

❖ إن أفكار الإصلاح ليست أموراً متعلقة بالعقيدة، وإنما هى مجرد نمط حياه[٢] وليس هناك ما يمنع من التحاور مع الأطراف صاحبة الدعوة لبحث عناصرها الأساسية ونعدل ونطور منها بما يخدم أغراضنا المشتركة ونتفاهم كدول مستقلة ومنظمات مدنية على الآليات والأدوار والبرنامج الزمنى[٣].

❖ يجب أن نبادو بإصلاح شأننا بدلاً من تبديد طاقتنا فى رفض الإصلاح من الخارج ونرفض التدخل فى شئوننا باسم الديمقراطية أو حقوق الإنسان أو العولمة أو اقتصاديات السوق، وذلك لأن مساحة الاتفاق بين ما تقول به المبادرة وبين ما نريده واسعة ومبشرة.

وبالتالى يمكن قبول المبادرة ومن ثم التفاوض بشأن الأمور المختلف عليها[٤].

---

١) المنتدى العربى الأول الموازى للقمة العربية فى بيروت ١٩-٢٠٠٤/٣/١٢ منشور تقرير عنه فى جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٤٥ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٢٧، ص٦.

٢) يضرب البعض لذلك مثالا بطبيعة الشعبين اليونانى والالبانى قبل الانضمام للاتحاد الأوربى لأنه يعتاد على الغذاء الثقيل وفترة القيلولة كما هو الحال عندنا فى مصر ولما كان لذلك أثر سلبى على الاقتصاد فإنه بعد الانضمام للاتحاد الأوربى أصبحوا يكتفون بوجبه خفيفة وراحة لمدة ساعة ثم العودة لاستئناف العمل (المرجع السابق المنتدى العربى الأول).

٣) د. أحمد بشارة: مبادرة الشرق الأوسط الكبير: التقييم والغرض، جريدة القبس العدد ١١٠٥١ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٨، ص٩.

٤) كمال متولى: هل توافق على المبادرة الأمريكية الشرق الأوسطية (مرجع سابق).

وهو وإن كان يرى أن محاور المبادرة الأربعة بمفرداتها يقرها أى منطق سوى، ولكن له عليها عدة وقفات نلخصها فيما يلى:

* تأثير طبيعة الاستثمارات والمنتج وحجم التكنولوجيا والسياسات التسويقية على حرية القرار السياسى.

* المناداة بالحرية المطلقة للإعلام غير منطقى، فهى ليست كذلك حتى عند الامريكين ولا فى أى ديمقراطية عريقة.

* لم تراع المبادرة خصوصيتنا فى التعليم وإنما تركز على النموذج الأمريكى.

ثانياً: ومن هؤلاء المؤيدين للمبادرة من رأى التعامل مع المبادرة بحذر، ذلك بأنها تتضمن مطالب الشعوب العربية فى التغيير حيث الاحساس أن النظام القومى العربى قد أتسم بالعجز خلال خمسين عاماً، وأصاب الدول العربية نوع من الجمود السياسى وتوقف كل شئ.

فلا مانع من الاستعانة بالتجارب الغربية فى بناء نموذج للاصلاح سواء من ناحية الفكر أو الممارسة ولا عيب فى ذلك فالعرب يستوردون معظم احتياجاتهم من الغرب(١).

وإذا كان هناك نقص شديد فى الأفكار حول الأساليب والأدوات العملية لتنفيذ الإصلاح، فإن من المفارقات أن يقابل ذلك رفض شديد فى أن يتم فرض الإصلاح من الخارج(٢).

ثالثاً: وهناك من يرى عدم الرفض بشكل مطلق وإنما تقبل الجوانب الايجابية فى هذه المبادرات، وخاصة أنها تتوافق مع ما تنادى به الغالبية من اصلاحات، وحتى يمكن الاستفادة من المساعدة فى دفع الاصلاح، وخاصة فى مجال الإصلاح الاقتصادى والتقدم العلمى والتكنولوجى والمساعدة على حل النزاع العربى الإسرائيلى(٣).

---

١) وإذا كان العرب يستوردون التكنولوجيا والنظم الصناعية المتطورة فهم فى حاجة أيضاً إلى استيراد النظم الاجتماعية والسياسية التى تولدت فى احضانها هذه= =التكنولوجيا (عبد اللطيف الدعيج: كل شئ من الخارج، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٥١ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٨، ص٨).
وهذا القول بالطبع مردود عليه ذلك أن التكنولوجيا والتقدم العملى يحصل عليه المجتمع من أى مصدر كان، فليس له موطن.
أما القيم والعادات والسلوك وبصفة عامة الجوانب الثقافية والسياسية والاجتماعية فهى تخضع لثوابت الشعوب ومعتقداتها.

٢) د. عصام عبد الله: مفارقة ديمقراطية، جريدة الاهرام العدد ٤٢٨٥٦ الصادر فى ٢٠٠٤/٤/٧، ص٢٩.

٣) د. السيد أمين شلبى: تطور المفاهيم حول الشرق الأوسط الكبير جريدة الاهرام العدد ٤٢٨٥٦ الصادر فى ٢٠٠٤/٤/٧، ص١٢.

مع إمكانية اعتبار الصالح من بنود المبادرات الأوربية والأمريكية من قبيل المعونات.

ومن أمثلة ذلك: ما يتعلق بسد الهوة الكمبيوترية وتوفير الكمبيوترات على الأقل فى المدارس ومكاتب البريد ويمكن أن يساهم فى ذلك الدول الثمانى بالمشاركة مع القطاع الخاص أو العام فى الدول المستفيدة.

- إعداد فرق محو الأمية، ودعم برامج التعليم للجميع التابعة لليونسكو.
- إقامة معاهد التدريب مع التركيز على النساء (سواء فى مجال التعليم - أو النساء المهتمات بالمشاركة فى الانتخابات).

وتقديم هذه المعونات فى شكل برنامج تشارك فيه دول الثمانى الغنية وتتنوع فيه مصادر الدخل يبدد مخاوف الدول المستفيدة من استئثار قوة أو دولة وحيدة (أمريكا) بذلك مما ينفي صفة الضغط[1].

رابعاً: وهناك من رأى الموافقة بدون أى تحفظ على المشروع ذلك أنه - فى رأية - يتفق مع كل المطالب الشخصية للإصلاح بل ومع التصريحات الرسمية بانتهاجها ذات النهج الإصلاحى[2]، كما أنه مشروع يدعو إلى شراكة طويلة المدى، وعلى «قادة الإصلاح» فى المنطقة التحرك لبلورة رد فعل منسق للترويج للتغيرات الديمقراطية[3]، ولا عيب فى التعاون فى مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية سواء بتقديم المشورة والأفكار أو تدريب أجيال من الشباب والسيدات على العمل

---

١) السفير أحمد طه محمد: مبادرات الإصلاح كبرامج معونات، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٧٥، الصادر فى ٢٠٠٤/٤/٢٦.

٢) نقاط الإصلاح الواردة بالمشروع لا خلاف عليها، على أن الحكومات نفسها أصبحت تنادى بها، لكن الخلاف فى فرضها من الخارج (عماد السيف: الشرق الأوسط المسكين، القبس العدد ١١٠٥٣ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٢٠، ص١٦.

٣) د. أحمد بشارة: مبادرة الشرق الأوسط الكبير، التعريف والدوافع جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٥٠ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٧، ص١٩.

الديمقراطى والمساهمة فى بناء المؤسسات الديمقراطية[1]. ويثير ذلك مسألة التدخل فى الشؤون الداخلية، وهو ما نناقشه فى الفصل الثانى.

المطلب الثانى
المواقف الرسمية من المشروع

تكاد تجمع المواقف الرسمية العربية على رفض التحول الديمقراطى طبقاً لمبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير. وقد استند هذا الموقف على ثلاث اعتبارات رئيسية:

الأول: التضخيم من خطر التحول الديمقراطى المفاجئ.

الثانى: الإصلاح شأن داخلى.

الثالث: النزاع العربى الإسرائيلى.

ونشير إلى كل منها فى عجالة فى فرع مستقل.

الفرع الأول
التضخيم من خطر التحول الديمقراطى المفاجئ

لم يقل أحد صراحة فى العالم العربى برفض الاصلاح، وإنما عبر عن ذلك الرفض بأسباب ومبررات متعددة هدفها النهائى هو رفض فكرة الإصلاح والتغيير.

فقيل بأن الإصلاح يجب ألا يفرض فرضاً من الخارج وإنما يجب أن ينبع من الداخل: وقيل أيضاً بأنه يجب أن تراعى خصوصية المنطقة وظروفها، واختلاف دولها[2].

---

١) غازى الجاسم: عالم الإصلاح والشرق الأوسط الكبير، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٥٠ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٢٦، ص١٢.

٢) والحقيقة أن هذا الموقف قد وجد صدى حتى لدى أصحاب المبادرات أنفسهم فتدعو فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوربى إلى تحديد نهج «منفصل ومكمل لنهج الولايات المتحدة .... وعدم تجاهل الخصائص القومية والإسلامية». =

وقيل أيضاً بأن الإصلاح يجب أن يأتى متدرجاً وإلا أدى إلى الفوضى وانهيار النظم السياسية فى الدول العربية.

وقيل أخيراً بأن الإسلاميين يشكلون خطراً، وبالتالى فإن السماح بالديمقراطية والتعددية السياسية سيمكنهم من القفز إلى الحكم مع ما قد يشكله فكر البعض منهم من تطرف، وما قد يؤدى إليه من ارهاب، وخاصة فى ظل الظروف الحالية وانتشار الإرهاب فى بقاع كثيرة من العالم، وإنهم إنما يتخذون الديمقراطية قنطرة للوصول للحكم ثم ما يلبثوا أن ينقلبوا عليها(١).

فهناك إذن تضخيم للخطر من التحول الديمقراطى فيما عرف بفقه اللحظة الاستثنائية، وهناك أيضاً من قال بثقافة ديمقراطية القنطرة.

=بل إن الولايات المتحدة نفسها قد أقرت على لسان مساعد وزير الخارجية الأمريكى (مارك غروسمان) فى لقائه بسفراء الدول الأعضاء فى حلف الاطلسى فى بروكسل فى ذات التوقيت بأن دول المنطقة مختلفة... ويمكن أن تتبع كل منها وتيرة مختلفة (فى تطبيق الاصلاحات).

(جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٣٩ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٦، ص١٨).

١) فى حديث للرئيس مبارك نشرته صحيفة لوفيجارو الفرنسية فى ٢٠٠٤/٣/٨ ورد به أن الخطط الأمريكية للإصلاح فى الدول العربية قد تشجع على العنف، وأن فرض مبادرة من الخارج سيقابل بالرفض من قبل الشعوب المعنية، وسيؤدى إلى فوضى فى المنطقة بأسرها من المغرب إلى باكستان (الشرق الأوسط الكبير) وسيخدم الارهاب الذى لن يقتصر على الشرق الأوسط «إذا فاز المتطرفون يمكنكم أن تنسوا الديمقراطية» (جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٢ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٩، ص٢٣).

وقال سيادته بعد لقائه الرئيس الفرنسى جاك شيراك أن «الحرية والديمقراطية الفوريتين يمكن أن يكون لهما وقع زلزال فى بلدنا» مذكراً بالمأساة «الجزائرية» حيث أدى انتصار جبهة الانقاذ الإسلامية فى الجولة الأولى من الانتخابات عام ١٩٩١ إلى تدخل الجيش وهو ما أقحم البلاد فى دوامة العنف، وقال سيادته «لن ندع الخارج يفرض علينا صيغاً تدفعنا إلى الغرق والفوضى، نعرف بلادنا أكثر من أى واحد آخر».

(جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٣٩ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٦، ص١٨).

كما أكد سيادته فى خطابه بمناسبة افتتاح ندوة مكتبة الإسكندرية حول الإصلاح: على «ضرورة اتباع أسلوب إصلاحى لا يؤدى إلى زعزعة الاستقرار ولا يسمح لقوى التزمت بتولى زمام الإصلاح وتوجيهه لوجهة لا تتفق مع رؤى المجتمع" (جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٤٦ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٣، ص١٨).

أولاً : فقه اللحظة الاستثنائية : وهو الخطاب الذى اعتدنا عليه فى المنطقة العربية من وصف الظروف المحيطة بالدقيقة ، وأن «العالم العربى يمر بمنعطف شديد الدقة» وأنه «يجتاز مرحلة فارقة» .

وغير ذلك من العبارات التى تعبر عن استمرار الخطر ، وعن وصف الظروف بالأزمة .

فما هو المقصود من إثارة تلك العبارات الآن عند الحديث عن الاصلاح؟

هل المقصود تأخير الأخذ بالإصلاح؟ أو تباطؤه فى حالة الأخذ به؟

لقد اختلف الكتاب العرب فى قراءتهم لمصدر الخطر بحسب توجهاتهم .

فالكتاب القوميون اعتبروا مصدر الخطر خارجياً ، وما مشروع الشرق الأوسط الكبير الذى تروج له أمريكا بعد أحداث ١١ سبتمبر إلا عودة للاستعمار ، ويصاحب هذا الخطر الخارجى ضعف النظم العربية مما يؤدى فى النهاية إلى استسلامها للسيطرة الغربية .

بينما يرجع الليبراليون فشل الدول العربية إلى عوامل ضعف داخلية كشفت عنه العوامل الخارجية .

وأيا كان الأمر فإن دعوى الإصلاح تتخذ كوسيلة فى الحالتين كاستراتيجية للخروج من حالة الخطر الراهن حفاظاً على الصالح العام والخروج هنا سيؤدى إلى مزيد من الديكتاتورية والنظم الشمولية والفاشية وإن إدعت توجها إصلاحياً[١] ،

والمفروض أن التحول الديمقراطى يكون هو طريقنا إلى حياة أفضل واللحاق بروح العصر والأمل فى التقدم ولا يكون همنا درء الاخطار .

ثانياً: ثقافة ديمقراطية القنطرة:

الغريب أن نطالب بالديمقراطية ثم نشترط استبعاد شريحة بعينها من المجتمع

---

١) د. عمرو حمزاوى: خطابات الإصلاح فى العالم العربى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، (فقه اللحظة الاستثنائية وغياب اليسار وحديث الخصوصية" الاهرام العدد ٤٢٩٠٣ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٢٤، ص٢٦.

لأنها إذا وصلت إلى السلطة ستنقلب على الديمقراطية، فالبعض يحذر من التيارين القومي والإسلامي ويصفهما بأنهما تياران شموليان يهدفان إلى إنشاء دولة لا تعتمد على الديمقراطية(١).

والحقيقة أن التحذير من أى تيار ورفض إرادة الشعب إذا أيدت تياراً ما، إنما هو ابتزاز رخيص. فليقل الشعب رأيه، وليسمح بحرية تكوين الاحزاب، وليرفع كلٌّ الشعار الذى يناسبه وليقنع المواطن ببرامجه ويكون القول الفصل لصناديق الاقتراع وإلا لا يمكن الحديث عن الاصلاح.

إن أى قوة سياسية لن تستطيع الوصول إلى سدة الحكم عن طريق الديمقراطية إلا بعد أن تكون هناك توازنات قوى فى المجتمع قادرة على حماية الديمقراطية.

وتوازنات قوى المجتمع المختلفة هى الضمانه الحقيقية لعدم الانقلاب على الديمقراطية. فالخطر من ثقافة الديمقراطية كقنطرة مؤقتة - فى غياب هذه الضمانات - يأتى من الجميع من القوميين والليبراليين واليساريين(٢).

الفرع الثاني

ضرورة أن يأتي الإصلاح من الداخل

كان الموقف الرسمى لكثير من الدول العربية هو رفض فرض الإصلاح من الخارج، وأنه يجب أن ينبع من الداخل. من ذلك تصريح وزير الاعلام السعودى

---

١) صلاح عيسى: رئيس تحرير جريدة القاهرة - ندوة مركز القاهرة لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٠م، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٤٥ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٢، ص١٢.

٢) جمال سلطان: شواغل الإصلاح... وهواجسه! مجلة الديمقراطية العدد ١٣ يناير ٢٠٠٤، ص١١٩ وما بعدها ويضرب أمثلة على انقضاض اليسار على الديمقراطية فى مذبحة عدن التى راح ضحيتها ١٢٠٠٠ فى ليلة واحدة والتجربة القومية فى العراق والمذابح والقبور الجماعية ما زالت ماثلة فى الأذهان، ومن الليبراليين (المناهضين للديمقراطية) الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة. وينتهى الكاتب إلى أن الحرية والتعددية وتداول السلطة والانتخابات الحرة النزيهة واحترام القانون وسيادته والعدالة الاجتماعية بمفهومها الشامل، كل ذلك أصبح من صلب المشروع الإسلامى الجديد، وأن إيمان القيادات الإسلامية الجديدة بهذه القيم إيمان حقيقى.

«د .فؤاد الفارس» إثر اجتماع مجلس الوزراء السعودى يوم ٢٠٠٤/٣/١ والذى أكد فيه أيضاً على ضرورة إيجاد حلول عادلة منصفة لقضايا الأمة العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية[١].

وهو أيضاً ما أكد عليه «هوشيار زيبارى» وزير الخارجية العراقى فى مؤتمر صحفى فى القاهرة مشدداً على «عدم قبول الشعوب العربية فرض أى تغيير عليها بل يجب أن يكون التغيير من داخلنا وبوجهة نظر عربية»[٢].

وهذا أيضاً ما شددت عليه المتحدثة بإسم الحكومة الأردنية «اسمى خضر» «على أن يكون أى اصلاح فى الدول العربية نابعاً من تطلعات الشعوب العربية وإراداتها»[٣].

وصرح الرئيس «حسنى مبارك» من أن الإصلاحات فى العالم العربى يجب أن تتم بشكل متدرج «وأن تأتى من الداخل» وأن يكون (الاصلاح) نابعاً من المنطقة والشعوب نفسها وليس من خارج الشعوب، لأن للشعوب ثقافة معينة وعادات وتركيبة سكانية وتقليد وأسلوب فى الحياة...» .. «وتركيبتنا السكانية تختلف عن مثيلتها فى أوربا أو أمريكا أو غيرها، فلدينا فى الدول العربية نظام قبلى ونظام عائلات وغيرها»[٤].

وفى مقال مجلة الايكونومست البريطانية فى عددها الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٦ تقول أن الحكام العرب قابلوا المبادرة باحتقار بالغ وذلك للحفاظ على كرامتهم الشخصية، وبسبب أن هذه المبادرة تهدد عروشهم فى الصميم، وأخيراً لأنها جاءت من أمريكا وهى التى جرحت الكبرياء العربى فى العراق وتعاملها مع القضية الفلسطينية وحربها على الارهاب التى يرونها حرباً على الإسلام. وتضيف المجلة أن أكثر ردود الفعل الغاضبة على المبادرة جاءت من مصر والسعودية حيث ذهب الرئيس مبارك إلى السعودية وأصدرت الدولتان الحليفتان لأمريكا بياناً بأن الإصلاح إنما يأتى من الداخل[٥].

---

١) جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٣٥ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٢، ص٢٢.

٢-٤) جريدة القبس الكويتية المرجع والموضع السابقين.

٥) جمال عصام الدين: الايكونومست كشفت السر الذى يعرفه الجميع... مجلة العربى العدد=

الفرع الثالث

التذرع بالنزاع العربى الإسرائيلى

أوجز مشروع الشرق الأوسط الكبير مشاكل العرب فى نقص الحرية ونقص المعرفة ونقص (دورالمرأة).

وخلا تماماً من الاشارة إلى حل المشكلة الفلسطينية التى هى مشكلة العرب الأولى. رغم ما يؤدى إليه استمرار النزاع من صرف جهود دول المنطقة عن التنمية وتوجيهها إلى سباق التسلح، بالاضافة إلى التوتر وعدم الاستقرار، وخاصة أن الأمر يتعلق باعتبارات دينية وعقدية. ولذا سارعت الحكومات العربية بانتقاد المشروع لاغفاله النزاع العربى الإسرائيلى[1].

ويلاحظ فى هذا الشأن ما يلى:

الملاحظة الأولى:

لا شك أن احتلال جزء من الأراضى العربية وخاصة أنه يشمل ثالث الحرمين

=(٩٠٣) الصادر فى ٢٠٠٤/٤/٤ ص٥٣ وقد تمت زيارة الرئيس المصرى للرياض فى ٢٠٠٤/٢/٢٤ وجاء فى البيان الختامى للزيارة أن الدول العربية تمضى على طريق التنمية والتحديث والإصلاح بما يتفق مع مصالح شعوبها وقيمها وتلبية احتياجاتها وخصوصيتها وهويتها العربية، وعدم قبولها فرض نمط اصلاحى بعينه على الدول العربية والإسلامية من الخارج، وأن الاهتمام بتحقيق الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط يستلزم إيجاد حلول عادلة ومنصفة لقضايا الأمة العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية وقضية العراق (جريدة الاهرام العدد ٤٢٨١٤ الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٥، ص١).

وواضح من الموقف الرسمى للدولتين المحورتين فى العالم العربى الجوانب الثلاث التى يعترض عليها الموقف الرسمى العربى وهى:

- ضرورة أن يتم الإصلاح بتدرج يلائم ظروف كل دولة وخصوصيتها وأنه قد بدأ بالفعل.
- رفض فرض الإصلاح من الخارج.
- ضرورة وضع حد للنزاع العربى الإسرائيلى لتنعم المنطقة بالاستقرار.

١) فى مؤتمر القمة العربية فى تونس مايو ٢٠٠٤ على العكس أعلن أنه لا يمكن تأجيل الإصلاح بانتظار قضية السلام مع اسرائيل (د. أمين محمد أمين: قمة الإصلاح من الخارج، الأهرام العدد ٤٢٩١٦ الصادر ٢٠٠٤/٦/٦، ص٨.

الشريفين، ووجود حالة الحرب مع إسرائيل يوجه جزء كبيراً من موارد البلاد المعنية إلى سباق التسلح مع العدو الصهيونى والاستعداد لاسترداد الأرض السليبة، بدلاً من توجيهه إلى برامج تنمية الشعوب فى المنطقة اقتصادياً واجتماعياً مما أدى إلى تراجع معدلات التنمية والكساد الاقتصادى المصحوب بالفساد وارتفاع مؤشر البطالة، وتفاقم الأمية والتخلف التكنولوجى.

الملاحظة الثانية:

إن وقوف الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل وتأييدها فى المحافل الدولية والضغط فقط على الطرف الاضعف فى المعادلة وهم الفلسطينيون، وترويج الغرب للمفهوم الخاطئ للارهاب يوصم المنظمات الفلسطينية التى تناضل من أجل استرداد أرضها وإزالة الاحتلال عنها بأنها ارهابية، وقيامه بمناصرة الإسرائيليين الذين يقتلون الفلسطينيين بلا تمييز بل ويغتالون وفق مخطط معد القيادات الفلسطينية ويجرفون الأرض، ويهدمون المنازل على أصحابها ويقيمون الجدار العنصرى الاستعمارى على الأراضى الفلسطينية.

وتغض أمريكا الطرف عن الترسانة النووية الإسرائيلية، بينما احتلت العراق بدعوى باطلة عن أسلحة الدمار الشامل، وتضغط على إيران للتخلص من برنامجها النووى السلمى.

كل هذه الازدواجية فى المعايير والكيل بمكيالين التى أتبعها المحافظون الجدد أوجدت عند المواطن العربى المسلم شعوراً بالظلم، بل والكراهية وتنامى شعور العداء، مما ولد لدى البعض منهم الاستعداد لممارسة العنف لمواجهة هذا الظلم.

والآن يقدم هذا العنف كعريضة اتهام ضد الامة العربية والإسلامية.

والمطلوب من الغرب أن يتفهم حقيقة الفرق بين الاسلام كدين سماوى قائم على العدل والحق وبين بعض ممارسات المتطرفين والذين لا يخلو منهم دين أو مذهب أو عقيدة.

ومطلوب من الغرب أن يتفهم أن المشكلة الفلسطينية لطالما اتخذت كقميص عثمان من قبل التيارات المتطرفة سواء الدينية (اسامه بن لادن) أو القومية (صدام حسين) وعليه يجب توقف الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية عن الانحياز لإسرائيل لأن ذلك هو السبب الرئيسى للارهاب فى المنطقة[1].

المـلاحظة الثـالثة:

ليس ما يعيب الاستراتيجية العربية أن تحشد الأمة خلف قضيتها الأولى وهى القضية الفلسطينية، ولكن الأمر المرفوض هو أن يؤدى ذلك إلى تأجيل الإصلاح فى الدول العربية أو خفض وتيرته لحين انتهاء النزاع العربى الإسرائيلى، وذلك لأن إسرائيل نفسها وهى الطرف الآخر فى النزاع، لم تقل بتأجيل تطبيق الديمقراطية فيها لحين انتهاء نزاعها مع العرب. وعندما خسرت حرب ١٩٧٣ لم تقل بأن سبب الهزيمة هو الديمقراطية.

هذا بالطبع مع التحفظ على الديمقراطية الإسرائيلية والتى هى ديمقراطية عرقية (اثنوقراطية)[2].

ولا شك أن الصراع العربى الإسرائيلى يستنزف ثروات العالم العربى منذ أكثر من نصف قرن، ويساعد حل هذا النزاع على تسريع خطوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى، بل ويسحب البساط من تحت أقدام المتاجرين بالقضية الفلسطينية، ولكن لا يجب الربط بين حلها وبين تحقيق الإصلاح المطلوب،

---

١) د. مصطفى الفقى: ماذا نريد من الولايات المتحدة الامريكية، جريدة الأهرام العدد ٤٢٩٠٤ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٢٥، ص١٣.
ويؤكد وزير الخارجية المصرى السابق أحمد ماهر لوكيل وزارة الخارجية الامريكى عند زيارته للقاهرة بأن استمرار العدوان الاسرائيلى على الشعب الفلسطينى= =والشعوب العربية هو أهم العوائق أمام عملية الإصلاح (جريدة القبس الكويتية العدد رقم ١١٠٣٦ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٣، ص٢٤.

٢) د. مأمون فندى: ذرائع غير متماسكه فى موضوع الشرق الأوسط الكبير، الاهرام العدد ٤٢٨٣٧ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٩، ص١٠.

فإن ذلك معناه تعليق التحول الديمقراطى على شرط لن يتحقق فى المنظور القريب، لذا فإننا نرى أن التذرع بالصراع العربى الإسرائيلى لا يصلح إلا فى نقد السياسة الامريكية والكيل بمكياليين وتبرير سبب الكراهية لدى الشعوب، لكن لا علاقة له بمسألة التحول الديمقراطى.

المطلب الثالث
رأينا حول مشروع الشرق الأوسط الكبير

نقتصر على جانبين فقط إضافة إلى ما سبق من انتقادات حادة وجهت للمشروع، الجانب الأول عن جدوى المشروع والثانى عن عدم كفاية المشروع لاهماله الديمقراطية الاجتماعية، وذلك فى فرعين متتاليين. ثم نتساءل فى فرع ثالث هل تريد الولايات المتحدة حقاً لشعوب المنطقة تحقيق الديمقراطية.

الفرع الأول
عدم جدوى المشروع

أول ما يلاحظ على المشروع هو عدم تحقيقه لاهدافه، حيث يلاحظ تزايد وتيرة الارهاب وليس انحساره إضافة إلى تزايد كراهية الشعوب للولايات المتحدة لتدخلها فى شئونها بفرض الديمقراطية، فلو كانت الدول الداعمة للمبادرة فعلاً تريد محاربة الفقر والأمية والتخلف التى هى فى رأيها سبب الارهاب لامكن تحقيق ذلك عن طريق مشروع مساعدات على غرار مشروع مارشال الذى أعاد بناء أوربا بعد الحرب العالمية الثانية.

ولكن الواقع أن الولايات المتحدة لم تبد استعدادها لدفع التزاماتها لتحقيق الاهداف المعلنة للمشروع[1]. ولم تعلن مباشرة عن مشروعات فعلية للتعليم

---

١) مرسى عطا الله: نوع من الوصاية... أم عودة لعصور الانتداب، جريدة الاهرام، العدد ٤٢٨١٥، الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٦، ص١١.

والتدريب والتعريف بأصول الثقافة والتكنولوجيا وعلوم الليزر والجينات والفضاء، وبصفة عامة الاساليب التنموية والصناعية الحديثة(1)، فلو كانت قد قامت بذلك لاستطاعت بالفعل أن تثبت جديتها فى تحقيق مصالح شعوب المنطقة، وأنها معنية فعلاً بحقوق الإنسان وحريته ولكانت غيرت صورتها أمام الشعوب العربية.

لكن الواقع أن المشروع اختزل المسألة فى مجرد حرية التعبير وتأليب الشعوب على الحكام ومحاولة خلخلة النظم السياسية القائمة، فهى مبادرة تهدم ولاتبنى، وتشغل الرأى العام العربى بأن المشكلة هى فى الحكام لتلفتهم عن مشروع نهضوى كامل ينقلهم إلى القرن الحادى والعشرين.

كما ركز المشروع على تغيير العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية وتنحية الدين. والهدف اشاعة الفساد وسياسة الالهاء، والبعد عن العمل الجاد والاعتماد على النفس، وهدم كل ما هو جميل متبقى لدينا وهو اعتصامنا بديننا وقيمنا فإذا ما انهارت انهار كل شئ ولم يعد يفلح أى مشروع إصلاح.

إضافة إلى أن واقع الديمقراطية الذى أقامته امريكا فى العراق والذى تعتبره نموذجاً يحتذى به إنما يغذى بؤر التوتر داخل المجتمعات العربية ويثير النعرات الطائفية والاثنية التى تفرق ولا تجمع فأنى لها أن يأتى من ورائها الاصلاح.

وفوق ذلك فإن الاستناد إلى تقرير التنمية البشرية كلمة حق أريد بها باطل، فهل كان التقرير قد اقترح اصلاحاً يفرض ودوراً أجنبياً يقحم؟ وهل اقترح هدم كل القيم؟ فلماذا أخذ به فى جانب ولم يؤخذ به فى جانب؟

---

1) د. فتحى العفيفى: الفضائيات العربية... ورفض الإصلاح من الخارج، جريدة الاهرام، العدد ٤٢٨٨٧ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٨، ص١٢.

الفرع الثانى
عدم كفاية المشروع لإهماله الديمقراطية الاجتماعية

ذلك الجانب من الإصلاح الذى خلا منه مشروع الإصلاح فى مبادرة الشرق الأوسط الكبير (الواسع)[1]. فغابت عنه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

فلم يشمل الحديث عن الإصلاح:

- اختلال معدلات توزيع الثروة.
- أزمات البطالة والفقر.
- التهميش المستمر للطبقة الوسطى وتراجع سرعة الحراك الاجتماعى.

إن ما يهم المواطن البسيط هو أن يجد قوت يومه له ولأسرته، ولذا فإنه إذا اردنا إصلاحاً تؤيده الغالبية من الناس فلا يمكن إغفال قضايا المجتمع الاجتماعية مثل:

- المساواة.
- عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص.
- الضمانات الاجتماعية.

فيجب مواصلة الدور الاقتصادى والاجتماعى للدولة مع مشاركة من القوى المدنية والأهلية ولا يجب انسحاب الدولة كلية من الدور الاقتصادى نتيجة التحول نحو اقتصاديات السوق التى نصت عليها مبادرات الشرق الأوسط الكبير، ولا يجب الاكتفاء فى الإصلاح على مجرد شفافية علاقة مؤسسات الدول ببعض القوى الاجتماعية، وحتى الجانب الاجتماعى اكتفت هذه المبادرات (والمبادرات العربية التى صدرت لمواجهتها) بالحديث عن:

- تمكين المرأة.
- إيجاد مجتمع المعرفة.
- تحديث البنى التعليمية.

---

١) وحتى المبادرات العربية التى قيل بها لمواجهة مبادرة الشرق الأوسط الكبير.

أن مسئولية الدولة تجاه المواطنين لم تختف حتى فى الدول الرأسمالية فى أوربا ولا فى أمريكا فلم تعد هناك الحالات الصارخة لليبرالية التى يهمل فيها الجانب الاجتماعى تماماً، بل الملاحظ أن الاهتمام بالجانب الاجتماعى وسياسة الضمان الاجتماعى والبطالة هو ما يهم الناخب الغربى.

والملاحظ أن هناك تيارات دينية مقبولة فى مصر قامت بدور اجتماعى يحسب لها سواء فى مجال العمل النقابى أو إبان الكوارث أيام الزلزال أو حرب البوسنة والهرسك، فهى قوى ملتزمة اجتماعياً ورغم ذلك رفض التعامل معها واستبعدت رغم عمق تجذرها الاجتماعى[1]، بل ويمكن القول إنها هى التى لها وجود فى الشارع السياسى وليس الاحزاب الهامشية وذلك بسبب دورها الاجتماعى.

وما تطلبه شعوب المنطقة من الدول الغربية ليس هو فرض الإصلاح ولا تغيير النظم السياسية فى المنطقة بالقوة وإنما المطلوب هو المساعدة الحقيقية للقيام بعمليات الإصلاح الذاتى، المطلوب المساعدة على الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربى والمساعدة فى مجالات الصحة والتعليم ومحو الأمية[2].

المطلوب هو المساعدة بالتكنولوجيا الحديثة لزيادة الإنتاج.

الفرع الثالث

هل تريد الولايات المتحدة حقاً تحقيق الديمقراطية لشعوب المنطقة

هل يدخل تحقيق الديمقراطية الحقيقية فى استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حقاً؟

لا يمكن الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب فى ظل الظروف الراهنة.

ذلك أن قيام الديمقراطية الحقيقية فى المنطقة لا يحقق المصلحة العليا للولايات

---

١) د. عمرو حمزاوى: خطابات الإصلاح فى العالم العربى (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) «غلبة مفردات الليبرالية على خطابات الإصلاح السياسى فى العالم العربى وغياب أجندة اليسار» جريدة الأهرام العدد ٤٢٩٠٣ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٢٤، ص٢٦.

٢) د. مصطفى الفقى: ماذا نريد من الولايات المتحدة الأمريكية، جريدة الأهرام العدد ٤٢٩٠٤، الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٢٥، ص١٣.

المتحدة، لأنه من الممكن أن تأتى الديمقراطية إلى الحكم بأشد خصوم أمريكا من التيارات الإسلامية(١)، ويقوى هذا الاعتقاد نظرة الشك والتوجس من أى طرح أمريكى فى ظل سياسة أمريكا المعروفة تجاه العرب والمسلمين فى فلسطين أو العراق، أو حتى داخل أمريكا ذاتها وبالتالى فإن مصداقية أمريكا اهتزت فى الشارع العربى(٢).

وإذا لم يكن الهدف الديمقراطية، فهل الهدف هو وقف المد الصينى والهندى والأوروبى؟

ووسائل الولايات المتحدة فى ذلك متعددة منها:

❖ ملاحقة الإرهاب فيما وصف بأنها حرب غريبة حيث الطرف الثانى فيها كائن هلامى غير معلوم.

❖ إخضاع الدول المارقة تحت ذريعة القدرات النووية.

❖ تتكفل فكرة الديمقراطية بالدول والأنظمة الصديقة للاستعاضة بحلفاء جدد(٣).

فالحديث عن الديمقراطية هو مجرد ذريعة للتدخل فى الدول العربية حيث ربطت الولايات المتحدة أمنها القومى بل وأمن العالم بمكافحة الإرهاب والعنف الذى يأتى

---

١) مرسى عطا الله: نوع من الوصاية... أم عودة لعصور الانتداب، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٥، الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٦، ص١١، فالواقع يؤكد أن ديمقراطية حقيقية فى البلاد العربية تؤدى إلى قفز الأخوان المسلمون فى بلاد مثل مصر والأردن إلى سدة الحكم، وقد فازت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بأغلب المقاعد فى الانتخابات البلدية فى قطاع غزة.

٢) وبالمقابل فإن الصورة التى خلفتها أحداث الحادى عشر من سبتمبر وسعت الفجوة بين التوجهين العربى والأمريكى، ويجعل حديث أمريكا عن الديمقراطية فى العالم العربى مجرد وسيلة للضغط على الحكام للتواؤم مع سياستها فى المنطقة.

٣) د. فتحى العفيفى: أبعاد الاستراتيجية الأمريكية الحالية: الأهرام العدد ٤٢٨٣٥ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٧، ص١٢.
ويضيف أن الكل اقتنع بعدم نزاهة القصد الامريكى، ومع ذلك لا تعبأ أمريكا حتى بهذه الأحاسيس.

من هذه المنطقة بسبب غياب الديمقراطية، لكنها في حقيقتها ليست مطلباً فالسياسة الأمريكية لا تعبأ بالأفكار أو القيم إلا إذا أسهمت في الوصول إلى مصلحة واقعية ذاتية للولايات المتحدة[١].

ويمكن القول أن المجتمع الأمريكي يتميز بالصراع الشديد فى داخله ولا يقوم على السلام الاجتماعى بل على العنف، ويسود عدم الأمن داخل المدن الأمريكية، ولا يكاد يخلو بيت من سلاح[٢].

الخلاصة أنه يمكن القول أن الولايات المتحدة لا تريد حقيقة الديمقراطية فى المنطقة، وإنما تريد تحديداً تحقيق مصالحها[٣].

فقبل ١١ سبتمبر كانت مصلحة الولايات المتحدة فى دعم الأنظمة العربية والتى كانت تحصل منها على شرعيتها دون عناء الممارسة الديمقراطية وإنما على العكس كانت تتولى الكبت المنظم لشعوبها. وبعد ١١ سبتمبر اكتشفت الولايات المتحدة

---

١) خليل العنانى: أمريكا وإشكالية الديمقراطية العربية: جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٤ الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٥، ص٢٨،
فهو يرى أن الحديث عن ديمقراطية أو لبرلة الحكم فى الدول العربية هو مجرد أقوال للاستهلاك المحلى، إلا أنه قد يتبين للإدارة الأمريكية بعد فترة أن مصالحها الاستراتيجية تقتضى أن تمارس ضغوطاً على نظم الحكم فى المنطقة للتوجه نحو الديموقراطية الحقيقة (د. مصطفى سلامه: حقيقة مباهاة الإدارة الأمريكية بالديمقراطية الشكلية، الأهرام العدد ٤٢٢٤٨، الصادر فى ٢٠٠٥/٤/٢٤، ص١٢).

٢) د. سامية صالح: ما بين الديمقراطية وامتهان آدمية الإنسان، الأهرام العدد ٤٢٩٠٦ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٢٧، ص١٠، وتشير إلى كتاب هنتنجتون بعنوان «النظام السياسى فى مجتمعات متغيرة» وإلى ظاهرة العنف فى المجتمع الأمريكى بدءاً من إبادة الهنود الحمر للاستيلاء على الموارد والأرض، إلى انفجار أوكلاهوما سيتى فى ١٩٩٥/٤/٨، بأيد أمريكية، إلى هجوم القوات الفيدرالية على مجمع «واكد» بولاية تكساس فى ١٩٩٣/٤/١٩.

٣) د. مصطفى كامل السيد: برنامج عبر المحيط قناة العربية ٢٠٠٥/٤/١، ويرى أن المشرف على مسألة الديمقراطية فى حكومة بوش هو وزير إسرائيلى سابق وأصدقاء إسرائيل فى الإدارة الأمريكية، لتحسين صورة الولايات المتحدة ولبيان أن سبب عداء الشعوب فى المنطقة لأمريكا هو عدم الديمقراطية وليس سياسة أمريكا المنحازة لإسرائيل.

إن ذلك لا يحقق مصالحها فاضطرت لسحب غطائها عن هذه الأنظمة وأرادت بمشروع الشرق الأوسط الكبير أن تسحب منها أيضاً هويتها العربية وتدمجها فى منظومة الشرق الأوسط.

ويبرز هدف دعوى الديمقراطية كذلك كواجهة لإقناع الشعب الأمريكى الذى قد لا يتقبل البعض منه القول بأن الهدف السيطرة على مراكز النفط والمحافظة على تفوق إسرائيل[1] والبعض الآخر قد لا يهمه ما يجرى خارج حدود بلاده أو خارج حدود ولايته فالمهم عنده ما يعود عليه بالنفع.

وعلى ذلك إذا كان الهدف الحقيقى ليس تحقيق الديمقراطية إذن ما هو الهدف وراء التدخلات الأمريكية؟

إنها الرغبة فى تحقيق الإمبراطورية الأمريكية التى تتحرك زحفاً هجومياً ولو بالقوة الناعمة لضرب الشعوب والحكومات[2].

---

١) من الدلائل الكثيرة على ذلك ما يلى:

- فى وقت الإعلان عن مشروع الشرق الأوسط الكبير ينتقد وزير الدفاع الأمريكى أشهر قناتين اخباريتين عربيتين (الجزيرة، والعربية) بل ويتم قصف مقريهما فى بغداد واعتقال بعض العاملين فيهما وتزامن مع ذلك تدشين قناة أمريكية (الحرة) ولأن المطلوب هو إسكات الصوت العربى وهو ما يتعارض صراحة مع حرية الإعلام التى نص عليها مشروع الشرق الأوسط الكبير.
- رفض تعامل الولايات المتحدة مع الرئيس الفلسطينى المنتخب ديمقراطياً وحتى وفاته.

(الهامى الميجى: مشروع الشرق الأوسط الكبير وأبعاده، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٤، الصادر فى ٢٠٠٤/٤/٢٥، ص١٢).

- كما أنها غضت الطرف عن أحد الأنظمة العربية لمجرد أنه كشف طواعية عن أسلحة الدمار الشامل التى لديه (عاصم عبد المحسن: أنظمة فوق حديد ساخن: جريدة العربى العدد ٩٠٣ الصادر فى ٢٠٠٤/٤/٤، ص١٠).

٢) عاطف الغمرى: هذا هو اصل مشروع الشرق الأوسط الكبير، النشرة الاستراتيجية، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، س١، ع٣، يناير ٢٠٠٥، ص١٦.

الفصل الثانى

تحقيق الديمقراطية بين الفرض والشأن الداخلى

المبحث الأول

فرض الديمقراطية

إن الولايات المتحدة الأمريكية تتغنى ليل نهار بتحقيق الديمقراطية فى العالم، لكن حقيقة الأمر يتعلق باستراتيجية عليا للولايات المتحدة لتحقيق مصالحها فى العالم التى ترسمها مراكز الأبحاث التى زاد انتشارها وارتباطها المباشر بدوائر صنع القرار فى الولايات المتحدة، وذلك عن طريق فرض الديمقراطية.

ولأن الولايات المتحدة لا تعمل وحدها وإنما تشرك الدول الأوروبية أو حلف الناتو أو الدول الثمانى الصناعية لتصبغ تصرفاتها بطابع دولى، لذا نستعرض أيضاً وجهة نظر هذه الجهات من مسألة فرض الديمقراطية. ثم نبين أثر فرض الديمقراطية على دور الدولة ومفهوم السيادة: وعلى ذلك فإننا نعرض فى المطلب الأول من هذا المبحث لتطور مسألة فرض الديمقراطية كاستراتيجية لتحقيق المصالح الأمريكية فى العالم وصولاً إلى النموذج العراقى ثم مشروع الشرق الأوسط الكبير.

ونعرض فى المطلب الثانى لحقيقة مضمون هذه الاستراتيجية والإيديولوجية التى أنبنت عليها، ونعرض فى المطلب الثالث لموقف الدول الأوربية وحلف الناتو من مسألة فرض الديمقراطية، ونعرض فى المطلب الرابع لأثر فرض الديمقراطية على فكرة الدولة ومفهوم السيادة.

وعلى ذلك ستكون الدراسة فى هذا المبحث فى أربعة مطالب:

المطلب الأول: تطور الاستراتيجية الأمريكية فى فرض الديمقراطية.

المطلب الثانى: حقيقة مضمون الاستراتيجية الأمريكية فى فرض الديمقراطية.

المطلب الثالث: وجهة النظر الأوربية وحلف الناتو من مسألة فرض الديمقراطية.

المطلب الرابع: فرض الديمقراطية وفكرة الدولة وتغيير مفهوم السيادة.

المطلب الأول

تطور الاستراتيجية الأمريكية فى فرض الديمقراطية

تطور التدخل الأمريكى غير المشروع فى حياة الشعوب فى حالات كثيرة منذ نشأة دولة الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها واكتساح الهنود الحمر سكان البلاد الأصليين إما بالقضاء عليهم أو حجز البقية الباقية منهم فى أماكن محددة، ثم التوسع فى النطاق الإقليمى للدولة تطبيقاً لمبدئها الشهير «اختراق الحدود» والسيطرة على معظم قارة أمريكا الشمالية، وأخيراً تدخلاتها فى دول العالم القديم فى قارات أوروبا وإفريقيا وآسيا[1].

ولن نستطرد كثيراً فى التعرض لمشاهد التدخل الأمريكى لفرض الديمقراطية.

وسنكتفى ببعض الأمثلة على هذه الاستراتيجية قبل الحرب على العراق، ونخصص له الفرع الأول من هذا المطلب.

ونفرد للنموذج العراقى لفرض الديمقراطية الفرع الثانى.

وعلى ذلك ستكون دراستنا لهذا المطلب فى فرعين.

الفرع الأول: مشهد الاستراتيجية الأمريكية لفرض الديمقراطية قبل الحرب على العراق.

الفرع الثانى: النموذج العراقى لفرض الديمقراطية الأمريكية.

---

١) ويذكر على لسان الرئيس جورج بوش أن «الحرب هى الوسيلة التى تكتشف بها الأمم موارد قوتها الداخلية قبل قوتها الخارجية، والبوتقة التى تتبلور فيها شخصيتها وتتجسد إرادتها، ثم هى بعد ذلك أوثق رباط لوحدتها وأقوى حافظ لتماسكها» وتطبيقاً لذلك شاركت الولايات المتحدة فى (٧٠) نزاعاً مسلحاً فى فترة الحرب الباردة، وتدخلت بالعنف فى الشأن الداخلى لأكثر من مائة دولة (محمد حسنين هيكل: الامبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق، طـ٢، ٢٠٠٤، ص٥٣- ٥٤).

وراجع كذلك فى كتاب «حرب دائمة من أجل سلام دائم» لمؤلفه الناقد الأمريكى "غور فيدال" حيث أورد به جدولاً شغل (٢٠) صفحة كاملة من الكتاب عن تدخلات أمريكية غير مشروعة فى مختلف قارات العالم منذ ١٩٥٠ حتى الآن.

(راجع السيد يس: ما مشروعية التدخل الأمريكى، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٣٠ الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٦، ص٨).

الفرع الأول
منهج الاستراتيجية الأمريكية
لفرض الديمقراطية قبل الحرب على العراق

مارست الولايات المتحدة تدخلات عدة في حياة الشعوب لفرض مفهومها للديمقراطية حسب زعمها، ونذكر بعض الأمثلة في هذا الإطار:

* تدخل أمريكا في اليابان وألمانيا بعد هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية، حيث رأت الولايات المتحدة أن التنشئة السياسية والاجتماعية لهذين المجتمعين كانت قد قامت على قيم العنف والعدوان وكراهية الآخر، ومن ثم لابد من التغيير الجوهري لبنية هذه المجتمعات وتحويل اتجاهات القيم السائدة فيها من خلال خطة سياسية وثقافية لإدخال الديمقراطية إلى نسيج هذين المجتمعين.

وتطلق أمريكا على هذا التدخل بناء الأمة، فهذه مؤسسة «راند» الأمريكية تعد تقريراً عام ٢٠٠٣ بعنوان «دور أمريكا في بناء الأمة من ألمانيا إلى العراق»، تتناول فيه التدخلات الأمريكية المخططة في ألمانيا واليابان ومن بعد ذلك في الصومال والبوسنة وكوسوفو ثم في هايتي وأخيراً أفغانستان، ويستخلص التقرير الدروس المستفادة من هذه التدخلات حتى يتم تطبيقها في العراق ودول عربية أخرى[١].

تدخل أمريكا في الفلبين:

في زيارة للرئيس الأمريكي بوش للفلبين في ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٣ ألقى خطاباً في البرلمان الفلبيني أرجع فيه الفضل في تحول الفلبين إلى أول دولة ديمقراطية في آسيا إلى الولايات المتحدة منذ ستين عاماً ثم ألمح إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستلعب نفس الدور في الشرق الأوسط[٢].

---

١) تعتبر هذه المؤسسات البحثية العقل الاستراتيجي الأمريكي التي ترسم خطوط السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تؤثر كثيراً في مصدر القرار (راجع السيد يس: الصفقة الشاملة، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٢٩، الصادر في ١١/٣/٢٠٠٤، ص١٣).

٢) وذات المعنى قاله عضو الكونجرس عن ولاية فيرجينيا عام ١٨٩٨ أثناء مناقشات الكونجرس في مسألة الأمبراطورية «... علينا أن ننصب خيمة الحرية أبعد في الغرب =

تدخل الولايات المتحدة فى تحويل خيار الديمقراطية فى مصر مع قيام ثورة ١٩٥٢: وذلك بالتدخل الأمريكى لتغليب الجناح الذى يدعو لسيطرة العسكريين وبقائهم فى السلطة بدلاً من الاتجاه الداعم لإعادة الحياة الحزبية(١).

تبرير التدخل: يرى جون جوديسى فى كتابه «حماقة الامبراطورية» أن

=وأبعد فى الجنوب... حتى ننشر الحرية ونحمل البركة إلى الجميع، علينا أن نقول لأعداء التوسع الأمريكى أن الحرية تليق فقط بالشعوب التى تستطيع حكم نفسها، وأما الشعوب التى لا تستطيع فإن واجبنا المقدس أمام الله يدعونا لقيادتها إلى النموذج الأمريكى فى الحياة، فنحن لا نستطيع أن نتهرب من مسئولية وضعتها علينا العناية الإلهية لإنقاذ الحرية والحضارة»..وانتهت مداولات بالكونجرس بأنها «الأمبراطورية» واقعاً وإن لم تسم كذلك لفظا.

وراحت الولايات المتحدة تمارس مهام الأمبراطورية، باخضاع كل مقاومة. وفى تقرير عن زيارة أحد أعضاء الكونجرس للفلبين يقول ما نصه «أن القوات الأمريكية اكتسحت كل أرض ظهرت عليها حركة مقاومة ولم تترك فلبينيا واحداً إلا قتلته، وكذلك لم يعد فى هذا البلد رافضون للوجود الأمريكى لأنه لم يتبق منهم أحد».

(محمد حسنين هيكل: الأمبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق، ط٢، ٢٠٠٣، ص٦٧، ٦٨، نقلا عن كتاب الأمبراطورية الأمريكية لمؤلفه ستانلى كارتوف ص١٨٨).

١) السفير ناجى الغطريفى: أمريكا وخيار الديمقراطية فى مصر ٥٢، مجلة الديمقراطية العدد ١٤ السنة ٤ ابريل ٢٠٠٤، ص١١٥، وما بعدها، حيث يشير إلى أن روزفلت التقى عبد الناصر أواخر مارس ١٩٥٢ الذى أوضح له أن الجيش سيقوم بانقلاب وطلب عدم تدخل أمريكا واتفقت وجهات نظرهما على أنه "لا مجال لثورة شعب أو ديمقراطية يقودها الشيوعيون أو الأخوان المسلمون"... وطلب روزفلت ضرورة أن يبدى النظام الجديد اهتماماً لفظياً بالديمقراطية إرضاء للرأى العام الأمريكى.

ويذكر الكاتب أن تأييد الولايات المتحدة للثورة تحول من مساندة حركة اصلاحية تقودها عناصر وطنية إلى تدخل فعلى فى توجيه مسار الثورة وتغليب الجناح الذى يدعو إلى استمرار الحكم العسكرى لما يحقق من استقرار يضمن تمكين الولايات المتحدة من إدارة علاقاتها مع مصر على النحو الذى يحقق مصالحها، وذلك فى مواجهة الجناح الذى كان يطالب بعودة الضباط إلى ثكناتهم واستئناف مسيرة الديمقراطية.

ويدلل الكاتب على رأية بإشارته إلى موافقة مجلس الأمن القومى الأمريكى فى إبريل ١٩٥٢ على الوثيقة رقم ١٢٩/١ التى أكدت على «استخدام العمليات السرية ضد الحكومات فى الشرق الأوسط... عبر القنوات التى تشكل أقل تهديداً للمصالح الغربية وتحقق أعظم دعم للانظمة غير الشيوعية المستقرة».

المحافظين الجدد ، والذين كانوا هم الجيل الثانى والثالث من الليبراليين السابقين الذين انتقلوا إلى اليمين فى فترة التسعينات، أعلنوا إعجابهم بأول تجربة لأمريكا مع الاستعمار فى بداية القرن ١٩ . وإن كان بعضهم يفضل عبارة الهيمنة الأمريكية على الاستعمار الأمريكى ويرون أن تستخدم أمريكا قوتها العسكرية والاقتصادية لتغيير الدول لتكون على شاكلة أمريكا .

وهم بذلك يعيدون ما سبق أن فعلته حكومة الرئيس مكينلى بعد انتصارها على إسبانيا عام ١٨٩٨ فكان يحلم بنشر الحضارة وتغيير العقيدة هناك وهو ما تحلم حكومة جورج بوش فى تطبيقه الآن على الشرق الأوسط .

ويضاف إلى ذلك الهدف الأمبراطورى وهو تعزيز القوة العسكرية للولايات المتحدة وإيجاد سوق لتصريف منتجاتها ، مع مراعاة أن ذلك تطبيقاً للعقيدة المسيطرة من أن ذلك التدخل وفاء بالمهمة التاريخية الملقاة على عاتقها لتغيير العالم عن طريق إدارة بلاد ما وراء البحار إدارة واعية، وتخليصها من حكامها المتخلفين والهمجيين لوضع أساس لنشر الحرية والديمقراطية فى العالم(١) .

وفى هذا الإطار فإن أخطر ما فى موضوع مشروع الشرق الأوسط الكبير، أن يعد ذلك نوعاً من الحرب يتميز عن الحرب على العراق، حيث تم تغيير الحكام فى العراق بالقوة أما فى دول الشرق الأوسط الكبير الأخرى فالحرب المباشرة معها قد لا تكون مبررة فيلجأ إلى الطرق الدبلوماسية بحيث يتم تغيير النظم السياسية بها من أسفل، وخاصة أن منها ما هو متهالك يسقط مع أول خطوة للإصلاح كما حدث لجورباتشوف والشاذلى بن جديد(٢) . فالوصفة الأمريكية للإصلاح ليست مأمونة العواقب فى جميع الحالات(٣) .

---

١) راجع: عاطف الغمرى: عرض وتحليل لكتاب "حماقة الأمبراطورية" لمؤلفه "جون جوديس" جريدة الأهرام العدد ٤٣١٥٢ الصادر فى ٢٠٠٥/١/٢٨، ص١٠.

٢) راجع: د. مأمون مندى: ذرائع غير متماسكة فى موضوع "الشرق الأوسط الكبير"، جريدة الأهرام، العدد ٤٢٨٣٧ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٩، ص١٠.

٣) راجع أيضاً: مرسى عطا الله: نحن وأوربا فى قطار واحد، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٢٢ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٤، ص١١.

=

الفرع الثانى

النموذج العراقى لفرض الديمقراطية الأمريكية

❖ قبل ١١ سبتمبر كانت أمريكا تساهم مخابراتها فى الانقلابات العسكرية التى تأتى بالنظم التى تخدم مصالحها، كما كانت تحافظ على بقاء النظم التى تحقق مصالحها بالفعل ولو كانت غير ديمقراطية، ولكن كل ذلك كان يتم سراً.

أما بعد ١١ سبتمبر أصبحت الولايات المتحدة تقوم بذلك جهراً إما بدعوى مكافحة الارهاب أو منع انتشار أسلحة الدمار الشامل أو بدعوى نشر الديمقراطية، بل وتفرض نموذجها الديمقراطى دون السماح بمخالفتها فى الرأى، وهذا يعارض مبدأ الديمقراطية أصلا.

وهذه الحجج الثلاث قيل بها فى غزو العراق. ورغم الدمار الذى أحدثته القنابل والتدمير الكامل فى مدن مثل الفلوجة، يدعى الأمريكيون أنهم يمهدون للديمقراطية فى العراق لتكون مثلاً يحتذى به فى الشرق الأوسط، وفى الوقت الذى استندت فيه لمبرر الديمقراطية للحرب على العراق بعد سقوط مبرر أسلحة الدمار الشامل تناصر أمريكا نظام الحكم فى باكستان الذى انقلب على الديمقراطية لأنه يحقق مصالحها فى محاربة طالبان.

ومما يؤكد محاربة عدم جدية أمريكا فى التوجه الديمقراطى فى العراق إصرارها على إجراء الانتخابات فى ظل الاحتلال، ودون إشراف الأمم المتحدة، وفى وقت لم تتمكن نسبة كبيرة من العراقيين من المشاركة للظروف الأمنية، مما أكد أن الهدف ليس إقرار الديمقراطية وإنما التمهيد لحكومة موالية للاحتلال حيث لم تتوافر ضمانات السيادة الوطنية الكاملة[1].

=حيث يشير إلى ما حدث لشاة إيران عقب تنفيذه للوصفة الأمريكية والفوضى والانهيار الذى نجم عن ذلك.

١) مرسى عطا الله: اجندة المصالح وليست اجندة الديمقراطية، جريدة الأهرام العدد ٤٣١٠٢ الصادر فى ٢٠٠٤/١٢/٩، ص١١، ويشير فى مقاله إلى ما ذكره "توماس كورثان" وهو خبير أمريكى فى ندوة عقدت فى الجزائر فى فبراير ٢٠٠٤ بعنوان "الديمقراطية كأداة =

ووضح من المشهد العراقى أن المدنيين الذين من غير ذنب قتلوا، وأن الدمار الذى طال كل شيء كل ذلك يؤكد عدم صدق دعوى الحرية والديمقراطية التى يتغنى بها المسئولون الأمريكيون، مما جعل البعض يتهم أمريكا بأنها تروع العالم باسم الديمقراطية وبذريعة الديمقراطية تمارس إرهاباً أسوأ مما تمارسة الجماعات المتطرفة[1].

امتداد تطبيق النموذج العراقى: بدأ الرئيس جورج بوش ولايته الثانية بإصدار أوامره للعمل على إسقاط النظام الإيرانى سعياً وراء تحقيق فكرة الأمبراطورية الأمريكية التى يعتنفها المحافظون الجدد[2]. والأهم عندنا هنا أنه يعلن فى خطابه أنه انتقل من الحرب على الإرهاب إلى الحرب على الطغيان. وهى بلا شك محاولة لتقنين التدخل فى الشئون الداخلية للدول التى يفترض أنها ذات سيادة، وقد برر الرئيس الأمريكى التوجه الجديد بأن الحرية فى أمريكا تستند على الحرية

=لحل النزاعات" من أن "الولايات المتحدة لا تملك مصداقية الترويج للديمقراطية والتبشير بها لأنها تدعم الديكتاتوريات ولا تتعامل بمنطق ديمقراطى بل بمنطق القوة متخفية وراء مسميات عديدة".

١) مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزى السابق فى ٢٢/١٠/٢٠٠٣، عند زيارته لبلدة يوجيا كارتا الاندونيسية، جريدة القبس الكويتية العدد الصادر فى ٢٣/١٠/٢٠٠٣، ص١٨.

وإذا كان الرئيس الأمريكى يعلن باستمرار أن العراق سيصبح نموذجا للديمقراطية يحتذى به فى العالم العربى، فهل ما حدث فى العراق من أعمال وحشية، وهل ما جرى فى سجن أبو غريب من مشاهد مقززة شاهدها العالم كله، وهل جر المجندة الأمريكية للمواطن العراقى من عنقه برباط يستخدم فى جر الكلاب وهو عار تماماً ويزحف على عورته تقديس لحقوق الإنسان؟ وهل هذه هى الديمقراطية الموعودة؟

أم أن هرم العرايا من العراقيين الذين شوهدوا فى سجن ابو غريب هو نموذج الديمقراطية المبشر به؟ وهل استخدام التقنية الاسرائيلية فى الاستجواب وتغميه رؤوس المستجوبين العراقيين بأكياس سوداء هل لتقليص جيوب الارهاب أم لزيادة حدته (محمود شكرى: إنها حقاً ديمقراطية أمريكية، ولكن! الاهرام العدد ٤٢٨٩٦ الصادر فى ١٧/٥/٢٠٠٤، ص١٠.

ثم ما الهدف من تصوير هذه المشاهد واعلانها على العالم وتصوير صدام حسين وهو فى الحفرة ثم والطبيب يفحص فمه وهو فى هذه الحالة رغم مخالفة ذلك لقواعد القانون الدولى فى معاملة الأسرى، هل الهدف من كل ذلك هو اذلال المواطن العربى المسلم؟ هل هذه هى الديمقراطية؟.

٢) السيد يس: الدبلوماسية الأمريكية فى مواجهة الرفض العالمى، جريدة الأهرام العدد ٤٣٠٨٨، الصادر فى ٢٥/١١/٢٠٠٤، ص١٢.

فى كل أنحاء العالم، فهذه أفكار دينية أطلقها المحافظون الجدد واقتنعوا بها وانطلقوا لتنفيذها ولو بالقوة[1].

ماذا حدث فى العراق فى مجال ترويض الشخصية وتغيير القيم:

مثلما فعلت الولايات المتحدة مع اليابان وألمانيا عقب هزيمتهما فى الحرب العالمية الثانية من حيث ترويض الشخصية القومية، حاول الأمريكيون فى العراق بوسائل شتى منها التركيز على تغيير نظام التعليم وتأليف مقررات دراسية جديدة تحت إشرافهم ومن خلال عراقيين فى المنفى، بالإضافة إلى إنشاء عدد من القنوات الفضائية العراقية، والهيمنة على وسائل الإعلام عموماً، ومحاولة الترويج للديمقراطية[2] وفقاً للمفهوم الغربى وإن كانت كرست من خلالها للطائفية، وكل ذلك بهدف نزع جذور القومية العربية واستئصال الاتجاه إلى العنف الذى كان قد رعاه النظام البعثى وإدخال قيم أمريكية مكانها.

ولكن الواقع أن ثقافة العنف قد زادت فى المجتمع العراقى بالطبع فى مواجهة الاحتلال، والإقبال الذى شهدته الانتخابات العراقية فى ٣٠ يناير ٢٠٠٥ رغم الأخطار الأمنية كان بهدف تكوين حكومة وطنية لتتفاوض على إنهاء الاحتلال، وليس لتكريس الاحتلال كما أرادها الأمريكيون.

سقوط بغداد ودروس الديمقراطية:

كان لسقوط بغداد والطريقة التى عرض بها صدام حسين فى الأسر إذلالاً للعرب ورسالة لشعوب المنطقة وحكامها، ليعلم مصيره من يقف فى وجه المصالح الأمريكية ولو كان فى الأصل من عملائها.

---

١) والحقيقة أن الرد على هذه الأفكار من واقع الولايات المتحدة الأمريكية نفسه فإذا كانت تحافظ على الانسان وحقوقه فلماذا ترفض الانضمام إلى اتفاقيات مكافحة التلوث؟ وإنها إذا كانت تؤيد العدل فعلاً فلماذا ترفض الانضمام إلى اتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية؟ (السيد يس: فن إقناع الذات بأفكار هشة مشكوك فيها وخاطئة، جريدة الأهرام العدد ٤٣١٥٨، الصادر فى ٢٠٠٥/٢/٣، ص١٢).

٢) السيد يس: الهيمنة الأمريكية وترويض الشخصية القومية، جريدة الأهرام العدد ٤٢٥٧٧، الصادر فى ٢٠٠٣/٧/٣، ص١٣.

وهناك من استوعب الرسالة وأعلن استعداده للتعاون مع الولايات المتحدة وقدم مجاناً برنامجه لتصنيع الأسلحة النووية. وعلق على ذلك جاك سترو وزير الخارجية البريطانى قائلاً «أن الحرب على العراق وسقوط نظام صدام حسين وضعا دول المنطقة أمام خيارين: الخيار العراقى الذى قاوم واستكبر، فكان جزاؤه ما أصابه من دمار، والخيار الليبى الذى أعلن استعداده للتفاهم مع واشنطن ولندن».

إن تدمير البنية التحتية وقتل آلاف الأبرياء واعتقال الآلاف أيضاً وحل جهازى الجيش والشرطة ونهب متاحف العراق وإضعاف إمكاناته الثقافية، وإلغاء القانون وسلطة الدولة شجع الانفلات والفوضى ومزق وحدة العراق وفتح حدودها وأرهق شعبها وجعله يعيش فى دوامة العنف وهل بعد ذلك نقول إنه جاء لإنقاذ الشعب العراقى ومنحه الحرية!!.

الواضح إذن أن الهدف هو السيطرة والهيمنة وليس الديمقراطية والحرية، ولا تتحقق الهيمنة إلا بالتدمير والفوضى وهو ما يتوافق مع تحقيق المخطط الصهيونى فى المنطقة[1].

تحقيق الأمبراطورية أم دعم الديمقراطية؟

كما لاحظنا أن الهدف الاستراتيجي بتحقيق الامبراطورية يتعارض تماماً مع ادعاء تحقيق الديمقراطية أو المساندة فى تحقيقها فى منطقة الشرق الأوسط الكبير.

فالمنطق الأمبريالى يفترض إخضاع الجنوب وتفكيك أى قدرة لديه على المقاومة الاقتصادية (عن طريق تخريب البنية التحتية الصناعية والعلمية ولو بالحرب إذا لزم الأمر) أو المقاومة السياسية (عن طريق إقامه أنظمة موالية لها وبالتالى إلغاء أى إمكانية لقيام ديمقراطية حقيقية).

كما أن نهب الموارد البترولية وتفكيك القدرات الصناعية والعلمية المتطورة نسبياً فى العراق يحقق الدافع الاقتصادى المتمثل فى حاجة الأمبراطورية إلى إنفاق

١) د. عبد المحسن حمادة: المشروع الأمريكى رسالة للمنطقة، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٣٩، الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٦، ص١٦.

مليارات الدولارات، إضافة إلى تغطية العجز المالى الكبير فى الولايات المتحدة الناجم عن الشره الاستهلاكى للمجتمع الأمريكى(١).

تكريس الطائفية أم تحقيق الديمقراطية:

تقوم السياسة الأمريكية على الأقل فى العراق ـ الذى تعده نموذجاً للديمقراطية فى الشرق الأوسط ـ على تشجيع الانكفاء على الطائفية منذ اليوم الأول لتشكيل مجلس الحكم فى العراق، ووضع قانون الحكم المؤقت، فهى تعمق الانقسامات الداخلية وتشجع القيادات الكردية التى تحظى بدعمها غير المحدود منذ عام ١٩٩١ على الإنفصال باسم الفيدرالية أو الحكم الذاتى(٢).

ونفس السياسة تتبعها مع السودان فى دعمها للجنوب فى مواجهة الحكومة السودانية فى مفاوضتها التى قادت إلى اتفاق مآله إلى الانفصال عن الوطن الأم.

ونفس الهدف يتحقق بدعم ما يسمى بالأقليات الدينية المطهدة باسم الحرية الدينية.

المطلب الثانى

حقيقة مضمون الاستراتيجية الأمريكية فى فرض الديمقراطية

ستكون دراستنا لهذا المطلب فى فرعين، نعرض فى الفرع الأول: لمضمون الاستراتيجية الغربية لفرض الديمقراطية

١) انظر د. سمير أمين: الأمبرالية والديمقراطية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام العدد ٤٢٨٢٦ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٨، ص٢٨.
ويضيف أنه لا يمكن المقارنة هنا بحالات مثل تايوان وكوريا الجنوبية لأن أمريكا ساعدت هذه الدول فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأهداف جيواستراتيجية (ربما تتعلق بوقف المد الصينى، وتحجيم كوريا الشمالية وهى من الدول المارقة) أما دول الجنوب (ومنها الدول العربية) فإن تحديثها أو تصنيعها الفعال أو دمقرطتها يتعارض مع المزايا التى تحققها إقامة الأمبراطورية (سواء فى التبعية أو فى جعلها سوقاً رائجة لاستهلاك المنتجات الأمريكية).

٢) د. سمير أمين: الامبرالية والديمقراطية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، المرجع السابق.

ونعرض فى الفرع الثانى للنظريات الأيديولوجية التى استندت إليها هذه الاستراتيجية تبعاً للظروف الدولية السائدة من نظرية الاحتواء إلى مبدأ التدخل المباشر وحروب التحرير.

ثم نتناول تحقيق الأمبراطورية كاستراتيجية أمريكية فى الفرع الثالث.

وعلى ذلك سنتناول هذا المطلب فى ثلاثة فروع.

الفرع الأول: مضمون الاستراتيجية الأمريكية لفرض الديمقراطية.

الفرع الثانى: الأسس الأيديولوجية للاستراتيجية الأمريكية لفرض الديمقراطية.

الفرع الثالث: تحقيق الأمبراطورية كاستراتيجية أمريكية.

الفرع الأول

مضمون الاستراتيجية الأمريكية لفرض الديمقراطية

برزت هذه الاستراتيجية فى دراسة أعدها كاتبان أمريكيان وهما رونالد آرموز ومايكل ماكنول صادرة عن Progressive Policy Institute[1] حيث أنتهيا إلى أن أى استراتيجية حقيقية لترويج الديمقراطية فى الشرق الأوسط الكبير ينبغى أن تأخذ فى الاعتبار أموراً ثلاثة:

١) نشر ملخص للدراسة فى جريدة القبس الكويتية فى العدد ١١٠٦١ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٢٨، ص٢٤ وفى بدايتها أوضحت أن الولايات المتحدة بما فيها الحزبين الديمقراطى والجمهورى، ويتفق معهم فى ذلك الزعماء الأوربيون، تؤمن بأن منطقة الشرق الأوسط الكبير فى حاجة إلى المساهمة فى إحلال المزيد من الحرية والديمقراطية، وأن التهديدات الأكثر خطورة على أمن الدول الغربية ستنبع من هذه المنطقة التى تعج بمزيج خطير من الإيديولوجيات المتطرفة والإرهاب، مع إمكانية الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وألمحت الدراسة إلى أن الحرب على الإرهاب. والتى ستحدد هذه المنطقة نجاحها أو فشلها- لا يمكن الفوز بها عسكريا وإنما ينبغى الفوز بها سياسياً وعلى مستوى الأفكار بانتهاج هذه الاستراتيجية المقترحة والتى هدفها الأمريكى والأوربى تحقيق تغيير هادئ للأنظمة نحو الديمقراطية يغنى عن الحاجة إلى المحاولات العسكرية الاستباقية التى قد يحتاج إليها بعد ذلك، ومن ثم تقليل تكلفة مكافحة الإرهاب على المدى البعيد.

الأمر الأول: دعم ذوى التوجه الديمقراطي فى المنطقة:

وتدعى الدراسة أن ذلك يحقق أمراً هاماً وهو أن ينبع التغيير فى المنطقة من داخل مجتمعاتها، لكن كل ما فى الأمر أنه ينبغى على الغرب أن يضع السياسات اللازمة لدعم هذه القوى.

ومن هذا الدعم أنه يجب الدفاع عن الناشطين الديمقراطيين المودعين فى السجون بسبب مبادئهم الديمقراطية. وعلى كل زعيم أمريكى أو أوربى يزور المنطقة أن يثير مسألة حقوق الإنسان بما فى ذلك الدفاع عن هؤلاء «الشجعان» الذين يقاتلون من أجل إرساء دعائم الديمقراطية فى مجتمعاتهم.

كما يجب تعزيز المنظمات المدنية ذات النشاط الديمقراطى من أجل إحلال مزيد من العدالة والحرية[1].

ويجب على سائر الحكومات فى الغرب الربط بين مساعداتها الأمنية والاقتصادية لهذه البلدان، وحجم الإصلاح الديمقراطى والحكم الجيد الذين تحققهما.

الأمر الثانى: محاولة إيجاد البيئة الملائمة للتحول الديمقراطى فى المنطقة.

الأمر الثالث: أن تعد الولايات المتحدة نفسها لإدارة التغيير المنشود فى العقود المقبلة، وذلك بإعداد جيل من الدبلوماسيين وبناة الديمقراطية الذين يعرفون المنطقة ويتقنون لغتها، ومن يمكنه أن يسدى المشورة لزعماء المنطقة حول السياسات الواجب تطبيقها، وذلك على النحو السابق إتباعه فى الاتحاد السوفيتى خلال الحرب الباردة.

مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير تطبيق عملى للدراسة:

يتلخص مضمون الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة كما تناولته مبادرة الشرق الأوسط الواسع وتبنته قمة الثمانى وعهد به إلى حلف الأطلسى لتنفيذه فى

---

١) تنتقد الدراسة الموقف الأمريكى من هذه المنظمات وتبين بأنه فى الوقت الذى تنفق فيه الولايات المتحدة ٤٠٠ مليار دولار فى مجال الدفاع العسكرى، فإن المؤسسة القومية للديمقراطية لا تمتلك أكثر من ٤٠ مليون دولار فى موازنتها، لا ينفق منه سوى النذر اليسير على دعم المجتمعات المدنية فى الشرق الأوسط الكبير.

أن أمن الغرب كله بل وأمن العالم واستقراره مرتبط بالأوضاع الداخلية للدول الشرق أوسطية (ومنها الدول العربية بالطبع).

وأقامت دول الثمانى آلية باسم منتدى المستقبل، الذى عقد أول اجتماع له بالرباط فى المغرب، وذلك بهدف دفع دول المنطقة لتحقيق الهدف وهو الديمقراطية، وذلك بوسائل الترغيب والترهيب المختلفة، سواء باستخدام برامج المساعدات أو التجارة الدولية أو برامج عمل صندوق النقد والبنك الدوليين.

واعتمدت الآلية كذلك على تواصل هذه الدول الثمانى مع قيادات المجتمع المدنى لدفع الديمقراطية والاصلاح، لتبدو هذه المطالب وكأنها نابعة من الداخل وليست مفروضة من الخارج وذلك باعتبارها تمثل المطالب الشعبية. وشمل هذا التواصل تحفيز تلك المؤسسات المجتمعية المدنية فى تركيز نشاطها وإنشاء أحزاب جديدة. وقد أعلنت الإدارة الأمريكية أكثر من مرة أن أمريكا ستؤيد الإصلاح سواء جاء من الحكومة أو من مؤسسات المجتمع المدنى.

واعتمدت الآلية كذلك على دفع الدول المعنية لعقد ندوات ومؤتمرات للحوار مع مواطنيها مثلما يحدث فى المملكة العربية السعودية، وحدث فى مصر فى مؤتمر مكتبة الإسكندرية، وإعلان صنعاء فى اليمن، لتلتزم هذه الدول أمام شعوبها بتنفيذ ما ورد فى نتائج هذه الحوارات[1]، ويأتى فى هذا الإطار إشادة وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس بمقررات مؤتمر مكتبة الإسكندرية ودعوتها إلى تنفيذها.

الفرع الثانى

الأسس الايديولوجية للاستراتيجية الأمريكية لفرض الديمقراطية

تدرجت هذه الأسس حسب الظروف الدولية التى مرت بها سياسة الولايات المتحدة تجاه دول العالم الأخرى وعلاقتها بها من مذهب الاحتواء، إلى مبدأ المواجهة المباشرة، ثم حروب التحرير.

١) عاطف الغمرى: الوجه الأخر لعملية التغيير فى الشرق الأوسط، الأهرام، العدد ٤٢٩٥٤ الصادر فى ٢٠٠٤/٧/١٤، ص١٠.

أولاً: مذهب الأحتواء Containment

ولقد صاغ هذا المذهب مفكر أمريكي استراتيجيي هو «جورج كينان» ويقوم على محاصرة الاتحاد السوفيتى عسكرياً واقتصادياً وثقافياً لمنع تمدده فى العالم، ووقف سرطان الشيوعية من أن ينفذ إلى الدول الأخرى، وقد طبقته الإدارات المتعاقبة للولايات المتحدة الأمريكية فى تعاملها مع الاتحاد السوفيتى السابق[1].

وقد استخدم مصطلح آخر للتعبير عن ذات المذهب وهو مصطلح «ترويض الأمم»[2].

ويلاحظ أن استخدام تعبير «ترويض» يعنى أن هناك الدولة المروِّضة وهى الولايات المتحدة، والدول المروَّضة وهى فيما يفهم من التعبير إنها دول همجية أو بربرية يتم ترويضها، والتى يطلق عليها اليوم الدول المارقة. حيث يفرض عليها الالتزام بالنظام وفق القيم التى تؤمن بها الدول المروِّضة وكأنها قيم عالمية، يراد بثها لتسود دول العالم[3].

---

١) وقد قال بهذا المبدأ فى مقال نشرته له مجلة فورن افيرز الأمريكية عام ١٩٤٧.
(انظر: محمد السماك: الارهاب فى العمل السياسى: مجلة وجهات نظر، س٦، ع٦٥ يونيو ٢٠٠٤، ص١١ ومابعدها).

٢) استخدم تعبير ترويض الامم د. نورثروب أستاذ الفلسفة والقانون فى كلية القانون بجامعة بيل فى كتابه «ترويض الأمم: دراسة فى الأسس الثقافية للسياسة الدولية» نشرته دار ماكيملان عام ١٩٥٤ ويتضمن فوق التحليل الثقافى للعلاقات الدولية نقداً شديداً لسياسة الولايات المتحدة فى آسيا وافريقيا فى فرض هيمنتها ولجونها إلى سلاح المساعدات الاقتصادية لإخضاع الدول النامية.
(انظر: السيد يس: ما مشروعية التدخل الأمريكى؟ القبس الكويتية العدد ١١٠٣٠ الصادر فى ٢٦/٢/٢٠٠٤، ص٨،
ويشير أيضاً إلى كتاب حديث لمؤلفين أمريكيين هما دارو ميللر، ستان جوثرى بعنوان تأديب الأمم Discipline Nations وبه عنوان فرعى «قوة الحقيقة فى تغيير الثقافات» وكلها تؤكد هذه الاستراتيجية الأمريكية المتبعة فى تغيير القيم فى العالم لما يحقق المصالح الأمريكية.

٣) السيد يس: الرؤية الاستراتيجية المطلوبة، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٩٥ الصادر فى ١٦/٥/٢٠٠٤، ص١٢.

ثانياً: مبدأ المواجهة المباشرة

قال به المستشرق الأمريكى برنارد لويس (أستاذ التاريخ فى جامعة برنستون ومؤلف عشرين كتاباً معظمها عن الإسلام والشرق الأوسط) ووفقاً لهذا المبدأ فإنه بعد ١١ سبتمبر يجب التخلى عن مبدأ الاحتواء واعتماد مبدأ المواجهة المباشرة.

والمواجهة المباشرة تستلزم أمرين:

١- تخويف وارهاب العالم الإسلامى.

٢- تغيير الشرق الأوسط عن طريق غرس بذور الديمقراطية فيه وبالقوة[١].

وتقوم نظرية برنارد لويس على أساس أن العالم العربى الإسلامى عالم فاشل ومهزوم، والعالم الغربى عالم ناجح ومنتصر، ومن هنا تولدت الكراهية لدى العالم العربى الإسلامى للعالم الغربى. وهذه الكراهية تتحول إلى إرهاب ما لم يتوفر عامل الخوف. فلابد إذن لمكافحة الإرهاب من تخويف العالم العربى الإسلامى.

ولقد أصبح هذا المبدأ عملياً الأساس الذى تقوم عليه السياسة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر وطبق فى الحرب على العراق[٢].

ويبرر برنارد لويس نظريته بأنه بعد سقوط الاتحاد السوفيتى أصبح الإرهاب هو العدو الأول للولايات المتحدة، وكون الولايات المتحدة أصبحت القوة العالمية الوحيدة. فإنها لم تعد مضطرة لاعتماد مبدأ الاحتواء بل إنها مضطرة لاعتماد مبدأ المواجهة لإلحاق الهزيمة بالإرهاب، وذلك حتى تتمكن من أن تتبوأ موقعها المؤهلة له على عرش النظام العالمى الجديد.

---

١) قريب من ذلك: سلامه أحمد سلامه: أبو غريب الوجه الآخر للإرهاب، وجهات نظر س٦ ع٦٥، ص٥.

وما بعدها حيث يذكر أن النظرة الأمريكية للشعوب العربية والإسلامية أنها شعوب غارقة فى بحار التطرف بحكم ثقافتها وتخلفها ولا يجدى معها غير القوة وإزاحة أنظمتها السياسية عن الحكم.

2) Peter Waldman, Wallstreet Journal, Feb, 03, 2004.

وهناك عدد من أقطاب هذه الإدارة من تلاميذ برنارد لويس والمتأثرين به أمثال:

- البوت ابرامز (رئيس قسم الشرق الأوسط فى مجلس الأمن القومى الأمريكى).
- هارولد رود (مستشار وولفويتز للشئون الإسلامية).

ويقتضى مبدأ المواجهة المباشرة عند برنارد لويس[1] - والذى تبنته الإدارة الأمريكية منذ حرب العراق - فرض تغييرات بنيوية فى المجتمعات العربية الإسلامية وتغيرات جذرية فى القيم والمفاهيم التى تشجع على الارهاب، فإنه - فى نظره - يمكن فرض ثقافة سياسية على أى مجتمع بالقوة العسكرية لاستئصال الارهاب من جذوره.

مبدأ المواجهة المباشرة ونظرية صدام الحضارات:

قال بنظرية صدام الحضارات صامويل هنتينجتون (أستاذ الدراسات الاستراتيجية بجامعة هارفارد الأمريكية) وفحواها أن الصراعات الدولية ستبرز فى المستقبل فى شكل صدام بين الحضارات، أما صراع الايديولوجيات (التى كانت بين الفكر الرأسمالى والفكر الاشتراكى) فقد انتهت بنهاية الحرب الباردة.

ويرى أن الحضارات المرشحة لهذا الصراع مع الحضارة الغربية هى كل من الحضارة الإسلامية والحضارة الصينية، ومن ثم على الغرب أن يستعد لذلك بعدة أمور:

- التفوق العسكرى على كل من الصين والدول الإسلامية.
- تدعيم الجماعات المتعاطفة مع الغرب من تلك الحضارات.
- محاولة اختراق هاتين الحضارتين من الداخل ومحاولة استمالة بعض المنتسبين إليها وذلك بالنفاذ إلى الأسس الفلسفية والدينية التى يقومان عليها.

وهذه النظرية تفسر الاتجاهات الحديثة فى السياسة الأمريكية وتحول مصدر التهديد الجديد من المد الشيوعى إلى الارهاب الإسلامى - حسب زعمهم - فوفقاً لما جاء فى تقرير التخطيط الاستراتيجى بوزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٨٨ فإن حركات الإرهاب الأصولية الإسلامية وعدم الاستقرار فى دول العالم الثالث والفقر والحرمان الاقتصادى هو التهديد القادم للحضارة الغربية الواجب عليها الاستعداد له[2].

---

١) محمد السماك: الارهاب فى العمل السياسى، مقال منشور بمجلة وجهات نظر، الشركة المصرية للنشر العربى والدولى س٦ع٦٥ يونيو ٢٠٠٤ ص١١ ومابعدها.

٢) د. جمال سلامة على: استحضار التاريخ وتغييب الجغرافيا، جريدة الاهرام العدد ٤٢٨٢٨ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٠، ص١٢.

والملاحظ أن خوض الحرب ضد العراق ومساندة إسرائيل كلها يتم تلبيسها فى ثياب المسيحية الصهيونية التى بشر بها اليمين المتطرف فى الولايات المتحدة.

كما أن التبشير بالديمقراطية فى العالم اعتبرتها الولايات المتحدة رسالة سماوية انيطت بها، والطرف الثانى فى كل هذه الصراعات هو دوماً الإسلام.

ثالثاً: حروب التحرير

يبدو أن إدارة الرئيس بوش فى ولايته الثانية قد اتجهت إلى محاولة إزاحة الأنظمة الاستبدادية فى العالم بدلاً من الاستراتيجية السابقة التى كانت تطالب فيه هذه الأنظمة بالإصلاح والديمقراطية، ويتضح لنا ذلك من محاولة قراءة خطاب الرئيس بوش فى بداية ولايته الثانية[١].

❖ استخدم بوش كلمة «الحرية» فى خطابه (٤٩) مرة وربطها بما أسماه الطغيان مقابل استخدام كلمة «الديمقراطية» (٣) مرات فقط.

❖ تبدل وصف العدو لديه فبعد أن كان الإرهاب ومحور الشر وأسلحة الدمار الشامل، أصبح نقص الحرية الناتج عن الطغيان.

❖ التأكيد على أهمية «الحرية» فى الدول الأخرى كشرط لبقاء أمريكا ذاتها (وليس مجرد أمنها القومى كما كان يقال).

❖ تأكيد عزم أمريكا على استخدام نفوذها لصالح الحرية بمساعدة المؤسسات والحركات الديمقراطية بدول العالم، وابتعاد أمريكا عن الحكومات التى تنكر الحقوق السياسية لمواطنيها.

❖ اعتبر بوش أن «أفضل أمل لتحقيق السلام فى العالم هو توسيع الحرية فى كل مكان فى العالم» ولم يعتمد فى تحقيق السلام المرجعيات المستقرة والمقبولة من المجتمع الدولى.

---

١) عاطف الغمرى: قراءة ثانية لسياسة الولاية الثانية لبوش، جريدة الأهرام العدد ٤٣١٥٧ الصادر فى ٢٠٠٥/٢/٢، ص١٠.

❖ تتوافق رؤية بوش الجديدة على ما سبق أن أكد عليه في نوفمبر ٢٠٠٣ من رفض مبدأ تفضيل استقرار الأنظمة على مطلب الحرية لأن ذلك لم يحقق السلام لأمريكا[١]، ومثال ذلك أن الشرق الأوسط سيظل مصدراً للعنف الجاهز للتصدير طالما بقي مكاناً لا تزدهر فيه الحرية.

❖ يؤكد بوش على أن علاقته بالحكومات ستتحدد حسب تعامل هذه الحكومات مع شعوبها[٢].

❖ خلا خطاب بوش في بداية ولايته الثانية من الحديث عن الحرب على الإرهاب، وانتقل إلى الحديث عن إمكانية التدخل في شئون الدول الداخلية، مبرراً ذلك بأن أمن الولايات المتحدة لا ينحصر توفيره بما يجري داخلها وإنما بما يجري أيضاً داخل حدود الآخرين.

❖ تتدرج وسائل تحقيق الحرية لدى شعوب الدول المختلفة إما باستخدام وسائل التأثير كالضغوط الاقتصادية والدبلوماسية، أو تحريك قوى داخلية تتحرك ضد الأنظمة، أو أخيراً استخدام القوة العسكرية «لتحرير» الشعوب من حكامها الوطنيين.

فالولايات المتحدة – حسب زعمها - وهبت نفسها لتحرير الدول التي يستبد بها حكامها وينفردون بالسلطة ولا يحرصون على حل مشاكل الشعوب أو تنميتها والنهوض بها، ولا يمكنونها من ممارسة الحرية.

---

١) فاعتداءات ١١ سبتمبر - حسب روايتهم - قادها مصري ومعظم منفذيها من السعوديين، ومصر والسعودية تعتبر نظمها السياسية صديقة للولايات المتحدة الأمريكية.

٢) وعليه فإنه يصار إلى تشكيل قانون دولي جديد يجعل قيام الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وقيام الحرية، شرط لقيام أي دولة، كما حدث من قبل في البوسنة والهرسك وكوسوفو ويراد له أن يحدث الآن في الشرق الأوسط.
(انظر: عاطف الغمري: الوجه الآخر لعملية التغيير في الشرق الأوسط، الأهرام العدد ٤٢٩٥٤ الصادر في ٢٠٠٤/٧/١٤، ص١٠).

الفرع الثالث
تحقيق الامبراطورية كاستراتيجية أمريكية

ذهب البعض[1] إلى أن الولايات المتحدة هي الوريث الطبيعي وعن جدارة للأمبراطورية البريطانية وحكم العالم، وذلك لتملكها كل مقومات قيام الأمبراطورية، وخاصة أنها تتميز بالروح الليبرالية في إطار من حكم القانون والمؤسسات، وأن ترويج الرؤساء الأمريكيين للأفكار الليبرالية العظيمة والتى هى بمثابة الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة، يشبه إلى حد كبير التطلعات التى كانت تسعى الأمبراطورية البريطانية لتحقيقها فى مجال الديمقراطية وحكم القانون وحماية الكرامة الإنسانية، والحكومات محدودة السلطة والانفتاح الاقتصادى.

وذهب هذا الرأى إلى أن العالم ينتظر الكثير من الأمبراطورية الأمريكية الليبرالية، وخاصة الدول المتعثرة التى تحتاج إلى «إشراف» من واشنطن حتى لا تنتقل عدواها للآخرين، أو أن تؤثر سلباً على محيطها الاقليمى وخاصة فى إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط ولاسيما بعد أن سببت الأنظمة القائمة فى هذه البلدان ظلماً كبيراً ومعاناة لا توصف لشعوبها، وأن هذه البلدان فشلت بعد منحها الاستقلال فى تدبر أمورها فتحولت وبالاً على الناس.

ويدعو هذا الرأى الولايات المتحدة إلى مد نفوذها الامبراطورى إلى تلك الدول ولو اقتضى ذلك نوعاً من الحكم الاستعمارى.

---

١) نيال فيرغسون فى كتابه «ثمن الأمبراطورية الأمريكية" الذى نشرته عام ٢٠٠٤ فى نيويورك دار «بنجوان برس» وأشارت إلى ملخص له جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٦١ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٨، ص٢٤.

وفى ذلك يقول أحد المحافظين الجدد «إن أمريكا أصبحت اليوم مثل جبار يمتطى العالم، وأنه منذ إنهيار الأمبراطورية الرومانية لم تبلغ أى قوة عظمى القوة التى بلغناها" وتنبأ بعضهم باستمرار الأمبراطورية وعدم إنحسارها كما هو حال الأمبراطوريات الأخرى فقال "لقد كان القرن السابع عشر فرنسيا، والتاسع عشر انجليزيا، والقرن العشرين أمريكياً، ومجدداً سيكون القرن الحادى والعشرين أمريكياً».

(انظر: مرسى عطا الله: نوع من الوصاية... أم عودة إلى عصور الانتداب؟ جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٥، الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٦، ص١١).

وهكذا أصبح الترويج للأمبراطورية أمراً مباحاً حتى مع إبراز وجهها الاستعمارى، بدعوى الليبرالية والديمقراطية[1]، وفى المثال الكوبى تعلن الولايات المتحدة مساندة الحرية في كوبا. فأعلنت الحرب على أسبانيا الدولة المستعمرة لكوبا، وتدخل القوات الأمريكية المناصرة للحرية للجزيرة الكوبية. وبعدما تسحب أسبانيا قواتها تبقى القوات الأمريكية لدعم الاستقرار فى الجزيرة[2].

بقى أن نشير إلى نقطتين هامتين بالنسبة للاستراتيجية الأمبراطورية:

أولاً: إذا كانت الولايات المتحدة تمتلك مقومات الأمبراطورية بما لها اليوم من قدرة اقتصادية وتقدم علمى وسيطرة على أماكن كثيرة من العالم فإن التاريخ يعلمنا أن كل الأمبراطوريات التى تنتهج النهج الاستعمارى والسيطرة على مقدرات الشعوب ومهما أوتيت من قوة فإن مآلها إلى الزوال[3]. بل إنها بعد أن تحولت من

---

١) بينما فى بدايات القرن العشرين اعتبر الرئيس الأمريكى تيودور روزفلت بناء الأمبراطورية خطيئة، عندما سئل عما إذا كانت سياسة الولايات المتحدة هى بناء امبراطورية نفى وأنكر قائلا: (إن البلد الذى قام على فضيلة «الحرية» يصعب عليه أن يقع فى خطيئة «الأمبراطورية») (محمد حسنين هيكل: الأمبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق، طـ٢، ٢٠٠٣، دار الشروق، ص٧٢.

٢) محمد حسنين هيكل المرجع السابق، ص٧٠-٧١، ومما يستحق الذكر هنا أن الأمبراطورية الأمريكية فى سعيها لإرث الأمبراطوريات السابقة سواء البريطانية أو الأسبانية أو غيرها أو حتى التيارات والحركات السياسية تتصرف مع الهدف ككل وليس كجزء، فترث الأمبراطورية وما يتبعها من أقاليم ومستعمرات، وتتعامل مع الشيوعية ككتلة واحدة وليس دولة دولة، ومع تيار القومية العربية ككل، فعندما دخلت مصر منتصف السبعينات كانت تخطط الأمبراطورية الأمريكية - إلى أن ذلك سيشمل الأمة العربية بكاملها (محمد حسنين هيكل المرجع السابق، ص٧٣).

٣) وفى كتابه «المحن المأساوية للأمبراطورية، العسكرة والسرية، ونهاية الدولة الجمهورية» لمؤلفه «تشارلز جونسون» (رئيس معهد البحوث السياسية فى اليابان) يرى أن هذه الأمبراطورية ليس مقدرا لها البقاء وأن مآلها "الانهيار. فمشروع الأمبراطورية عنده يهدد بتدمير الجمهورية الديمقراطية للولايات المتحدة.. ويرى أن من أسباب الانهيار:

١ - انتشار مئات القواعد العسكرية فى العالم (٧٢٥ قاعدة عسكرية بخلاف القواعد الموجودة داخل الولايات المتحدة نفسها) وهذا يجعل الولايات المتحدة فى حالة تمدد عالمى =

قوة أعظم Super Poir إلى قوة كاسحة Hyper Poir فإنها تصل إلى أن تهزم نفسها بالإفراط فى استعمال القوة والغرور[1].

ثانياً : أن الأمبراطورية الأمريكية وإن ادعت أن تدخلها فى شئون الغير أو الاستيلاء على الدول الأخرى أو ممتلكاتها أو حتى علمائها أو السيطرة الاقتصادية على مقدرات الدول الأخرى وغيرها من المهام الأمبراطورية[2] قد تم بحكم «واجبات الشرف» و«المهام المقدسة» وتكليف العناية الالهية فإن ذلك غطاء خارجي يغلف به الرغبة فى السيطرة والتملك والقضاء على الآخر.

=لقدراتها، بما يؤدى إلى عدم استمرار قدرتها على هذا التمدد الذى يتم على حساب مصالح الشعب الأمريكى.

٢- أن عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية حيث النزعة الانفرادية للمحافظين الجدد تضع حداً لعصر العولمة الذى كانت القيادة الأمريكية فيه مقتنعة بأن لها شركاء فى إدارة العالم.

٣- أن قيام الأمبراطورية الأمريكية ضد التراث الأمريكى - فى وجهة نظر الكاتب - وضد عقيدة الأمريكيين العاديين (عدا المحافظين الجدد) وبالتالى تفتقد شرطاً مهماً وهو توافق النخبة والرأى العام على هذه الاستراتيجية واحتضانها ودعمها.

* ويلخص المؤلف محن الأمبراطورية فى أربعة:

١- حالة حرب مستمرة بلا نهاية.

٢- فقدان الديمقراطية ومن مظاهره تجاوز الرئاسة لسلطات الكونجرس.

٣- تحل الدعاية وتحريف المعلومات محل المصداقية (كما حدث فى حرب العراق)

٤- الافلاس.

* ويتحدث الكاتب عن مراحل تكوين الأمبراطورية الأمريكية - فبعد انهيار الاتحاد السوفيتى أصبحت توصف بالقوة العظمى فى العالم، - ثم رجل شرطة العالم - ثم أطلقت مادلين اولبرايت عليها الدولة التى لاغنى عنها - وبعد أحداث (١١) سبتمبر أصبحت توصف بروما الجديدة أو الأمبراطورية. ثم حدث التحول إلى عسكرة السياسة الخارجية، والعمل على إحداث تحول فى أمريكا لتفرض على الشعب أن يتحمل عبء الديمقراطية.

(راجع عرض وتعليق على الكتاب: عاطف الغمرى جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٣٦ الصادر فى ٢٢/٤/٢٠٠٥، ص١٠).

١) محمد حسنين هيكل: الأمبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق: مرجع سابق ص١٢ حيث يذكر أن الأمبراطورية كائن حى وعندما يصل إلى ذروته حيث إنه يستعمل أقصى حد لمصادره وطاقته وحينئذ يستهلكها بنفس المقدار.

٢) انظر: محمد حسنين هيكل: الامبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق، المرجع السابق، ص٦١-٧١، حيث وضع لها عنوان "المهام الأمبراطورية المقدسة والالهية".

المطلب الثالث

وجهة النظر الأوربية وحلف الناتو من مسألة فرض الديمقراطية

ونعرض له في فرعين.

الفرع الأول: وجهة النظر الأوربية فى فرض الديمقراطية.

الفرع الثاني: دور حلف الناتو فى فرض الديمقراطية فى العالم العربى.

الفرع الأول

وجهة النظر الأوربية فى فرض الديمقراطية

تعتبر أوربا أن لها علاقة خاصة بدول المنطقة، وحتى عندما تقدمت بمبادرتها فى البداية كما رأينا، فإنها ركزت على أمرين هامين وهما: ضرورة حل النزاع العربى الإسرائيلى وضرورة أن يأتى الإصلاح من الداخل، على عكس المبادرة الأمريكية، وكان لذلك أثره على نتائج قمه دول الثمانى الصناعية.

ولكن وجهة النظر الأوربية أتفقت مع الأمريكين فى وجود خطر يتهدد الغرب عموماً. سواء فى شرق المحيط الأطلسى (كوريا) أو فى غربه (أمريكا). وهذا الخطر مصدره الارهاب الذى يأتى من منطقة الشرق الأوسط.

وصدرت فى الموضوع دراسة فى أوربا فى نوفمبر عام ٢٠٠٢ عن مؤسسة:
. Euro- Mediterranean Study Commission

بعنوان:

System- Openingand Cooperative Transformation of the Midle East. Anew Trans-Atlantic Project and Joint Euro- Atlantic- Arab task[1].

وتستند الدراسة إلى أن العلاقة بين العرب والغرب مبنية على عدم الثقة، فالعرب يعتبرون الغرب كمتفوق عليهم ومتغرطس وامبريالى فيشعرون بعقدة النقص، بينما يعتبر الغرب أن العرب عدوانيين ويشكلون خطراً على حضارتهم، وبالتالى فإن أكثر

---

١) تناولها بالشرح د. السيد أمين شلبى فى مقال له بعنوان «الشرق الأوسط الكبير» وجهة نظر أوربية نشر بجريدة الأهرام العدد ٤٢٨٢١ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٣، ص١٢.

التحديات لهم ترد من المنطقة العربية من العمليات الارهابية والتى يمكن أن تقترن بأسلحة الدمار الشامل من جانب الجماعات المتطرفة أو الدول المارقة.

وترى الدراسة ـ والتى تستند أيضاً إلى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ ـ أن التحول المطلوب فى المنطقة قد يؤدى إلى تغيير الأنظمة لكن ليس بالضرورة أن يقود إلى تحقيق الديمقراطية، لأن الديمقراطية وحكم القانون تعتمد على أوضاع معينة لابد أن تتوافر فى الواقع المحلى ذاته.

وتنتهى الدراسة أنه لا يكفى فقط محاربة الارهاب والدول المارقة، وإنما يجب:

١) تغيير الديناميكيات التى أوجدت الجماعات المتطرفة والنظم الاستبدادية الموجودة فى المنطقة.

٢) إقامة نظام اقتصادى جديد يمكن أن يقدم لشعوب المنطقة العمل والكرامة وأسباب العيش وتحقيق الحداثة.

٣) إيجاد مجتمعات مدنية جديدة تتنافس وتتكامل دون أن تفقد تفردها.

وواضح أن الدراسة لا تختلف فى شئ عما انتهت إليه المبادرة الأمريكية سواء من حيث المقدمات أو النتائج.

الفرع الثانى

دور حلف الناتو فى فرض الديمقراطية فى العالم العربى

انشئ حلف الناتو عام ١٩٤٩ لمواجهة الخطر الشيوعى، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق وانتهاء الحرب الباردة انتقل دور الحلف إلى التعامل مع نتائج هذا الانهيار.

ولما كانت مهة الحلف الحفاظ على أمن الدول المشاركة فيه، فإن الحلف رأى أن أمن دول الجوار واستقرارها يؤثر على أمن أعضائه. فرأى التدخل عسكريا فى حالات منها إقليم كوسوفو، وحالات أخرى رأى أن دولها تحتاج إحداث تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية للاندماج مع العالم المتقدم الذى تمثله دول الحلف. وبالفعل حدث ذلك مع دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا الشرقية فانضمت

للحلف بعد إجراء الإصلاحات المطلوبة، كما لحقت بها سبع دول جديدة من أوربا الشرقية فى مارس ٢٠٠٤، والتى انضمت أيضاً للاتحاد الأوربى فى يونيو ٢٠٠٤، وذلك بعد إصلاحات استمرت لعقد كامل شمل الجانب الاقتصادى والسياسى فى آن واحد.

ولذا فإنه أشير إلى دور محتمل لحلف الناتو فى المساهمة فى الإصلاح فى الشرق الأوسط على غرار ما حدث فى دول أوربا الشرقية[1].

فهل يمكن تكرار تجربة دول أوربا الشرقية مع الدول العربية[2]؟

هذا ما تريده الولايات المتحدة، واشركت الدولة الثمانى الصناعية الكبرى لتوفير المساندة والتمويل لتنفيذ التحول المطلوب على كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية على غرار المبادرات الأمريكية والأوربية لدفع عملية التحول فى دول أوربا الشرقية وكان من ضمنها برنامج «المشاركة من أجل السلام».

ولقد تم صياغة مبادرة الشرق الأوسط الكبير لنشر الديمقراطية على غرار ما حدث عقب الحرب العالمية الأولى وانعقاد مؤتمر الصلح فى باريس عام ١٩١٩ بعد

---

١) د. محمد قدرى سعيد: حلف الناتو بين الإصلاح والأمن، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٥٣ الصادر فى ٢٠٠٤/٤/٤، ص٧، وأشار إلى الفكرة السيئة والعدائية لدى الدول العربية عن حلف الناتو وأنه كان يمثل أداة للاستعمار الغربى وتنفيذ الفكر الرأسمالى فى مواجهة الفكر الاشتراكى الذى كان يمثل أيديولوجية لمعظم الدول العربية، وما زالت هذه الفكرة عالقة فى الأذهان رغم الحوار الذى أجراه الحلف مع مجموعة دول البحر الموسط (منها مصر والأردن وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا بالإضافة إلى إسرائيل) بهدف إجراء التحول المقصود ومقارنة فى ذلك مع مؤسسات الاتحاد الأوربى ومنظمة الدول الثمانى الصناعية الكبرى.

٢) راجع فى ذلك: عادل عبد الصادق: التحول فى أوربا الشرقية هل يصبح حالة عربية؟ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جريدة الأهرام العدد رقم ٤٢٨٦١ الصادر فى ٢٠٠٤/٤/١٢، ص٢٣.

عكس ذلك هناك من يرى أنه ليس بالضرورة أن الحل الذى اتبع مع دول أوربا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية يصلح لدول الشرق الأوسط (مرسى عطا الله: نحن وأوربا فى قطار واحد، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٢٢ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٤، ص١١).

معاهدة فرساى وقيام عصبة الأمم، وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وقيام الأمم المتحدة ونشأة آليات العلاقات الدولية ومبدأ عدم التدخل فى شئون الغير واحترام استقلال الدول وعلى نفس أرضية معاهدة هلسنكى عام ١٩٧٥ التى وقعت عليها ٢٥ دولة (شملت أمريكا والاتحاد السوفيتي السابق ومعظم دول أوربا) وكان محورها الرئيسى أيضاً موضوع الحريات واحترام وحقوق الإنسان وميثاق باريس لعام ١٩٩٠ لنشر الحريات فى أوربا الشرقية[١]، وقامت منظمة الأمن والتعاون فى أوربا بدور هام فى تفكيك المنظومة السوفيتية السابقة فى أوربا الشرقية بما فتح الباب أمام قيام الاتحاد الأوربى، كما تمت عمليات التحرر الاقتصادى من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، والتحول السياسى من الدكتاتورية الشمولية إلى الديمقراطية التعددية[٢]، ولقد اعتمد ذلك التحول عن طريق التدخل فى شئون دول أوربا الشرقية عبر القنوات الدبلوماسية والاقتصادية وبتشجيع المنشقين والمعارضين، وتقديم المساعدة للتعليم المدنى وتسجيل الناخبين وخاصة النساء.

ويتبع ذات الأسلوب بالنسبة لمشروع الشرق الأوسط الكبير بتقوية العلاقة بين الغرب والمنظمات العربية غير الحكومية التى تروج للقيم الليبرالية وتشكيل جماعات مصالح مستقلة، ورصدت الولايات المتحدة الملايين لتنمية الديمقراطية فى العالم العربى.

واتبعت فى الجانب الاقتصادى إجراءات مماثلة لما حدث فى دول أوربا الشرقية كاشتراط إحراز تقدم فى التحول الديمقراطى لإمكانية الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة، ومحاولة دمج دول المنطقة فى منظمة التجارة العالمية، بجانب المساعدات الاقتصادية الضخمة.

---

١) د. هالة مصطفى «الشرق الأوسط الكبير وحديث الإصلاح»، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١١ الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٢، ص١٠.

٢) وأعلن الرئيس الأمريكى - فى غير مرة - آخرها فى خطاب له فى إحدى القواعد العسكرية يوم ٢٠٠٥/٤/١٢، من أن إسقاط تمثال صدام حسين فى ساحة الفردوس بالعاصمة بغداد يماثل سقوط حائط برلين فى بداية التحول فى أوربا الشرقية.

وكما كانت إذاعة أوربا الحرة الموجهة إلى دول أوربا الشرقية إبان العهد الشيوعى كأداة دعائية لبث القيم الغربية فإن الولايات المتحدة أقامت قناة «الحرة» الفضائية وإذاعة «سوا» ومجلة «هاى» ومبادرات أخرى لتسويق القيم الغربية والأمريكية.

ورغم اتحاد الوسائل المتبعة فى الحالتين تقريباً على النحو السابق بيانه إلا أن هناك خصائص تميز التجربة فى دول أوربا الشرقية ربما لا تؤدى إلى نفس النتائج بالنسبة لدول الشرق الأوسط ومن هذه الخصائص:

١- أن التحول تم فى دول شرق أوربا من خلال الشعب ولم يتم من أعلى، حيث عظم دور مؤسسات المجتمع المدنى فقامت بحركات احتجاج وعصيان مدنى.

٢- أن العوامل الخارجية للتحول كان دورها محدوداً بالنسبة للعوامل الداخلية، وربما يرجع ذلك لاختلاف الشعوب فى كلا المنطقتين من حيث الثقافة والتعليم والعادات والتقاليد والقيم السائدة.

٣- أن الدول الداعمة للتغيير فى أوربا الشرقية لم تقتصر معوناتها على تقديم الأموال وإنما ركزت على تكوين القدرات الذاتية للدول المعنية.

٤- أن النموذج الشرق أوربى راعى الهوية الخاصة لكل دولة ولم يفرض نموذجاً واحداً.

٥- أن النموذج الشرق أوربى واكب بين التحول السياسى والتحول الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، على عكس الوضع السابق فى غرب أوروبا الذى سبق فيه التحول السياسى التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

٦- أن الخلاف الثقافى بين شطرى أوربا لم يكن بنفس الحدة بين الغرب والعالم العربى.

لكن ما هى الأسباب التى بموجبها أعطى حلف الناتو لنفسه الحق فى اصلاح الآخرين (دول أوربا الشرقية ثم دول الشرق الأوسط الكبير)؟

أمكن حصر هذه الأسباب فيما يلى[1]:

- انتصاره فى الحرب الباردة على المعسكر الشيوعى.
- تعرض أحد أعضائه (الولايات المتحدة) لاعتداءات ١١ سبتمبر ثم وقوع اعتداءات مدريد فى إسبانيا واستمرار التهديد المباشر باعتداءات إرهابية.
- أن منطقة الشرق الأوسط بها مصالح استراتيجية لأعضاء الحلف كأكبر مخزون للبترول فى العالم، ومع ذلك تعانى من ظروف تجعلها بؤرة للإرهاب الذى يهدد أعضاء الحلف ومن هذه الظروف:

❖ ضعف مستوى المعيشة والإنتاج، رغم توافر عوامل التقدم مثل الثروة والموقع.

❖ عدم تبنى مشروع ناجح نهضوى خاص بها كما حدث فى الصين والهند ودول شرق آسيا.

وعلى خلاف أصل المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير فإن اجتماع حلف الناتو الذى تم فى تركيا واجتماع قمة الدول الثمانى الصناعية الكبرى فى «س لاند» قد غير طبيعة المسار العملى للمبادرة بما يستشف منه ما يلى[2].

١- مراعاة التدرج فى إحداث التغيير المطلوب.

٢- مراعاة ظروف كل دولة من الدول المعنية بالمبادرة وترتيب أولويات الإصلاح حسب ظروف كل دولة.

---

١) د. محمد قدرى سعيد: بعد إطلاق مشروعين استراتيجين للتغيير، وجهة نظر فى مستقبل الشرق الأوسط: جريدة الأهرام العدد ٤٢٩٢٦ الصادر فى ٢٠٠٤/٦/١٦، ص٢٨.
والمشروع الاستراتيجى الأول العلاقات بين طرفى الاطلنطى (الولايات المتحدة - الاتحاد الأوروبى) وإعادة صياغتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وظهور مصادر متنوعة أخرى جريدة للتهويد كالارهاب وأسلحة الدمار الشامل والنزاعات الاقليمية والهجرة غير المشروعة، واختلاف طرفى الاطلنطى فى مواجهة عناصر التهديد حيث تميل الولايات المتحدة للعمل العسكرى بينما الاتحاد الأوربى يميل إلى الحوار والتعاون وقليل من الردع عند الضرورة فقط. والمشروع الاستراتيجى الثانى هو مشروع الشرق الأوسط الكبير والذى يعتبر مثالا تطبيقيا على المشروع الأول.

٢) د. محمد قدرى سعيد: المرجع السابق.

٣- التسليم بأهمية حل النزاعات المزمنة لإضفاء أجواء مواتية للإصلاح، ومن ذلك ما تم بشأن حل مشكلة الجنوب السودانى، والمطلوب أن ينتقل ذلك أيضاً إلى النزاع العربى الإسرائيلى.

المطلب الرابع

فرض الديمقراطية وفكرة الدولة وتغيير مفهوم السيادة

هل يتعارض فرض الديمقراطية بالصورة التى تناولها مشروع الشرق الأوسط الكبير مع مفهوم سيادة الدولة المتعارف عليه؟؟

تعنى السيادة أن تتمتع السلطة السياسية فى الدولة مجموعة من الاختصاصات والسلطات توجهها فى جميع المجالات بحيث تكون نافذة من تلقاء نفسها دون أن يتوقف ذلك على إجازة من سلطة أخرى. ذلك أن السلطة السياسة فى الدولة تستمد سلطتها من نفسها دون أن تشاركها سلطة أخرى فى سلطانها النهائى، وإرادتها تعد الإرادة العامة التى تسمو فوق الإرادات الأخرى داخل الدولة، بحيث تملك الدولة بما لها من سيادة إصدار أوامر نهائية وبأنه لا يتوقف نفاذها على أى إرادة أخرى داخل الدولة، كما لا يوجد من ورائها خارج نطاق اقليم الدولة سلطة تشاركها سلطانها النهائى.

معنى الامة صاحبة السيادة: أنها منبع كل السلطات فى الدولة وأن ما تنتهى إليه إرادتها العامة يكون قانوناً ملزما يجب أن يخضع له الجميع حكاماً ومحكومين وأن إرادتها لا تعلو فوقها إرادة أخرى(١).

وعلى ذلك فالسيادة La Saueraineté : هى سلطة الأمر العليا فى المجتمع والتى تسمو فوق الجميع، فهى سلطة أصلية لا تستمد أصلها من غيرها، وليس فى المجتمع من سلطة تنازعها أو تشاركها السلطان.

ومن لزوم السيادة أن ينفرد الحائز عليها لسلطة فرض القواعد التى تحكم حياة

---

١) أستاذنا د. فؤاد محمد النادى: مبادئ نظام الحكم فى الإسلام، طـ١، ١٩٩٩، كلية شـرطة دبى ص٣٧، ومابعدها.

الجماعة، أي سلطة وضع التشريعات الحاكمة التي يرتد إليها الناس في علاقاتهم ومعاملاتهم(١).

وبنظرة متعمقة في مبادرة الشرق الأوسط الكبير نجدها خروجاً على مفهوم السيادة بالمعنى السابق الإشارة إليه، وربما دفع إلى ذلك بعض الظواهر السائدة حالياً فيما عرف بزمن العولمة، إضافة إلى أن ذلك ربما يجد تفسيره في طريقة نشأة الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها. وبيان ذلك فيما يلي:

أولاً: تجاوز حدود سيادة الدولة في مشروع الشرق الأوسط الكبير (الواسع)

منحت الدول الغربية لنفسها في مشروع الشرق الأوسط الكبير القيام بدور واسع يتضمن الجوانب التالية:

١) التخطيط الدقيق لمعالم التغيير المطلوب إحداثه في بنية المجتمعات الشرق أوسطية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

٢) الإشراف الدقيق على كل مراحل تنفيذ المشروع.

٣) التنفيذ المباشر لبعض جوانب المشروع، حيث يضرب المشروع مثالاً على تحقيق بعض أهدافه – كما أشرنا من قبل. بتدريس مادة إدارة الأعمال بمعهد البحرين للمصارف والمال، وهذا المعهد يديره أمريكي وله علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية.

والعبرة المستفادة من هذا المثال المذكور في المبادرة أن يتم التغيير بواسطة مديرين أمريكيين وبفكر أمريكي(٢).

وذهب غير واحد من المعارضين لمشروع الشرق الأوسط الكبير على اعتباره

---

١) بيردو: مطول العلوم السياسية جـ١، طـ٢، ص١٨٥.
د. صبحي عبده سعيد: شرعية السلطة والنظام في حكم الإسلام (دراسة مقارنة) ١٩٩٩، دار النهضة العربية، ص٦٧ وما بعدها.

٢) راجع: السيد يس: الوصاية الأمريكية على الشرق الأوسط الكبير، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٢٣ الصادر في ٢٠٠٤/٢/١٩م ص٨.

عودة إلى فرض نظام الوصاية الاستعمارية من جديد على الشرف الأوسط[1] ودون أن تكون الولايات المتحدة مخولة فى ذلك من أى سلطة دولية[2].

ثانياً: نشوء ظاهرة العولمة:

حيث تزامن إطلاق مشروع الشرق الأوسط الكبير مع بروز الظواهر الآتية:

١- ظهور وانتشار الشركات عابرة القارات، فالمنتجات المختلفة (مثل السيارة والكمبيوتر والتليفزيون وغيرها) تصنع أجزاء منها فى دولة وأجزاء فى دولة أخرى ويتم تجميعها فى دولة ثالثة.

ومن هذه الشركات ما تفوق موازنته موازنات بعض الدول، وينتمى موظفوها إلى جنسيات مختلفة وتنتشر فروعها فى دول العالم.

٢- نمو المنظمات عابرة القوميات والحدود (مثل: منظمة أطباء بلا حدود).

٣- تسارع وتيرة العولمة ونشوء سياسة عالمية جديدة شكلت تحدياً للنظرية الكلاسيكية للدولة[3] بحيث يمكن القول إنه فى زمن العولمة لا توجد سيادة كاملة وإنما مشاركة فقط[4].

---

١) محمد التهامى: وصاية جديدة، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٥ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٦م ص١٠.

٢) عاطف الغمرى: هل من مشروع قومى فى مواجهة المشروع الأجنبى للتغيير، الأهرام العدد ٤٢٨١٤ الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٥م ص ١٠.
وفى ذات المعنى: مرسى عطا الله: نوع من الوصاية .. أو عودة إلى عصور الانتداب، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٥ الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٦م ص١١.

٣) د. عصام عبد الله: مفارقة ديمقراطية، الأهرام العدد ٤٢٨٥٦ الصادر فى ٢٠٠٤/٤/٧م ص٢٩.

٤) د. مأمون فندى: ملاحظة على مبادرة الشرق الأوسط الجديد، الأهرام العدد ٤٢٨١٦ الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٧م ص١٠.
وقد ضرب بعض الفقهاء مثلاً على تآكل سيادة الدولة، حيث حظرت الفيفا (الاتحاد الدولى لكرة القدم) على أندية كرة القدم فى كل العالم اللجوء إلى القضاء الوطنى للطعن فى قرارات الاتحادات المحلية، وإنما تنشأ محاكم رياضية خاصة لحسم الخلافات الرياضية، وهددت الفيفا الأندية التى تلجأ إلى القضاء العادى فى بلدانها بفرض عقوبات عليها قد تصل إلى=

ولقد ترتب على كل ذلك أن أصبح استخدام القوة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ضد أى دولة وفى أى نزاع أمراً سهلاً، وخاصة بعد تلاشى دور الأطراف الدولية الأخرى.

٤- ولقد ساعد على ذلك أيضاً التكنولوجيا الحديثة فى عالم الاتصالات وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، والسماوات المفتوحة وإطلاع كل شعوب العالم على ما يجرى فى كل بقاع الأرض فى نفس وقت وقوع الحدث، وبصفة عامة بروز ما يسمى مجتمع المعلومات العالمى.

وأصبحت الدول الكبرى والمنظمات الدولية تطالب الدول بحسن معاملة مواطنيها وتكونت منظمات غير حكومية فيما يطلق عليه «المجتمع المدنى العالمى» ووجدت الشركات متعددة الجنسيات وكلاهما أصبحت تمارس قدراً من النفوذ داخل الدول.

ويمكن القول أن دول العالم أصبحت أكثر قرباً من بعضها البعض سواء فى المجالات الإنسانية فيما عرف «بعولمة المشكلات الإنسانية» أو التعاون الاقتصادى فى شكل اتفاقية التجارة العالمية والانفتاح الاقتصادى بين كل دول العالم، وتشجيع المساعدات الاقتصادية فى مجال التنمية إضافة إلى العولمة الثقافية وتشجيع «حوار الثقافات» بدلاً من الحديث عن «صراع الحضارات»[١].

٥- أصبحت السمة الغالبة هى التكتلات الدولية وليست النزعة القومية كما كان سائدا من قبل، وتلاحظ ذلك فى تجمعات مثل الاتحاد الأوروبى، الآسيان، الاتحاد الأفريقي.

=الشطب، وهكذا يسبق الفيفا بذلك مبادرة الشرق الأوسط الكبير فى إلغاء مظهر مهم من مظاهر سيادة الدولة وهو حق التقاضى (محمد عبد الهادى: الفيفا والشرق الأوسط الكبير، جريدة الأهرام العدد ٤٣٠٧٩ الصادر فى ٢٠٠٤/١١/١٦م ص٦).

١) السيد يس: الأبعاد الثقافية للتغيير العالمى الشامل. جريدة القبس الكويتية العدد رقم ١٠٩٠١ الصادر فى ٢٠٠٣/١٠/١٦م ص ٨.

٦- أصبحت الانقسامات الداخلية والاضطرابات فى نطاق الدولة الواحدة فى صورة أوضح من الصراعات الإقليمية بين الدول، ومن ثم أصبح التدخل الخارجى فى دولة ما أمراً مقبولاً خاصة إذا ما اقترن بشعارات مثل الحرية، حقوق الإنسان، حماية الإقليات[١]. ويلاحظ ذلك فى السودان حيث تدخلت الأمم المتحدة باسم حماية حقوق الإنسان ووصل الأمر إلى إصدار قرار من مجلس الأمن بمعاقبة السودانيين المرتكبين لجرائم فى إقليم دارفور السودانى أمام المحكمة الجنائية الدولية.

ومن ذلك أيضاً التدخل فى لبنان بالقرار ١٥٥٩ من مجلس الأمن الدولى والذى يتضمن نزع سلاح حزب الله رغم كون ذلك شأن داخلى.

ثالثاً: فكرة الدولة وفرض الديمقراطية:

تطورت فكرة الدولة من المجتمعات القبلية وحتى قيام الدولة الحديثة بمعنى وجود إقليم له حدود معينة، وتمارس عليه الدولة سيادتها، ولكن تاريخ نشأة الدولة الأمريكية التى قامت عليها الإمبراطورية الأمريكية يختلف، ذلك أن مفهوم إقليم الدولة ظل يتوسع باستمرار ولم يتقيد بحدود معينة، فلجأت أمريكا إلى الاتساع إلى المحيطين لتحقيق مفهوم الأمن، فتوسعت إلى المحيط الأطلنطى لتحقيق الأمن تجاه أوربا وتوسعت إلى المحيط الهادى ليعزلها عن آسيا، وظلت تتوسع بمختلف السبل بما فيها شراء بعض الولايات مثل (نيومكسيكو)[٢].

وتتعارض هذه النشأة مع فكرة السيادة على إقليم معين، وفكرة الحدود التى تمارس فيها الدولة سيادتها. وربما يفسر ذلك ما شاع أخيراً من استبدال مفهوم

---

١) د. جمال سلامة علي: استحضار التاريخ وتغييب الجغرافيا، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٢٨ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٠م ص ١٢.

٢) محمد حسنين هيكل: الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، مرجع سبق ذكره، ص٣٤ وما بعدها.

الحدود الآمنة بمفهوم الحدود السياسية المعترف بها دولياً[1].

وفى ظل هذه الظروف كلها كان مشروع الشرق الأوسط الكبير لفرض الديمقراطية وفقاً للمفهوم الأمريكى.

١) وهذا ما تتبعه إسرائيل فى مفاوضاتها باستمرار وعدم اعترافها إلا بالحدود التى ترى أنـــه عندها يتحقق أمنها من وجهه نظرها.

المبحث الثانى
تحقيق الديمقراطية والشأن الداخلى

ونتناوله فى مطلبين، نعرض فى المطلب الأول لبعض صور التدخل الفعلى باسم الديمقراطية، ثم نعرض فى المطلب الثانى لحقيقة المقولة السائدة بأن الديمقراطية شأن داخلى.

وعلى ذلك فدراستنا لهذا المبحث فى مطلبين:

المطلب الأول: صور من التدخل الأجنبى الفعلى فى شأن الديمقراطية.

المطلب الثانى: هل تحقيق الديمقراطية بالفعل شأن داخلى؟

المطلب الأول
صور من التدخل الأجنبى الفعلى فى شأن الديمقراطية

تنوعت صور التدخل ونذكر منها ما يلى:

❖ التدخل الأجنبى والمساعدات والمنح الأجنبية، والتواصل الخارجى مع مؤسسات المجتمع المدنى الوطنية.

❖ تشجيع بعض التيارات الدينية.

❖ اتفاقيات دولية لمراجعة مدى تحقيق الديمقراطية.

ونعرض كل منها فى فرع مستقل.

الفرع الأول
مشكلة التمويل الأجنبى والمساعدات والمنح الأجنبية
والتواصل الخارجى مع مؤسسات المجتمع المدنى الوطنية

مشكلة التمويل الأجنبى والديمقراطية فى مصر:

تقوم الدول الأجنبية سواء الأوربية أو الأمريكية بتقديم منح لمراكز أبحاث مصرية لإعداد أبحاث، تقف من خلالها هذه الدول على كل دقائق الأمور فى البلاد. وتستخدم الدول الأجنبية هذه المعلومات فى التأثير على القرار المصرى والقفز للمجتمع من الداخل.

وتشمل الأبحاث كل شيء في مصر من الحجاب والري والزراعة والصناعات الاستراتيجية مثل صناعة الحديد والصلب ومناهج التعليم وموقع الدين فيها وسياسة مصر تجاه إسرائيل وحال الديمقراطية في مصر(١).

ويؤثر هذا التمويل الأجنبي بصورة مباشرة على العملية الديمقراطية في مصر إذا وجهت هذه الأموال لتمويل الدعاية الانتخابية، وما يؤدي إليه ذلك من تدخل في الشئون الداخلية وإفراز عناصر برلمانية موالية للغرب وتنبني أفكاره داخل مجلس الشعب(٢) ولا شك أن ذلك يؤثر على الإرادة سواء للناخب أو المرشح ويؤدي إلى فساد العملية الانتخابية(٣).

١) باهر السليمى - بلال الدوى: المنحة القذرة، جريدة الميدان العدد ٥٩٥ الصادر في ٢٠٠٥/٣/١٠، ص٣.
ويشير المقال إلى دراسة د. جمال عبد الهادى عن مشروع بحثي مولته هيئة المعونة الأمريكية أنجز بالتعاون مع عدد من الجامعات المصرية والأمريكية شمل أكثر من ٥٠٠ دراسة بحثية برصيد ٦٠ مليون دولار تناول كل شيء في مصر اشترك فيه أكثر من ٢٠٠٠ باحث مصرى وأكثر من ٥٠٠ باحث أمريكي وكتبت البحوث باللغة الانجليزية وحصلت هيئة المعونة الأمريكية على نسخ منها وبها جميع المعطيات والاستنتاجات التى توصلت إليها الأبحاث. بل إن مركز الدراسات الاستراتيجية في الأهرام يعد بحثاً بتمويل من مؤسسة كونراد اديناور الألمانية عن الحالة الدينية في مصر يتناول بالتفصيل تركيب وتنظيم المؤسسات الدينية المصرية التقليدية أو الحزبية، المسلمة أو القبطية، ولا شك في أن هذه المنح تستغل حالة المثقف المصرى لاختراقه والتأثير فيه ثم أنها تقضى أو تضعف المجتمع المدنى الحقيقى الذى يجب أن يقوم على العمل الطوعى.

٢) من ذلك تحذير رئيس الجمهورية من أن هناك (٧٠) مليون دولار دخلت مصر لتمويل الدعاية الانتخابية لبعض مرشحى مجلس الشعب للدورة القادمة (مجلس ٢٠٠٥) حسام عبد الحكم: جريدة الميدان العدد ٥٩٤ الصادر في ٢٠٠٥/٣/٣، ص٧).
وأرجع البعض ذلك لأن الأحزاب القديمة أصبحت عاجزة حتى عن دفع إيجار مقارها ودفع أجور المتفرغين فيها وبالتالى أصبحت حركتها محدودة لذا يتم مساعدة عدد من الليبراليين عن طريق هذه الأموال لصنع أحزاب جديدة تنفذ الأفكار الأمريكية وذلك لأن حالتهم الاقتصادية لا تمكنهم من خوض المعركة الانتخابية.

٣) يذكر د. أحمد محمد القاضى أن د. سعد الدين إبراهيم وهو يدافع عن التمويل الأجنبي للجمعيات يقول أن الجهات المانحة تدفع بسخاء لأنهم لا يريدون إيران أخرى في المنطقة (جريدة الميدان العدد ٥٩٤ الصادر ٢٠٠٥/٣/٣، ص٧). =

وقد لا تأتى الأموال مباشرة من السفارة الأجنبية أو هيئات المعونة الأجنبية وإنما تأتى من شركات أجنبية عاملة فى مصر أو توكيلات لشركات أجنبية لدعم مرشحين بعينهم(١).

ولقد قالت وزيرة الشئون الاجتماعية أمام لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشعب يوم ٢٤/٤/٢٠٠٥ أن مصر بها ١٨٠٠٠ جمعية أهلية تتحمل مسئولية العمل الاجتماعى وأن هناك ٦ جمعيات حصلت على ما قيمته مليار دولار منح أجنبية منها ٤ جمعيات مسجلة بالوزارة وجمعيتان غير مسجلتين.

وهددت الوزيرة بأنه سيتم حل أى جمعية تتلقى دعماً خارجياً وتمارس نشاطا سياسياً(٢).

والحقيقة أن الفصل بين العمل الاجتماعى والعمل السياسى يصعب من الناحية العملية ذلك أن العمل الاجتماعى فى غالب الأحيان يخدم اغراضاً سياسية.

أما مسألة التمويل الأجنبى فإن المادة (١٧) من قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ تشترط حصول هذه الجمعيات على إذن مسبق من وزارة الشئون الاجتماعية قبل تلقى المنحة الأجنبية بينما تنص المادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية على إخطار الجمعية للوزارة حتى بعد تلقيها المنحة.

ولقد ذكرت وزيرة الشئون الاجتماعية أمام مجلس الشعب أيضاً بأن القانون سمح للجمعيات الأهلية الحصول على منح أجنبية بشرط موافقة وزارة الشئون الاجتماعية، إلا أنه فى حالة تلقى الجمعية لأموال من الخارج قبل حصولها على

=وفى ذات الموضع يذكر د. أحمد المجدوب أن التمويل الأجنبى يذهب لتمويل أبحاث مشبوهة حول انتخابات مجلس الشعب ومدى تأثيرها وموقف الأسر المصرية ومدى تدينها ومصادر دخلها ومستوى تعليمها.

١) حمدين صباحى: جريدة البيان العدد ٥٩٤ الصادر بتاريخ ٣/٣/٢٠٠٥، ص٧.

٢) جريدة الأهرام العدد ٢٦/٤/٢٠٠٥، ص١٥.

موافقة الوزارة فإنها مطالبة بإيداع هذه الأموال فى حسابها لمدة (٦٠) يوماً ولا تستخدمها إلا بعد موافقة الوزارة خلال هذه المدة[١].

التواصل الخارجى مع مؤسسات المجتمع المدنى الوطنية:

قامت الإدارة الأمريكية بكسر كل الحواجز الدبلوماسية والاتصال مباشرة بمن تراهم فى نظرها مؤهلين لمناقشة قضايا الإصلاح الداخلى من غير الرسميين.

فقامت بالاجتماع بممثلى مؤسسات المجتمع المدني الأهلية ومن ذلك مركز ابن خلدون فى مصر بل ولوحت بمنح هذه المؤسسات جزءاً من المساعدات الأمريكية المقررة لمصر، لتبين أن أمريكا نفسها هى التى ترعى هذه المنظمات وتمنحها القوة فى مواجهة الحكومة، وفى ذلك تأليب لهذه المؤسسات على حكوماتها[٢].

---

١) وذكرت الوزيرة أن هناك (١٥٠) جمعية تتلقى ٣٤٠ مليون جنية من جميع الدول المانحة والمنظمات ولا يمكن للوزارة أن تمنع الدول المانحة أو المنظمات من تقديم المنح لكنها يمكنها السيطرة على الجمعيات المتلقية للمنح حسب النصوص السابقة، بينما ذكرت وزيرة الدولة للتعاون الأجنبى أن جزءاً من الاتفاقيات والمنح التى يوافق عليها مجلس الشعب يسمح بتمويل الجمعيات الأهلية منها منحة المنظمات غير الحكومية وقدرها ٥ ملايين دولار ارتفعت إلى ٣٣,٦ مليون دولار وتخدم ما يقرب من ٥٠٠ جمعية غير حكومية على مستوى الجمهورية (سامى متولى: صور برلمانية: مجلس الشعب والمعونات المشبوهة للجمعيات والشركات، الأهرام العدد ٤٣٢٤٣ الصادر فى ٢٠٠٥/٤/٢٩، ص٧).

٢) وبالفعل جاء إعلان السفير الأمريكى فى مصر ديفيد وولش فى مؤتمر صحفى عن تلقى عدة جمعيات لمنح ومعونات بمبلغ مليون دولار وأعلنها بالاسم: - المجموعة المتحدة فى مشروعها دعم الشفافية فى انتخابات ٢٠٠٥.

- الجمعية المصرية للتنمية ودعم الوعى القومى والديمقراطية ومشروعها قادة الغد والمستقبل.
- جمعية الآفاق الجديدة للتنمية الاجتماعية لإعادة تأهيل الشباب.
- مركز بن خلدون للدراسات الانمائية الذى يتبنى مشروع برنامج الحقوق السياسية والانتخابات.
- رابطة المرأة العربية لدعم مشروعات مكافحة الارهاب.
- الجمعية المصرية لنشر الوعى القانونى وتتولى نشر الديمقراطية بين الأحزاب المصرية.

وأكد السفير الأمريكى أن دعم هذه الجمعيات جاء من الشعب الأمريكى من خارج حساب المساعدات الأمريكية ومعظمها تبرعات أفراد ويرى البعض أن من الخطورة قبول مثل هذه=

ولقد جاء ذلك الإجراء تنفيذاً لما جاء فى «وثيقة الإصلاح والمشاركة فى التقدم» التى صدرت عن قمة الدول الصناعية الثمانى التى عقدت فى ولاية جورجيا الأمريكية فى يونيو ٢٠٠٤ والتى تم اعتمادها فى القمة الأوربية الأمريكية بأيرلندا ثم فى قمة حلف الاطلسى بتركيا فى نهاية يونيو ٢٠٠٤(١).

إن الأجندة الأمريكية لتحقيق الديمقراطية تتضمن تدريب صحفيين وإعلاميين لإعادة صياغة الإعلام وفقاً للرؤية الأمريكية، وتغطية الانتخابات القادمة كما تتضمن تدريب محامين على الوكالة عن المرشحين فى حضور لجان الانتخابات(٢)،

=المنح لأن الجمعيات تتلقاها باسم دعم الديمقراطية ولكن الواقع أن هذه الجمعيات قد تنساق إلى ما يخرب المجتمع المدنى أو يعمل ضد نظام الدولة بتوجيهات من الدول أو الجهات الأجنبية المانحة مما يؤثر على استقرار البلاد، فبعض هذه الجمعيات يشوه صورة مصر بأنها دولة غير ديمقراطية أو أن شعبها لا يحب الديمقراطية.

(عبد الناصر الزهيرى: التمويل الأجنبى والمال الحرام، جريدة الميدان العدد ٥٩٥ الصادر فى ٢٠٠٥/٣/١٠، ص٣).

وقارن البعض بين ما كان يحدث من اتهام بالعمالة والتجسس لمن يروج للفكر الشيوعى ويتهم بتقاضى أموال من السفارة السوفيتية أو يتردد على المركز الثقافى السوفيتى أو يزور موسكو، بينما الآن فى زمن دولرة الديمقراطية نحتفل بالذين تقاضوا من السفارة الأمريكية للترويج للديمقراطية أو بنشر اسمائهم فى الصحف (سعيد عبد الخالق: زمن دولرة الديمقراطية واللعنة على الروبل ومتعاطيه، جريدة الميدان العدد ٥٩٥ الصادر فى ٢٠٠٥/٣/١٠، ص٣).

راجع أيضاً صوت الأمة العدد ٢٢٣ الصادر فى ٢٠٠٥/٣/٧، ص١٢، وقد أوضح كمال الشاذلى وزير شئون مجلس الشعب أن هذه الجمعيات الست منها أربع شركات (من بينها مركز بن خلدون) وجمعيتان، وأن قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ يمنع على الجمعيات قبول المنح أو المساعدات الأجنبية إلا بعد موافقة وزارة الشئون الاجتماعية بينما قانون الشركات لا يفرض ذلك، مما يستوجب التدخل التشريعى لفرض هذا الحظر على الشركات شأنها شأن الجمعيات الأهلية.

(سامى متولى: صور برلمانية: مجلس الشعب والمعونات المشبوهة للجمعيات والشركات، جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٤٣ الصادر فى ٢٠٠٥/٤/٩، ص٧).

١) صلاح الدين حافظ: واشنطن تكسر الحواجز، كيف نعيد اختراع الديمقراطية فى مصر، جريدة الأهرام العدد ٤٢٩٧٥، الصادر فى ٢٠٠٤/٨/٤، ص١١.

٢) أعلن حافظ أبو سعدة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وعضو المجلس القومى لحقوق الإنسان أنه أقام تحالفا مكونا من (٢٠) منظمة مصرية لمراقبة الانتخابات فى =

ورصدت لذلك الملايين من الدولارات. ولعل الدافع إلى ذلك هو احتمال رفض السلطات المصرية أى مشاركة دولية فى الرقابة على الانتخابات.

أسباب ظاهرة التمويل الأجنبى فى الانتخابات:

بسبب ارتفاع تكلفة الدعاية الانتخابية سواء بالنسبة للانتخابات الرئاسية أو النيابية فإنه تطفو على السطح ظاهرة سياسية تعرف بظاهرة «المال السياسى»[1] حيث يستخدم المال لدعم مرشح دون آخر سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (عن طريق تخصيص قناة فضائية وفقاً لأحد المرشحين أو إذاعة تقارير تسئ إلى أحد المرشحين وخاصة إذا كان من الحزب الحاكم). وهذا الدعم قد يكون داخلياً من أشخاص أو جهات أو مؤسسات وطنية وقد يكون خارجياً. والدعم الخارجي يجب حظره تماماً سواء كانت وراءه حكومات أو جهات خاصة لأن من المعروف أن من يتلقى الدعم سيظل مديناً للجهة الأجنبية التى ساندته[2].

=مصر وفقاً للمعايير الدولية وأهمها الحياد الكامل، وأن ذلك يتم بدون تمويل أجنبى لكن من الممكن أن تحصل المنظمة الحقوقية على تمويل خارجى لممارسة أنشطة تدخل فى عملها مثل تدريب الصحفيين ليتمكنوا من التغطية الصحفية المحايدة للعملية الانتخابية ولكن ليس لمراقبتها.

بينما اعترف نجاد البرعى المسئول عن جمعية التنمية الديمقراطية أنه تلقى منحة بمبلغ (١٣٩) ألف دولار أمريكى (ما يعادل ٧٠٠ ألف جنية) لتمويل مشروع تدريب محامين بصفتهم وكلاء مرشحين فى الانتخابات ولكن هؤلاء الوكلاء لا يصلحون لمراقبة الانتخابات لأن كل وكيل سينحاز لموكله.

ولقد انتقد اللواء فؤاد علام (وكيل جهاز مباحث أمن الدولة السابق) الإجراءين (تدريب المحامين والصحفيين) لأن هذا الاتجاه هو للتبرير فقط أمام الجهات الأجنبية الممولة، ولمحاولة الحصول على معلومات بطرق معينة للضغط على الدولة، وندد فى ذات الوقت بمنظمات تحصل على تمويل أجنبى لدعم المظاهرات وطالب بضرورة اتخاذ موقف حاسم معها (أيمن فاروق: مراقبة العملية الانتخابية لمصلحة من؟ جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٤٤، الصادر فى ٢٠٠٥/٤/٣٠، ص٢٢).

١) د. السيد عليوة: التمويل الأجنبى للانتخابات وأمن الوطن، تحقيق أجراه نصرى عصمت نشر بالأهرام العدد ٤٣٢٤٤ الصادر فى ٢٠٠٥/٤/٣٠، ص٢٢.

٢) د. مصطفى عبد الرحمن: التمويل الأجنبى للانتخابات وأمن الوطن: التحقيق السابق الإشارة إليه.

علاج ظاهرة التمويل الأجنبى:

يقترح فى هذا الشأن عدة إجراءات[1]:

١- الزام المرشح بتقديم إقرار الذمة المالية تقوم على فحص اللجنة المشرفة على الانتخابات المستقلة المقترحة.

٢- تحديد سقف للإنفاق على الحملات الانتخابية تختلف بالطبع بحسب طبيعة الانتخابات. ويمكن أن يضاف إلى اللجنة المقترحة عضو فى الجهاز المركزى للمحاسبات يشرف على مسألة الإنفاق على الحملة الانتخابية ومتابعة الكشف عن وجود تمويل أجنبى من عدمه.

٣- من يثبت حصوله على تمويل أجنبى يحرم من ترشيح نفسه.

ويمكن أن يضاف إلى ذلك رقابة البنك المركزى عن التصرفات المالية للمرشحين فى الفترة المعاصرة للترشيح والانتخابات عبر البنوك العاملة فى البلاد.

الفرع الثانى
تشجيع بعض التيارات الدينية

والاهتمام بالتيارات الدينية شمل الجانب المسلم كما شمل الجانب المسيحى

أولاً: بالنسبة للتيارات الدينية الإسلامية:

من ذلك ما عرف أخيراً بمغازلة الولايات المتحدة لبعض رموز الحركة الإسلامية فى مصر، وما قيل عن دعوة المرشد العام للإخوان المسلمين لزيارة واشنطن، فى الوقت الذى تعتبر فيه الحكومة هذه الحركة غير شرعية ومحظورة.

ولعل هذا التوجه الأمريكى قد أوصت به بعض المراكز البحثية الأمريكية بضرورة الحوار مع الإسلاميين المقبولين فى تطبيق للدبلوماسية الشعبية التى تبنتها واشنطن بعد أحداث ١١ سبتمبر بهدف إضعاف الإسلاميين المتطرفين وحصارهم لتحقيق أمن الولايات المتحدة.

---

١) محمد موسى: التمويل الأجنبى للانتخابات وأمن الوطن: التحقيق السابق الإشارة إليه.

وفى هذا الشأن تحدث تقرير مؤسسة «راند» الأمريكية عن مساعدات مالية للإسلاميين المعتدلين وتوفير منابر علنية لهم، مع خلق أدوار نموذجية وقادة من بين رموزهم وتمكينهم من نشر إنتاجهم الأدبى، وذلك لتقدير الباحثين الأمريكين أن هؤلاء المعتدلين هم القادرون على تغيير المجتمع الإسلامى على النحو الذى يحقق الأمن الأمريكى.

وفى ضوء الفهم السائد بأن الاعتدال هو نبذ العنف والقبول بالتداول السلمى للسلطة والاحتكام لمبادئ اللعبة الديمقراطية، فقد توهم البعض أن المقصود بالإسلاميين المعتدلين هم الملتزمون بمنهج التغيير السلمى فى حدود القدر المتاح من العمل السياسى والنقابى وفى مقدمتهم جماعة الإخوان المسلمين التى راحت تنفى أى اتصال لها بالغرب.

وذهبت التحليلات بعيداً مستندة إلى أن الولايات المتحدة قد قبلت بوجود حكومة إسلامية فى العراق، وها هو التيار الدينى قد اكتسح الانتخابات البلدية السعودية(١)، وصرح الوفد الأمريكى فى مؤتمر الدوحة للحوار الإسلامى الأمريكى فى إبريل ٢٠٠٥ أنه لا مانع لدى الولايات المتحدة الأمريكية من وصول الإسلاميين إلى السلطة إذا التزموا بقواعد اللعبة الديمقراطية.

ولا شك أن هذه الوجهة من النظر لها ما يبررها، فالمهم أن تكون الانتخابات نزيهة وينجح فيها من ينجح، فلندع الناخب يحكم على إنجاز من ينجح فى الانتخابات على أرض الواقع، فإذا فاز الإسلاميون اليوم ولم يقتنع بهم المواطن فلن ينتخبهم فى المرة القادمة وهنا يكمن سر الديمقراطية.

كل هذه المؤشرات دفعت إلى تفسير الاعتدال على النحو السابق بيانه، ولكن تبين أن تقرير مؤسسة «راند» الأمريكية حصر الاعتدال فى الدوائر العلمانية، والتى

١) أسامة عبد العزيز وآخر: «اكتساح التيار الدينى وتراجع التوجه الليبرالى: الأسباب والدوافع» جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٤٤ الصادر فى ٢٠٠٥/٤/٣٠، ص٨، حيث حصل الإسلاميون على ١٠٠% من المقاعد فى انتخابات بلدية جدة، ٩٥% من المقاعد فى انتخابات بلدتيى مكة والمدينة.

قدرت أنه كلما زاد ابتعاد المسلم عن جوهر التعاليم الإسلامية وعزل الدين بالتالى عن حركة المجتمع، زاد اعتداله، وهذا أيضاً ما أكده تقرير أعد داخل وزارة الدفاع الأمريكية بواسطة «مجلس العلوم الدفاعية» حيث بين أن الهدف (بعد انتهاء الحرب الباردة) أصبح تحويل مجرى الثقافة والحضارة الإسلامية بما يجعلها تتقبل قيم المدنية الغربية وهو ما يلزمه التعامل مع الإسلاميين الجدد الذين هم مركز الثقل فى العالم الإسلامى ويمكنهم تقبل وجهة النظر الأمريكية وهم العلمانيون المسلمون ورجال الأعمال والساسة والموسيقيون والفنانون والشعراء والكتاب والصحفيون والممثلون ومعجبوهم[١].

أما الجماعات الإسلامية فإنه - حسب التقرير - يمكن اشراكها فى العمل السياسى العام بهدف إزالة الاحتقان السياسى[٢] وتحقيق الاستقرار المنشود وهذا لا يحتاج - فى نظر التقرير أيضاً - إلى حوار بالضرورة.

---

١) ويقع على كاهل هؤلاء تغيير المفاهيم الإسلامية السائدة وقيادة حرب أفكار مع الراديكاليين. فالتقرير يشير إلى أن الحرب الآن فى العالم الإسلامى ليست بين الإسلام والغرب وإنما هى حرب أفكار بين الراديكاليين والعلمانيين، وهو ما سبق أن أكده عالم الاجتماع الأمريكى فرنسيس فوكوياما من أن المعركة هى داخل الإسلام حول طرق تفسير التعاليم الإسلامية وتحديثها (راجع فى كل ذلك التحليل المعمق للكاتب الإسلامى فهمى هويدى: رسالة مهمة على العنوان الغلط (جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٤٧ الصادر فى ٢٠٠٥/٥/٣، ص١١).

٢) وبالفعل عقد منتدى الحوار الأمريكى مع الإسلام فى الدوحة فى الفترة من ١١-٢٠٠٥/٤/١٢ وانتهى فى قراراته إلى قبول القوى الإسلامية مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامى والجماعة الإسلامية والأخوان المسلمين بشرطين أساسيين:

١- أن يلقى منها من يحمل السلاح سلاحه وينخرط فى السياسة.

٢- أن يقبل بشروط الديمقراطية والتداول السلمى للسلطة.

وإذا كان الشرط الأول يصب فى مصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى، إلا أن الملاحظ أنها تحفظت على قبول حماس المشاركة فى العملية الديمقراطية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. وبعد أقل من شهر عقد لقاء آخر فى بيروت حضره ممثلون عن حزب الله وحماس والجماعة الإسلامية فى باكستان وغاب عنه الإخوان المسلمون فى مصر وحضره من الجانب الغربى أمريكيون وبريطانيون ممثلين لاتجاهات سياسية خارج الحكم (برنامج بلا حدود - قناة الجزيرة ٢٠٠٥/٥/١٩).

ثانياً: بالنسبة للتيارات الدينية المسيحية:

من ذلك ما سمى بلجنة الحريات الدينية المشكلة فى الولايات المتحدة الأمريكية لمتابعة حالة الأقليات الدينية، ومقابلة ممثلين عمن تعتبرهم مضطهدين دينياً(١) ويرتبط بذلك أيضاً الضغوط التى تمارس على مصر قبل كل زيارة يقوم بها رئيس الدولة إلى الولايات المتحدة بشأن ما تثيره قلة من أقباط المهجر من ادعاءات.

والحقيقة أن تحقيق الديمقراطية يتعارض تماماً مع التعامل مع التيارات الدينية المختلفة سواء الإسلامية أو المسيحية أو غيرها، بل إن إزكاء روح الطائفية الدينية- كما هو حادث فى العراق - يهدد أمن الدولة ذاتها وسلامتها بل واستقلالها ويعرضها إلى خطر الحرب الأهلية والانقسام.

الفرع الثالث
اتفاقيات دولية لمراجعة مدى تحقيق الديمقراطية
«الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء»

وتشكل هذه الآلية صياغة إفريقية للتعاون فى تحقيق الديمقراطية، والتأكد من مدى تحققها فى الدول المشاركة.

ولقد قدمت خمس دول أفريقية وهى مصر والجزائر ونيجيريا وجنوب افريقيا والسنغال مبادرة لتحقيق التنمية الشاملة بالقارة الأفريقية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولحل مشكلات القارة، واعتمدت النيباد كرؤية أفريقية من قبل منظمة الوحدة الأفريقية بلوساكا فى يوليو ٢٠٠١ لتصبح «برنامج الاتحاد الأفريقى» لتحقيق التنمية الشاملة بالقارة.

١) ومن المفارقات أن يسمح للجهات الأجنبية سواء الأمريكية أو الأوربية التفتيش فى مصر عن مدى الالتزام بضمانات الحرية الدينية، وتقابل اللجان القادمة لهذا الغرض قيادات دينية فى الأزهر والكنيسة وجماعات المجتمع المدنى، رغم أن المسلمين يعانون فى أوربا وأمريكا بعد احداث ١١ سبتمبر من اضطهاد واعتقال وتمييز لمجرد كونهم مسلمين، حتى ولو كانوا من رعايا هذه الدول، فهل هذه هى المساواة والحرية فى بلاد الحرية والديمقراطية؟
راجع سلامة أحمد سلامة: الحريات الدينية، جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٤٧ الصادر فى ٢٠٠٥/٥/٣، ص١٠.

وما يهمنا هنا فى الأجهزة الرئيسية للنيباد «المحفل الرئاسى للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء» والذى يتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بالآلية.

وقد انضمت مصر إلى الآلية فى مارس ٢٠٠٤، وبلغ عدد الدول المنضمة ٢٤ دولة.

ويتلخص عمل مراجعة النظراء فى أن تفتح الدول المنضمة إليه أبوابها طواعية لمراقبة الدول الأفريقية الأخرى، فيما يختص بتطبيق القانون، والشفافية والحكم الرشيد داخل حدودها.

وقد بدأت الآلية بمراجعة أربع دول هى كينيا ورواندا وغانا وموريشيوس، وسيتم عرض تقارير هذه المراجعة على محفل الآلية فى أوائل يونيو ٢٠٠٥.

وهذه التقارير تعدها مجموعة «الشخصيات المتميزة» وهم سبع شخصيات مستقلة[١].

وتتميز هذه الصورة عن الصور السابقة للتدخل الأجنبى أن الدولة عضو النيباد، هى التى سمحت بمحض إرادتها للدول الأخرى لفحص تصرفات الحكومات والتأكد من عدة جوانب:

- ❖ تطبيق القوانين المختلفة.
- ❖ فحص مدى الشفافية فى تصرفات الحكومة.
- ❖ التأكد من مدى رشادة الحكم.

١) جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٣٣ الصادر فى ٢٠٠٥/٤/١٩، ص٧.

المطلب الثانى

هل تحقيق الديمقراطية بالفعل شأن داخلى؟

فى معرض الرد على مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير وخاصة ـ كما رأينا ـ من جانب الجهات الرسمية والآراء التى تؤيدها أثير ما يلى :

- ضرورة أن ينبع الإصلاح أو التحول الديمقراطى من الداخل .
- أن المبادرة لا تراعى خصوصية الدول الموجهة إليها .
- أن التحول الديمقراطى مستمر وإنما يجب خفض وتيرته وإلا أدى إلى الفوضى .

ونحاول أبداء رأينا حول هذه الانتقادات إضافة إلى مسألة المراقبة الدولية للانتخابات والشأن الداخلى .

وعلى ذلك سيكون تناولنا لهذا المطلب فى ثلاثة فروع :

الفرع الأول : رأينا فى ضرورة أن ينبع الإصلاح من الداخل ومراعاة الخصوصية .

الفرع الثانى : وتيرة التحول الديمقراطى ورأينا فى مسألة التدرج .

الفرع الثالث : المراقبة الدولية للانتخابات والشأن الداخلى .

الفرع الأول

رأينا فى ضرورة أن ينبع الإصلاح من الداخل ومراعاة الخصوصية

لا جدال فى رفض مسألة فرض ثقافة معينة ، فلا يمكن مثلاً فى مجتمعاتنا قبول ثقافة العرى والجنس والشذوذ واختلال القيم الأخلاقية التى تتعارض مع قيم الأمة ومعتقداتها .

وكذلك لا جدال فى رفض فرض مناهج معينة تعليمية أو تربوية لتحقيق غايات أيديولوجية أجنبية ، وإن كان تعديل المناهج لتحقيق غايات قومية أمراً مطلوباً .

أما بالنسبة لفرض التغيير فى نظم الحكم أو فى العلاقة بين الحاكم والمحكومين أو ما عرف «بالدمقرطة» وممارسة الحرية بصفة عامة فإن الأمر فيه ليس بهذه البساطة .

فهناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها :

أولاً: أن منطقة الشرق الأوسط - وخاصة المنطقة العربية - غنية بثقافاتها وحضارتها ولها تاريخها ونمط حياتها الذى تعتز به، فوق أنها مهبط الديانات السماوية ومهداً لحضارات متعاقبة.

لذا فإن الوصفات الجاهزة المعلبة، التى لا تراعى هذه المعطيات لن تتقبلها الشعوب، فكل التجارب السابقة التى أرادت تنميط المجتمعات لم تفلح وخاصة فى المجتمعات التى لديها تاريخها.

إن القيم النبيلة وحتى الرسالات السماوية لم يتم فرضها بالقوة فلا إكراه فى الدين. وحرية العقيدة مكفولة لكل إنسان، فلماذا تقهر الشعوب لفرض مبدأ مختلف فيه عليها؟

كما أنه ليس لشكل الحكم نمط ثابت، وبالتالى فإنه يصعب فرض شكل معين للديمقراطية على أمة ما[1] فالديمقراطية ليست شتلة يمكن زراعتها فى أى وقت وفى كل مكان.

لكن لا يجب أن نستند إلى دعوى الخصوصية لنرفض أو نؤجل الاصلاح أو أن نقبل بالديكتاتورية ولا يمكن اعتبار من يتعامل مع هذه المبادرات بأنه عميل وأن من يرفضها بأنه وطنى.

لكن السؤال هل يمكن الاستفادة من مناخ الضغط الذى تولده مثل هذه المبادرات الخارجية؟

لا شك أنه من مصلحة المواطن وإزاء الجمود السياسى السائد وتحجر الأنظمة العربية أن يستفيد مما يبعث الحياة فى النظم السياسية بإجراء الإصلاحات التى طالما طالبت بها الشعوب.

١) عندما حضرت سيدنا عمر بن الخطاب الوفاة لجأ إلى نمط جديد للخلافة وهو اختيار ستة من الصحابة يختار الخليفة من بينهم، رغم أن الرسول ﷺ لم يختر أحداً وترك الأمر للمسلمين، بينما لجأ الخليفة الأول أبو بكر الصديق ﷺ إلى استخلاف عمر ﷺ ولكل من الطرق الثلاثة ما يبررها.

والدليل على جدوى هذه الضغوط أن معظم المبادرات العربية التى قدمتها الأنظمة العربية للإصلاح السياسى لم يتم الحديث عنها من قبل وإنما ظهرت فجأة بعد مبادرة الشرق الأوسط الكبير، وجاءت متسرعة ومتعجلة وبدون مضمون حقيقى ولم تساندها إرادة جادة فى تنفيذ ما توصلت إليه.

لكن هناك فرق بين الاستفادة من جو الضغوط الخارجية والتى لا دخل للمعارضة الداخلية الوطنية فى كل دولة فى أحداثها، وبين الاتصالات بمثل هذه الجهات الأجنبية لفرض الضغوط أو قبول هيئات المجتمع المدنى مثلاً للمنح الأجنبية أو التمويل الأجنبى دون علم حكوماتها وبالمخالفة لقوانينها، وإنما يجب العمل فى نطاق الشرعية القانونية.

إذن فالممكن للقوى الوطنية الاستفادة من الضغوط الخارجية لكن دون أن تكون أداة للقوى الأجنبية للتأثير فى سياسة الدولة أو التدخل فى شئونها.

ثانيًا: أن رفض فرض الديمقراطية ليس من منظور الكرامة القومية، ولا من منطلق دينى ولا لمجرد أنها فرضت من الخارج أى من جهة لا تتمتع بقبول لدى الناس[1].

ولكن يكون الرفض لاعتبار آخر وهو أن الإصلاح إذا نبع من داخل المجتمع فإنه سيكون أجدى وأنفع للمجتمع وأكثر تحقيقاً للمصلحة العامة لأفراده والتى يجب تغليبها على أى اعتبار.

ثالثاً: أن طريق الديمقراطية معروف ولا يحتاج وصفة من أحد[2] وهو فى رأينا مزيد من التلاحم بين الناس وحكوماتهم أى أن مزيداً من الديمقراطية هو الطريق الوحيد أمامنا لمنع فرض الديمقراطية، وهذا التلاحم بين الناس وحكوماتهم لا يكون إلا من خلال إعطاء الشعوب حقوقها وكرامتها ومن قبل حكامها أولاً.

---

١) كارو قيومجيان: الإصلاحات بين الرفض والقبول، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٤٧، الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٤، ص١٦.

٢) عوض الطبرى: الاصلاح وتفاؤل الساسة العرب، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٤٥، الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٢، ص١٠.

وفى ظل ديمقراطية حقيقية ستكتشف الدول التى تفرض مفهومها للديمقراطية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حجم المعارضة لسياستها والأنظمة التى تدور فى فلكها، ولذا فإن الديمقراطية الحقيقية هى التى يمكن أن تواجه بها محاولات فرض الهيمنة على المنطقة(١).

رابعاً: يجب استغلال الاهتمام العالمى بمسألة الديمقراطية وانتشارها فى العديد من بقاع العالم، كما يجب استثمار المطالب الداخلية بتحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية فى سبيل الوصول إلى الإصلاح السياسى الشامل، فالملاحظ أن هناك استجابة لما كان مرفوضاً من قبل(٢).

والحقيقة أن مسألة عدم فرض الديمقراطية وضرورة أن ينبع التحول الديمقراطى من الداخل يرتبط بفكرة السيادة، لكننا يجب أن نفرق بين إرادة الإصلاح واتجاهات الإصلاح أو جوانب الإصلاح أو كيفية الإصلاح.

وإرادة الإصلاح لابد أن تكون داخلية نابعة من المجتمع ذاته، فما لم تتجه إرادة المجتمع ذاته إلى التغيير فيستحيل أن يفرض عليه التغيير، وعلى العكس إذا أراد التغيير فلا تستطيع قوة أن تقف فى طريقه.

أما اتجاهات الإصلاح وجوانبه المختلفة وكيفية إحداثه فلا مانع من الاستعانة أو الاستفادة بكل تجارب الإصلاح الناجحة التى سبق إليها المجتمع الإنسانى. فنحن فى هذا الخصوص لا نبدأ من الصفر، وإنما نبدأ من حيث انتهى الآخرون ومع مراعاة أننا نأخذ من تجارب الآخرين ما يفيدنا ويلائم ظروفنا ويتوافق - وهذا هو الأهم- مع تقاليدنا وخصوصيتنا. فلا يفرض علينا اتجاه معين أو تجربة معينة بدعوى أنها تناسبنا.

١) الهامى المليجى: مشروع الشرق الأوسط الكبير وأبعاده، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٤، الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٥، ص١٢.
٢) صلاح الدين حافظ: مبارزات عربية أمريكية حول الديمقراطية، الأهرام العدد ٤٢٨٢١، الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٣، ص١١.

الإصلاح شأن داخلى:

إن فرض إصلاح بعينه سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً من الولايات المتحدة أو الدول الأوربية يجعل الحديث عن الاستقلال أو السيادة غير ذى معنى.

وهذا يستلزم منا أمران ضروريان:

١- أن يكون لدينا مشروعنا للإصلاح، نقترحه نحن[1] وننفذه نحن بأيدينا وبمواردنا ولا يمنع ذلك من أن نستلهم تجارب الآخرين فى الإصلاح، لكن هناك فرق بين الاستفادة من تجربة وبين فرض إصلاح معين.

٢- إذا أردنا نبذ أى تبعية فعلينا أن نستغنى عن المعونات والمساعدات والمنح الأجنبية أيًّا كان شكلها، لا أن تشكل لها وزارة وهيئات لتنظيمها والإشراف على الاستفادة منها.

---

١) عقدت العديد من المؤتمرات والمنتديات لاقتراح سبل الإصلاح:

- مؤتمر قضايا الإصلاح العربى. الرؤية والتنفيذ مارس ٢٠٠٤، والذى صدر عنه وثيقة الإسكندرية.

رغم أن هناك من انتقد تسييس مكتبة الإسكندرية لانعقاد مؤتمر لمن رشحته السلطة للاجتماع مع نظرائهم من العرب لصناعة خطاب بلاغى إصلاحى يواكب المبادرات الأوروأمريكية (نبيل عبد الفتاح: أشباح الإصلاح السياسى والخوف من الإرادة الشعبية، الأهرام العدد الصادر فى ١٩/٤/٢٠٠٤، ص٢٦.

- المؤتمر الأقليمى عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، صنعاء، يناير ٢٠٠٤.

- منتدى إصلاحى عقد فى المغرب فى الأسبوع الثانى من شهر أكتوبر عام ٢٠٠٤، وفيه عبر كولن باول صراحة بأن الإصلاحات لا يمكن أن تفرض من الخارج)، فى نفس الوقت عقد المنتدى الاستراتيجي العربى فى دبى من الفترة من ١٣-١٥ ديسمبر ٢٠٠٢ (وكان يعقد من قبل تحت مسمى «منتدى دبى الاستراتيجي») وقد بحث هذا المنتدى مستقبل العالم العربى عام ٢٠٢٠م، وتطور الأنظمة العربية عام ٢٠٢٠ والتحرك السياسى والديمقراطى والقضايا الأمنية عام ٢٠٢٠، ثم الاقتصاد والإصلاح الاقتصادى والتجارة البينية بين الدول العربية عام ٢٠٢٠ والتنمية البشرية بصفتها المحرك الأساسى للنمو الاقتصادى. ويعقد على هامش المؤتمر ورش عمل عن تعزيز الإصلاح السياسى والتحدى الديمقراطى والنظام الأمنى العربى والتبادل التجارى العربى (جريدة الرأى العام الكويتية العدد ١٣٦٩٠ الصادر فى ١٣/١٢/٢٠٠٤، ص٢٢).

فهذه المعونات والمساعدات لابد أن يرتبط منحها بأفكار إصلاحية لابد أن تصب فى النهاية فى مصلحة الجهة المانحة.

رأينا فى مسألة الخصوصية

من المبررات الهامة التى قبل بها من قبل الجهات الحكومية وحتى غير الحكومية لرفض مشاريع التغيير الأوربية والأمريكية، هو أن هذه المشاريع لا تراعى خصوصية المجتمعات العربية والإسلامية ولا تفهم واقعها وأن أهل مكة أدرى بشعابها. فهل معنى ذلك أن هذه المنطقة لا يفلح فيها إلا الكبت وقمع القوى السياسية، واستمرار العمل بالأحكام العرفية، وسيطرة السلطة التنفيذية على بقية السلطات، والتقييد على مؤسسات المجتمع المدنى بحيث لا تمارس إلا نشاطاً خيرياً، وجعل الأحزاب مجرد ديكور ديمقراطى واختزالها فى مجرد جريدة تصدر ولا يحق لها أن تحلم يوماً بالوصول للحكم؟.

ونرى أن الحديث عن الخصوصية له أكثر من زاوية:

أولاً: إذا كان المقصود بمراعاة الخصوصية بمعنى الثوابت الدينية والثقافية فإنه مما لا شك فيه أن المطلوب أن ينطلق التغيير من هذه الثوابت لا أن تمس.

فليس هناك دين من الأديان السماوية يدعو إلى التسلط أو الاستبداد أو الديكتاتورية وحكم الفرد، وليس هناك دين يدعو إلى الفساد والمحسوبية فكل الأديان السماوية تحض على الإصلاح.

ولكن لا يمكن رفض التغيير والإصلاح والإبقاء على أوضاع فاسدة بدعوى مراعاة

الخصوصية[1]، ولا يمكن التمسك بالتقاليد البالية لمجرد الالتفاف على مطلب الإصلاح[2].

وفى نفس الوقت فإن منطقتنا لها تاريخ طويل مع الحضارة بينما البيئة الأمريكية مثلاً لم تتشكل سوى منذ نحو قرنين من الزمان دون أى امتداد حضارى، فأنى لقيمها أن تسود؟ فضلاً عن أنه بنظرة فاحصة للانتخابات الأمريكية يتبين أنها يسيطر عليها جماعات الضغط ومراكز المال والشركات الكبرى وبالتالى فإن نتائجها تعبر عن مصالح هذه الجهات أكثر مما تعبر عن إرادة جموع الأمريكيين[3].

ثانياً: إذا كان المقصود من الخصوصية مراعاة تفاوت الدول المخاطبة بمشروع الشرق الأوسط الكبير (الواسع) فى نظمها السياسية ومدى وتاريخ التطبيق الديمقراطى، فإنه لا يمكن الاستناد إلى فكرة الخصوصية واختلاف هذه الدول فى واقعها السياسى إلى تأجيل الإصلاح. فلا يجب الاحتماء أو التترس ببقية الدول العربية لتدعى الدول الأكثر تقدماً فى الجانب الإصلاحى السياسى أن حالها أفضل

١) خليل العنانى: الشعوب العربية ومسألة الإصلاح: دور مفقود أم تغييب مقصود؟ جريدة الأهرام العدد ٤٣٩٠٣ الصادر فى ٢٠٠٥/٥/٢٤، ص٢٦.
عكس ذلك الرأى د. عمرو حمزاوى: خطابات الإصلاح فى العالم العربى فقه اللحظة الاستثنائية وغياب اليسار وحديث الخصوصية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام العدد ٤٢٩٠٣ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٢٤، ص٢٦، حيث يرى استخدام حديث الخصوصية بواسطة بعض الحركات الدينية لاضفاء هالة من القداسة واحتكار الحقيقة= =المطلقة على رؤاهم الذاتية حول الدولة والمجتمع واستبعاد تصورات أخرى، ويرفض ذلك مدعياً أن مراحل تطور الحياة البشرية فى الشرق والغرب تتشابه وتتقاطع وتختلف فى لحظات بعينها، ويرى أن وقائع التاريخ لا تعرف إلا متغيرات دينية وثقافية تتغير معانيها ووظائفها بتبدل أحوال المجتمع سياسياً، فالأصل عنده أن الخصوصية الدينية والثقافية لا ترتكز على شواهد موضوعية وإنما تنبنى على رؤية معكوسة لترابطات الدين – الثقافة- المجتمع بجعل الأول والثانى مهيمنين على الأخير (المجتمع) وأن التأكيد على الخصوصية لا ينتج عنه – فى رأيه – سوى تمييع معايير الإصلاح.

٢) د. سليمان عبد المنعم: فكر الإصلاح أشواقه واشواكه، الأهرام العدد ٤٢٨٠٣، الصادر فى ٢٠٠٤/٢/١٤، ص١٣.

٣) د. فؤاد زكريا: ملاحظات حول مشروع الشرق الأوسط الكبير، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٦٧ الصادر فى ٢٠٠٤/٤/١٨، ص١٠.

وبالتالى ليس عليها التقدم بعمل شئ حتى تصل بقية الدول العربية إلى مستواها فى الإصلاح.

ولقد رفض البعض أصلاً مسألة الخصوصية مدعياً أن هناك معايير إصلاح عالمية تأثرت بما حدث فى الغرب وذاعت وشاعت فى العالم كله[1].

الفرع الثانى
وتيرة الإصلاح الديمقراطى ورأينا فى مسألة التدرج

وتيرة الإصلاح ومدى ضرورة الحديث عن التدرج:

تعالت الأصوات التى تطالب بعدم تسريع وتيرة الإصلاح خشية زعزعة الاستقرار وانفلات الأوضاع إذا تم الإصلاح دفعة واحدة، وفى ذلك ترديد لما سبق أن قاله «دوفرين» سفير بريطانيا فى الأستانة ومندوبها فوق العادة فى مصر فى تقريره المكلف بإعداده عن الإصلاح السياسى فى مصر بتكليف من بريطانيا وذلك فى نهاية القرن التاسع عشر، حيث قال عن الحكم الدستورى فى مصر «إنه لا يأمل أن تتمتع به مصر إلا تدريجياً...» «إذ أن النظام الدستورى لا يستقر فى أرض إلا إذا نما فيها ببطء وتدرج مع الزمن، خصوصاً فى بلد كمصر، ليس فيه أثر للحرية الدستورية...»[2].

وهذا القول من المستعمر يجب ألا تردده بعض النخب المصرية[3] لأنه يكذبه

---

١) صلاح الدين حافظ: الأهم برنامج زمنى لتنفيذ الاصلاح الديمقراطى، جريدة الأهرام، العدد ٤٢٩٠٥، الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٢٦، ص١١.

٢) مصطفى إمام: الإصلاح السياسى: حديث لا يجوز عن مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام العدد ٤٢٨٦١ الصادر فى ٢٠٠٤/٤/١٢، ص٢٣.

٣) هذا ما ردده رئيس الوزراء المصرى فى زيارته لواشنطن فى مايو ٢٠٠٥ عن عدم النضج السياسى حتى تطبق الديمقراطية الكاملة، (سلامة أحمد سلامة: النضج المتأخر الأهرام العدد ٤٣٢٦٥ الصادر فى ٢٠٠٥/٥/٢٤، ص١٠).
وهذا ما ذكره البعض من أن المنطقة لم تتهيأ فكريا للتعامل مع آليات النظام الديمقراطى: محمود ياسر رمضان: إصلاح الداخل فى مواجهة الخارج، مجلة الديمقراطية ع١٣، يناير ٢٠٠٤، ص١٢٧، وما بعدها.

تاريخ مصر التى كانت أول دولة فى التاريخ توحد فيها المجتمع فى شكل دولة مركزية منذ أكثر من ستة آلاف سنة. وفى التاريخ الحديث وطبقاً للقانون الأساسى الصادر فى عام ١٨٣٧ يعرف هذا البلد نظاماً دقيقاً لمراجعة حسابات الحكومة بواسطة ديوان تفتيش الحسابات، ويعرف مجلساً استشارياً أنشأه الخديوى بموجب لائحة ١٨٦٦ يتناسى أصل نشأته ويقف فى وجه الخديوى والحكومة ويرغمهما على تقديم دستور سمى باللائحة الأساسية يعترف بسلطات فعلية للمجلس.

ووقف الشعب المصرى مناصراً ثورة ١٩٥٢ لأجل تحقيق مبادئها الست ومنها إقامة حياة ديمقراطية سليمة، وتظاهر مؤيداً للرئيس محمد نجيب ومنحازاً لعودة الحياة الديقراطية.

شعب هذه بعض ملامح تاريخية هل نستكثر عليه الآن فى القرن الحادى والعشرين قيام نظام ديمقراطى سليم، ونطالب بالتمهل فى منحة جرعات الديمقراطية حتى يستوعبها!!.

إن هذه الدعوات للتدرج فى التحول الديمقراطى إنما هدفها الحفاظ على مراكزها وإبقاء للحال على ما هو عليه.

إن الزعم بأن الإصلاح السياسى بدأ منذ فترة طويلة وأنه خلال عشرين سنة الماضية تم تشريعه خاصة فى نطاق حقوق وحريات الأفراد غير صحيح.

والمقصود من هذا الزعم هو الإيحاء بأن الإصلاحات الشكلية منذ المجلس القومى (الحكومى) للمرأة والمجلس القومى (الحكومى) لحقوق الإنسان نابعة من الداخل وأنها ليست تنفيذاً للمطالب الأوربية والأمريكية. والحقيقة أن مثل هذه المجالس سواء فى مصر أو إجراءات أخرى شكلية فى دول عربية أخرى لم تظهر إلا بعد طرح المبادرات الأوربية والأمريكية.

=راجع أيضا: د. هالة مصطفى: تحقيق الديمقراطية ليست بالمهمة السهلة، حيث ترى أن الأنماط الثقافية الغالبة (فى دول المنطقة) لا تعد مواتية لتطوير وتغذية ثقافة سياسية تعلى من شأن الحقوق والحريات المدنية والفردية اللازمة لممارسة الديمقراطية (الأهرام العدد ٤٢٩٠١ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٢٢، ص١٠).

فتشكيل هذه المجالس موجه للدول الغربية صاحبة المبادرات، ويقصد بها الايحاء بأننا على طريق الاصلاح الذى يجب أن يتم على خطوات وإلا أدى إلى الفوضى، وأن هذا الإصلاح لابد أن ينبع من الداخل ولكن على مراحل.

والحقيقة أن هذا الأسلوب منتقد لأن يعطى شرعية للمبادرات الخارجية للإصلاح وفيه إيحاء بأن مبدأ فرض الإصلاح مقبول، وأن المشكلة التى يتم التفاوض بشأنها هى وتيرة الإصلاح[1].

ولا يقبل الحديث عن أن الضغوط الداخلية والخارجية مرفوضة، فإذا كانت الضغوط الخارجية مرفوضة احتراماً لسيادة الدولة، فإن الضغوط الداخلية شرعية، وذلك أن الإصلاح مطلب شرعى للأمة والتى هى مصدر السلطة، فلا يعد ممارستها لسلطتها ضغطاً مرفوضاً.

إن الإصرار على خفض وتيرة الإصلاح والاكتفاء بكونه إصلاحاً جزئياً الهدف منه امتصاص الغضب من استمرار الجمود السياسى، فى ظل أزمة اقتصادية نتيجة الفساد والحفاظ على مصالح ومواقع الصفوة الحاكمة.

وقد تلجأ النظم الحاكمة إلى تغيير مواقع الأشخاص للتخفيف من عنفوان النقد الاجتماعى وقد يصل الأمر إلى تغيير بعض الوجوه دون تغيير السياسات.

وكل هذا لا يحقق المطلوب من التحول الديمقراطى.

---

١) نبيل عبد الفتاح: أشباح الإصلاح السياسى والخوف من الإرادة الشعبية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية، الأهرام العدد ٤٢٨٦٨ الصادر فى ٢٠٠٤/٤/١٩، ص٢٦.

الفرع الثالث

المراقبة الدولية للانتخابات والشأن الداخلي

دعا الرئيس الأمريكي في أكثر من مناسبة إلى أن تتم رقابة دولية على الانتخابات الرئاسية في مصر في سبتمبر ٢٠٠٥، واستندت غالبية الآراء التي رفضت هذه الدعوة إلى «رفض المصريين لأي شبهة لوضع بلادهم تحت أي نوع من التدخل والوصاية الدولية أو شبهة العجز عن إدارة الإصلاح السياسي الداخلي»[١].

بينما أيد البعض الآخر هذه المراقبة الدولية للانتخابات خشية ادعاء البعض بعدها بعدم شرعيتها أو عدم الاعتراف بنتائجها مما يستلزم «مواءمة بين متطلبات نزاهة الانتخابات وبين الحفاظ على السيادة الوطنية» وإن الذين يعارضون الرقابة الدولية يخلطون بينها وبين الضغوط الدولية رغم ما بينهما من فروق[٢].

والحقيقة أن الرقابة الدولية على الانتخابات ليس فيها أي اعتداء على السيادة الدولية، ذلك أنها لا تتم إلا بموافقة الدولة، كما أنها لا تشكل ضغوطاً دولية وإنما تكون من جهات محايدة كالأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية، وإذا أخلصت النوايا في اتجاه نزاهة الانتخابات فإنه لا يضير الدولة شيء من السماح بها بل إن رفضها هو الذي يوحي للعالم الخارجي بأن إدعاءات تزوير الانتخابات في محلها.

والحقيقة أن البديل لذلك ولقضية النزاهة المطلوبة أن تجرى الانتخابات كاملة تحت إشراف القضاء بشرط تلافي السلبيات التي مرت بها التجارب الانتخابية السابقة تحت إشراف القضاء، وأن يتحقق للقضاء الاستقلال الكامل عن السلطة التنفيذية سواء فيما يتعلق بجعل ميزانية القضاء ميزانية مستقلة، أو فيما يتعلق بعدم تبعية التفتيش القضائي لوزارة العدل.

---

١) د. محمد السيد السعيد: مصر ليست أوكرانيا، الأهرام العدد ٤٣٢٦٧ الصادر في ٢٠٠٥/٥/٢٣، ص ١٠.

٢) محمد السعدني: الكل مسئول: الأهرام العدد ٤٣٢٦٧ الصادر في ٢٠٠٥/٥/٢٣، ص ٦.

وعلى ذلك فإن الإشراف الفعلى المباشر على الانتخابات من شأن القضاء، ولا يسمح بممارسته لأى جهة خارجية، فالإشراف الخارجى هو الذى يعد تدخلاً أجنبياً، وتدخلاً فى سيادة الدولة.

وفرق بين هذا الإشراف الفعلى المباشر وبين مراقبة أو متابعة الانتخابات وهو ما تقوم به جهات داخلية أو خارجية لا تتدخل فى إدارة الانتخابات ولكنها تراقبها وتلاحظها وتقارن بينها وبين المعايير الدولية المطبقة والمعترف بها لنزاهة الانتخابات والمسلم بها فى دول العالم المتحضرة.

وقد أعترف السفير البريطانى فى القاهرة بأن الانتخابات الأخيرة فى بريطانيا (التى فاز فيها تونى بلير رئيس الوزراء للمرة الثالثة على التوالى) شهدت وجود «مراقبين دوليين فى بريطانيا قدمت لهم الحكومة البريطانية كل التسهيلات». وعلى ذلك فإن الأفضل السماح بوجود المراقبين الدوليين[1].

إذا أردنا الحديث عن انتخابات نزيهة وشفافة.

١) سلامة أحمد سلامة: (زاويد من قريب) النضج المتأخر، جريدة الأهرام العدد ٤٢٢٦٨ الصادر فى ٢٤/٥/٢٠٠٤، ص١٠.

خاتمـــة

لم يحظ موضوع بالتناول فى الفترة الأخيرة كما حظي موضوع الديمقراطية، وإذا كان الحديث عن الديمقراطية باستمرار باعتبارها مطلباً شعبياً تتحقق من خلاله الحرية السياسية والحرية الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية والأمن والولاء والانتماء، فإن الدول الغربية رأت فى تحقيق الديمقراطية فى المنطقة ما يحقق مصالحها، فوضعت مشروعا لإصلاح «الشرق الأوسط الكبير» استند على ما ورد فى تقريرى التنمية البشرية فى العالم العربى لعامى ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، واللذين بينا أن مشاكل المنطقة ترجع للنواقص الثلاث (الحرية ـ المعرفة ـ تمكين النساء).

وربط مشروع الشرق الأوسط الكبير بين الإرهاب الذى يحدث فى العالم وبين هذه النواقص الثلاث، وما تؤدى إليه من بطالة وتدنى مستوى المعيشة وتخلف وعدم تكافؤ فرص والبعد عن المشاركة السياسية، فاستند المشروع إلى أن غياب الديمقراطية عموماً يؤدى إلى الإحباط واليأس مما يدفع الشباب إلى أن يصب غضبه على العالم أجمع.

وعلى ذلك شكل التحول الديمقراطي والنمو الاقتصادى والحراك الاجتماعى الهدف المعلن للمشروع باعتبارها وسائل للوقاية من التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير الشرعية.

وقد بدأ المشروع بمبادرة أمريكية تلتها مبادرة أوربية ثم تم عرض المشروع على قمة الثمانى فى «سى لاند» بولاية جورجيا الأمريكية فى يونيو ٢٠٠٤ ثم عهد إلى حلف شمال الأطلنطى لتنفيذه، باعتبار أن المشروع يتعلق بالدرجة الأولى بأمن الدول الغربية.

ولقد تضمن المشروع فى وسائل تنفيذه الاعتماد على منظمات المجتمع المدنى إلى جانب الحكومات مع ما يمكن أن يؤدى إليه من تأليب الشعوب على حكامها.

وهو فى ذلك يماثل التحول الذى تم فى أوربا الشرقية ومهد لها الانضمام إلى الاتحاد الأوربى، إلا أن الدول الداعمة للتحول فى أوربا الشرقية لم تقتصر على الدعم

المادى وإنما ركزت على تكوين القدرات الذاتية للدول المعنية كما أن العوامل الخارجية للتحول فى أوربا الشرقية كان دورها محدوداً.

وفوق أن المشروع (الشرق الأوسط الكبير) لم يؤخذ فيه رأى الدول المعنية به فإنه أوجد حلاً واحداً لكل دول المنطقة ولم يراع التنوع والاختلاف فيما بينها، كما أنه يحمل المنطقة أخطاء نفر من المحسوبيين على الإسلام ويقصر الإرهاب على العرب والمسلمين ويتغاضى عما يرتكب ضد المسلمين من إرهاب الدولة فى فلسطين والعراق، كما أن المشروع اقتصر على دول الشرق الأوسط بينما توجد دولاً أخرى فى أمريكا اللاتينية وغيرها تعانى من نفس الأوجاع ولم يفرض عليها مشروع مثل الشرق الأوسط الكبير لكونها ليس بها بترولاً ولا توجد بها إسرائيل.

ولقد عبرت المواقف الرسمية لدول المنطقة عن رفضها لمشروع نشر الديمقراطية إما بدعوى الظروف الاستثنائية الخطرة التى تمر بها المنطقة وبالتالى خطورة التحول الديمقراطى المفاجئ وما يمكن أن يؤدى إليه من فوضى، أو بأن السماح بالديمقراطية سيؤدى إلى أن تقفز التيارات الإسلامية إلى السلطة ثم تنقلب على الديمقراطية فيما عرف بديمقراطية القنطرة.

ولقد وضح أن مشروع الشرق الأوسط الكبير إن هو إلا تطبيق لاستراتيجية أمريكية بدأت منذ فترة لفرض الديمقراطية، وإن كان الادعاء دوماً بضرورة الحرص على أن ينبع التغيير من الداخل. ولكن التفسير الأمريكى لأن يحدث التغيير من الداخل يعنى من داخل قوى المجتمع من المعارضين والناشطين الديمقراطيين وكافة مؤسسات المجتمع المدنى مع تقديم الدعم الأمريكى والأوروبى اللازم لهذه المؤسسات سواء الدعم المادى عن طريق المنح والمساعدات التى تقدم لهذه الجهات أو الدعم المعنوى بمقابلة قياداتها واستقبالهم فى العواصم الغربية، ومن جانب آخر الضغط على الحكومات بربط المساعدات الاقتصادية والأمنية لهذه البلدان مع حجم الإصلاح الديمقراطى وبالطبع الذى يحقق المصالح الغربية، مع التعاون فى إيجاد البيئة اللازمة لذلك وتأهيل جيل من الدبلوماسيين الغربيين الذى يعرفون المنطقة ويتقنون لغتها لإدارة التغيير المنشود فى شكل نوع من النصح والمشورة لزعماء المنطقة.

واتباع وسائل الترغيب والترهيب المختلفة سواء بفتح مناطق للتجارة الحرة مع هذه الدول أو عن طريق برامج صندوق النقد والبنك الدوليين.

وقد تدرج الأساس الذى اعتمدت إليه استراتيجية الولايات المتحدة فى فرض الديمقراطية من مذهب الاحتواء أو ترويض الأمم، والذى يعنى فرض القيم الأمريكية كقيم عالمية يجب أن تسود العالم، إلى مبدأ المواجهة المباشرة والذى يقوم على اعتبار أن العالم الإسلامى عالم فاشل منهزم يكن الكراهية للعالم الغربى المنتصر مما ولد الإرهاب والذى يلزم لمواجهته اتباع أسلوب التخويف ثم محاولة التغيير نحو الديمقراطية ولو باستخدام القوة. وقد تزامن ذلك مع ظهور نظرية صدام الحضارات التى انتهت إلى تحول مصدر التهديد للعالم الغربى من المد الشيوعى إلى الإرهاب الإسلامى بسبب عدم الاستقرار والفقر والحرمان الاقتصادى.

ولقد وضح التوجه الأمريكى فى بداية الولاية الثانية للرئيس جورج بوش فى التحول من الحرب على الإرهاب إلى الحرب على الطغيان، من أجل إشاعة الحرية فى كل أنحاء العالم والتى تستند عليها الحرية فى أمريكا ذاتها. وأعلنت الولايات المتحدة أن استراتيجيتها أصبحت محاولة إزاحة الأنظمة الاستبدادية فى المنطقة لنشر الديمقراطية بدلاً من مساندتها لهذه الأنظمة خلال الفترات السابقة حفاظاً على الاستقرار بالمنطقة فلم يحقق ذلك السلام للولايات المتحدة. وأكدت على أن أمن الولايات المتحدة لا ينحصر توفيره فيما يجرى داخلها إنما بما يجرى داخل حدود الآخرين بما يبرر لها التدخل فى شئون الغير - حسب زعمها - وبررت لنفسها إمكانية استخدام كافة وسائل التأثير بما فيها استخدام وسائل القوة العسكرية «لتحرير» الشعوب من حكامها ونشر الديمقراطية، والضغط على الحكومات بإعلان أن علاقة الولايات المتحدة بالحكومات ستكون حسب تعامل هذه الحكومات مع شعوبها.

ويتعارض فرض الديمقراطية مع مفهوم سيادة الدولة بالمعنى المتعارف عليه باعتبار الأمة منبع كل السلطات فى الدولة ولا يبرر ذلك حتى الظروف التى طرح فيها المشروع من نشوء ظاهرة العولمة وظهور الشركات متعددة الجنسيات

والمنظمات عابرة القوميات ونشوء سياسة عالمية جديدة تشكل تحدياً للنظرية الكلاسيكية للدولة.

نتائج الدراسة:

أولاً: إذا كان مشروع الشرق الأوسط الكبير قد قيل به أساساً لتحقيق الديمقراطية فى المنطقة بهدف حسر الإرهاب الصادر من المنطقة وتقليم أظافره وتجفيف منابعه، فإن هذا المشروع لم يحقق هدفه فالملاحظ هو تزايد أعمال العنف فى المنطقة والتى يسميها الغرب إرهاباً والحالة العراقية خير مثال على ذلك. كما أن الملاحظ هو تزايد كراهية شعوب المنطقة للولايات المتحدة لتدخلها فى شئونها بدعوى تحقيق الديمقراطية.

ثانياً: تلاحظ فى شأن تحقيق الديمقراطية أنه لو كانت الدول الداعمة لمشروع الشرق الأوسط الكبير تريد فعلاً تخليص المنطقة من مشكلات الفقر والبطالة والأمية وغيرها، فكان يمكنها أن تمول مشروع مساعدات على غرار مشروع مارشال الذى أعاد بناء أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، فلو تم ذلك لتحققت بالفعل مصالح شعوب المنطقة ولحسنت تلك الدول صورتها أمام الشعوب العربية بدلاً من اختزال المسألة فى مجرد حرية التعبير وتأليب الشعوب على حكامها ومحاولة خلخلة النظم السياسية فى المنطقة.

ثالثاً: إن المشروع ركز على تغيير العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية وتنحية الدين وكرس أسوأ ما فى العولمة، فبدلاً من تقديم التكنولوجيا والمساعدة فى المشروعات العملاقة ركز على الإعلام والسماوات المفتوحة وثقافة الفساد وسياسة الإلهاء.

رابعاً: أهمل المشروع معالجة اختلال معدلات توزيع الثروة بل إنه كرس هذا الاختلال بتشجيع الخصخصة والتركيز على اقتصاديات السوق وإهمال الجانب الاجتماعى، رغم أن هناك تيارات دينية معتدلة اكتسبت وجودها فى الشارع

السياسى بعمق تجذرها الاجتماعى ونشاطها إبان الكوارث أيام الزلزال أو الحرب على البوسنة والهرسك أو العراق.

خامساً: تبين أن تحقيق الديمقراطية الحقيقية فى المنطقة لا يحقق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه من الممكن أن تأتى الديمقراطية بأشد خصوصها من التيارات الإسلامية إلى سدة الحكم. فالثابت مثلاً أن الديمقراطية كمبرر لغزو العراق لم يأت إلا بعد فشل حجة أسلحة الدمار الشامل، وإنما قيل به كواجهة لإقناع العالم والرأى العام الأمريكى الذى قد لا يتقبل البعض منه تبرير الغزو بالسيطرة على مراكز النفط والمحافظة على تفوق إسرائيل.

بيد أن المشرف على مسألة الدمقرطة فى حكومة بوش هو وزير إسرائيلى سابق ويدعمه أصدقاء إسرائيل فى الولايات المتحدة.

إن الرغبة الحقيقة هى بناء الإمبراطورية الأمريكية التى تتحرك زحفاً ولو بالقوة الناعمة، إيماناً من المحافظين الجدد أن التبشير بالديمقراطية فى العالم رسالة سماوية أنيطت بالولايات المتحدة كإمبراطورية ليبرالية ديمقراطية وهي الوريث الطبيعى للإمبراطورية البريطانية لتخليص الشعوب من حكامها المستبدين.

ووضح ذلك من مشاهد التدخل الأمريكى لفرض الديمقراطية حتى قبل الحرب على العراق سواء فى اليابان أو ألمانيا أو الفلبين وحتى فى مصر بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

سادساً: إن الجرائم التى ارتكبت فى احتلال العراق بقتل المدنيين ثم بعد الاحتلال سواء فى الفلوجة أو تعذيب المعتقلين فى سجن أبو غريب أو معسكر الاعتقال فى جوانتامو ثم إقدام الولايات المتحدة على إجراء الانتخابات فى العراق فى ظل الاحتلال ثم تكريسها للطائفية، كل ذلك يؤدى إلى فشل النموذج العراقى للديمقراطية الذى أرادته الولايات المتحدة نموذجاً يحتذى به فى الشرق الأوسط رغم محاولات ترويض الشخصية وتغيير القيم سواء بمحاولة تغيير نظم التعليم والمقررات الدراسية أو الهيمنة على وسائل الإعلام، ثم كان حل الجيش والشرطة وتدمير البنية التحتية

وتفكيك القدرات الصناعية والعلمية المتطورة نسبياً وإلغاء سلطة الدولة لتحل الفوضى وإرهاق شعب العراق كمبرر لبقاء الاحتلال لأطول فترة ممكنة، فالهدف هو السيطرة والهيمنة وتحقيق الإمبراطورية وليس الديمقراطية والحرية.

سابعاً: الغريب أن الحرب على العراق ومساندة إسرائيل يتم تلبيسها فى ثياب المسيحية الصهيونية التى بشر بها اليمين المتطرف فى الولايات المتحدة، فأعلنت حرباً صليبية وإن كان الادعاء دوماً بأنها غير موجهة ضد الإسلام.

ثامناً: لاشك أن التمويل الأجنى يؤثر على تحقيق الديمقراطية فى مصر، سواء كان فى شكل مساعدات مادية أو معنوية. لهيئات المجتمع المدنى، أو فى شكل منح لمراكز أبحاث مصرية تحصل بها الدولة الأجنبية على كل دقائق الأمور فى البلاد وتؤثر فى القرار المصرى، كما يرتبط منح هذه المعونات بتقبل أفكار معينة تصب فى مصلحة الجهة المانحة. كما يؤثر التمويل الأجنبي أيًّا كان مصدره بصورة مباشرة، إذا وجه إلى الدعاية الانتخابية بما يؤثر على إرادة الناخب أو المرشح ويؤدى إلى افراز عناصر برلمانية موالية للغرب تتبنى أفكاره داخل مجلس الشعب.

ولا شك أن حظر الحصول على التمويل الأجنبي، وإلزام المرشح بتقديم إقرار للذمة المالية يتم فحصه بواسطة اللجنة المشرفة على الانتخابات، وتحديد سقف معين للإنفاق على الحملة الانتخابية والتى يقدر القانون وجهتها من شأنه علاج ظاهرة التمويل الأجنبي.

تاسعاً: أن التداول السريع للسلطة يظل الأساس الديمقراطى الهام مع قبول نتائج الديمقراطية أيًّا كانت، فلا علاج للديمقراطية إلا بمزيد من الديمقراطية، وذلك أيًّا كان الاتجاه الذى يصل للحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة، أى ولو كان الاتجاه الإسلامى أو القومى طالما التزم بمعايير الديقمراطية. فلابد أن يترك الحكم النهائى للشعب ويتم احترام إرادته،

فهو الذى يمكنه أن يحكم على سلامة اختياره من عدمه، ويمكنه إلا يعيد انتخاب ممثلى هذا الاتجاه مرة أخرى.

عاشراً: لا يمكن القبول بفرض التغيير فى نظم الحكم أو فى التدخل فى العلاقة بين الحكام والمحكومين فيما عرف بـ «الدمقرطة»، ولا يمكن القبول بديمقراطية العلب الجاهزة التى لا تراعى تجارب الشعوب فالمنطقة العربية غنية بثقافتها وحضارتها ونمط حياتها الذى تعتز به، فلا يجب فرض نمط ديمقراطى معين عليها، وإنما يجب مراعاة خصوصية المنطقة. لكن يجب ألا يكون الاستناد إلى الخصوصية مبرراً لتأجيل التحول الديمقراطى، ولا الإبقاء على الأوضاع الفاسدة أو الالتفاف على مطلب الإصلاح. أما إذا كان المقصود بمراعاة الخصوصية الثوابت الدينية والثقافية فهى بلا شك أمور يجب أن ينطلق منها التغيير لا أن يمس بها.

أحد عشر: إن تحقيق الديمقراطية لشعوبنا هو الطريق الوحيد أمامنا لمنع فرض الديمقراطية علينا من الخارج، ومنع التدخل فى شئوننا. فتحقيق الديمقراطية هو الخطوة الأولى والهامة فى تحقيق الأمن القومى العربى، بحيث يتم من خلالها تحقيق التلاحم بين الحكام والمحكومين بما لا يسمح بأى تدخل أجنبى.

ثانى عشر: حتى يمكننا رفض الإصلاح من الخارج لابد أن يكون لدينا مشروعنا للإصلاح الذى ينبع من بيئتنا، ويراعى ظروفنا وننفذه بأيدينا وبمواردنا، وإلا كان الحديث عن الاستقلال أو السيادة غير ذات معنى.

ثالث عشر: إن مشروعنا لتحقيق الديمقراطية ليس هناك ما يمنع من أن يستثمر الصحوة الديمقراطية سواء محلياً أو دولياً، ولا مانع من الاستفادة من كل تجارب الإصلاح الديمقراطى الناجحة، إضافة إلى التراكمات الموجودة فى تاريخنا السياسى.

رابع عشر: لا يمكن قبول دعوات التدرج وعدم تسريع وتيرة الإصلاح تحت زعم الخشية من زعزعة الاستقرار وانفلات الأوضاع، أو لأن شعوبنا لم تنضج سياسيا بعد. فهذه دعاوى تصدر من المستفيدين من الأوضاع القائمة للحفاظ على مراكزهم. كما لا يمكن قبول دعاوى أن الإصلاح بدأ من فترة طويلة للهروب من استحقاقات التغيير.

خامس عشر: لابد أن يتم الإشراف الكلى والكامل والمباشر للقضاء على الانتخابات ضمانة لنزاهتها، على أن يتحقق للقضاء نفسه الاستقلال الكامل عن السلطة التنفيذية. ولا يتنافى ذلك مع قبول حضور مراقبين دوليين من جهات محايدة، كالأمم المتحدة أو الاتحاد الأوربى أو جامعة الدول العربية، فهؤلاء لا يشرفون على الانتخابات وإنما يراقبونها ويلاحظونها فقط للمقارنة بينها وبين المعايير الدولية المطبقة والمعترف بها لنزاهة الانتخابات والمسلم بها فى دول العالم المتحضرة، وأيضاً لتلافى الاختلاف على مدى نزاهة الانتخابات.

أهم المراجع

أولاً: المراجع العامة:

١. رأفت فودة (دكتور): الموازنات الدستورية لسلطات رئيس الجمهورية الاستثنائية فى دستور ١٩٧١، (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.

٢. صبحي عبده سعيد (دكتور): شرعية السلطة والنظام فى حكم الإسلام (دراسة مقارنة) ١٩٩٩، دار النهضة العربية.

٣. فؤاد محمد النادى (دكتور): مبادئ نظام الحكم فى الإسلام، ط١، ١٩٩٩، كلية شرطة دبى.

٤. محمد حسنين هيكل: الأمبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق، ط٢، ٢٠٠٣، دار الشروق.

ثانياً: البحوث والمقالات المتخصصة:

١. أحمد المجدوب (دكتور) وآخرون : التمويل الأجنبى للجمعيات، جريدة الميدان العدد ٥٩٤ الصادر ٣/٣/٢٠٠٥، ص٧.

٢. أحمد بشارة (دكتور): مبادرة الشرق الأوسط الكبير: التقييم والفرض، جريدة القبس العدد ١١٠٥١ الصادر فى ١٨/٣/٢٠٠٤.

٣. أحمد بشارة (دكتور): مبادرة الشرق الأوسط الكبير، التعريف والدوافع: جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٥٠، الصادر فى ١٧/٣/٢٠٠٤، ص١٩

٤. أحمد طه محمد (السفير): مبادرات الإصلاح كبرامج معونات، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٧٥، الصادر فى ٢٦/٤/٢٠٠٤، ص١٠.

٥. أحمد عبد المعطى حجازى: شخصية المصريين ومشروع الأمريكان، الأهرام العدد ٤٢٨٢١ الصادر فى ٣/٣/٢٠٠٤، ص١٣.

٦. أسامة الغزالى حرب (دكتور): إعادة بناء العالمين العربى والاسلامى، مجلة السياسة الدولية العدد (١٥٧) يوليو ٢٠٠٤ المجلد ٣٩ ص ٦ وما بعدها.

٧. أسامة سرايا : الشرق الأوسط الكبير كما نفهمه، جريدة الاهرام العدد ٤٢٨١١ الصادر فى ٢٢/٢/٢٠٠٤، ص١١.
٨. أسامة عبد العزيز وآخر : «اكتساح التيار الدينى وتراجع التوجه الليبرالى : الأسباب والدوافع» جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٤٤ الصادر فى ٣٠/٤/٢٠٠٥، ص٨.
٩. السيد أمين شلبى (دكتور) : «الشرق الأوسط الكبير» وجهة نظر أوربية، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٢١ الصادر فى ٣/٣/٢٠٠٤، ص١٢.
١٠. ـــــــ : تطور المفاهيم حول الشرق الأوسط الكبير، جريدة الاهرام العدد ٤٢٨٥٦، الصادر فى ٧/٤/٢٠٠٤.
١١. السيد عليوة (دكتور) وآخرون : التمويل الأجنبى للانتخابات وأمن الوطن، تحقيق أجراه نصرى عصمت نشر بالأهرام العدد ٤٣٢٤٤ الصادر فى ٣٠/٤/٢٠٠٥، ص٢٢.
١٢. السيد يس : الأبعاد الثقافية للتغيير العالمى الشامل. جريدة القبس الكويتية العدد رقم ١٠٩٠١ الصادر فى ١٦/١٠/٢٠٠٣م ص ٨.
١٣. ـــــــ : الدبلوماسية الأمريكية فى مواجهة الرفض العالمى، جريدة الأهرام العدد ٤٣٠٨٨، الصادر فى ٢٥/١١/٢٠٠٤، ص١٢.
١٤. ـــــــ : الرؤية الاستراتيجية المطلوبة، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٩٥ الصادر فى ١٦/٥/٢٠٠٤، ص١٢.
١٥. ـــــــ : الصفقة الشاملة، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٢٩، الصادر فى ١١/٣/٢٠٠٤، ص١٣.
١٦. السيد يس : الهيمنة الأمريكية وترويض الشخصية القومية، جريدة الأهرام العدد ٤٢٥٧٧، الصادر فى ٣/٧/٢٠٠٣، ص١٣.
١٧. ـــــــ : الوصاية الأمريكية فى الشرق الأوسط الكبير، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٢٣ الصادر فى ١٨/٢/٢٠٠٤، ص٨).

١٨. السيد يس: تشريح المشروع الأمريكى، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٣٨ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٥، ص١٢.
١٩. ــــــ: فن إقناع الذات بأفكار هشة مشكوك فيها وخاطئة، جريدة الأهرام العدد ٤٣١٥٨، الصادر فى ٢٠٠٥/٢/٣، ص١٢.
٢٠. ــــــ: ما مشروعية التدخل الأمريكى، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٣٠ الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٦، ص٨.
٢١. إلهامى المليجى: مشروع الشرق الأوسط الكبير وأبعاده، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٤ الصادر في ٢٠٠٤/٢/٢٥م، ص١٢.
٢٢. أمين محمد أمين (دكتور): قمة الإصلاح من الخارج، الأهرام العدد ٤٢٩١٦ الصادر ٢٠٠٤/٦/٦، ص٨.
٢٣. أيمن فاروق: مراقبة العملية الانتخابية لمصلحة من؟ جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٤٤، الصادر فى ٢٠٠٥/٤/٣٠، ص٢٢.
٢٤. باهر السليمى - بلال الدوى: المنحة القذرة، جريدة الميدان العدد ٥٩٥ الصادر فى ٢٠٠٥/٣/١٠، ص٣.
٢٥. جاك استرو: الشراكة لأجل الإصلاح فى العالم العربى، عام على تحرير العراق: قراءة فى التحديات، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٥٥ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٢٢ ص٢٠
٢٦. جمال سلامة على (دكتور): استحضار التاريخ وتغييب الجغرافيا، جريدة الاهرام العدد ٤٢٨٢٨ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٠، ص١٢.
٢٧. جمال سلطان: شواغل الإصلاح ... وهواجسه! مجلة الديمقراطية العدد ١٣ يناير ٢٠٠٤، ص١١٩ وما بعدها.
٢٨. جمال عصام الدين: الايكونومست كشفت السر الذى يعرفه الجميع... مجلة العربى العدد (٩٠٣) الصادر فى ٢٠٠٤/٤/٤ ص٥٣.

٢٩. خليل العناني: الشعوب العربية ومسألة الإصلاح: دور مفقود أم تغييب مقصود؟
٣٠. ــــــــ: أمريكا وإشكالية الديمقراطية العربية: جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٤ الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٥، ص٢٨.
٣١. سامى متولى: صور برلمانية: مجلس الشعب والمعونات المشبوهة للجمعيات والشركات، الأهرام العدد ٤٣٢٤٣ الصادر فى ٢٠٠٥/٤/٢٩، ص٧.
٣٢. سامية صالح (دكتور): ما بين الديمقراطية وامتهان آدمية الإنسان، الأهرام العدد ٤٢٩٠٦ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٢٧، ص١٠.
٣٣. سعيد عبد الخالق: زمن دولرة الديمقراطية واللعنة على الروبل ومتعاطيه، جريدة الميدان العدد ٥٩٥ الصادر فى ٢٠٠٥/٣/١٠، ص٣.
٣٤. سلامة أحمد سلامة: (زاوية من قريب) النضج المتأخر، جريدة الأهرام العدد ٤٢٢٦٨ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٢٤، ص١٠
٣٥. ــــــــ: أبو غريب الوجه الآخر للإرهاب، مجلة وجهات نظر، س٦ ع ٦٥ ص ٥ وما بعدها.
٣٦. ــــــــ: الحريات الدينية، جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٤٧ الصادر فى ٢٠٠٥/٥/٣، ص١٠.
٣٧. سلامة أحمد سلامة: نحن وقمه الثمانى، جريدة الأهرام العدد ٤٢٩٠٨ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٢٩، ص١٠.
٣٨. سليمان عبد المنعم (دكتور): فكر الإصلاح أشواقه واشواكه، الأهرام العدد ٤٢٨٠٣، الصادر فى ٢٠٠٤/٢/١٤، ص١٣.
٣٩. سمير أمين (دكتور): الأمبريالية والديمقراطية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام العدد ٤٢٨٢٦ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٨، ص٢٨.
٤٠. صلاح الدين حافظ: الأهم برنامج زمنى لتنفيذ الاصلاح الديمقراطى، جريدة الأهرام، العدد ٤٢٩٠٥، الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٢٦، ص١١.

٤١. صلاح الدين حافظ: مبارزات عربية أمريكية حول الديمقراطية، الأهرام العدد ٤٢٨٢١، الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٣، ص١١.

٤٢. ـــــــــ: واشنطن تكسر الحواجز، كيف نعيد اختراع الديمقراطية فى مصر، جريدة الأهرام العدد ٤٢٩٧٥، الصادر فى ٢٠٠٤/٨/٤، ص١١.

٤٣. صلاح منتصر: ولذلك لا أقول نعم، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٥٠ المنشور فى ٢٠٠٤/٣/١٧، ص١٩.

٤٤. عادل عبد الصادق: التحول فى أوربا الشرقية هل يصبح حالة عربية؟ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جريدة الأهرام العدد رقم ٤٢٨٦١ الصادر فى ٢٠٠٤/٤/١٢، ص٢٣.

٤٥. عاصم عبد المحسن: أنظمة فوق حديد ساخن: جريدة العربى العدد ٩٠٣ الصادر فى ٢٠٠٤/٤/٤، ص١٠.

٤٦. عاطف الغمرى: الوجه الأخر لعملية التغيير فى الشرق الأوسط، الأهرام، العدد ٤٢٩٥٤ الصادر فى ٢٠٠٤/٧/١٤، ص١٠.

٤٧. ـــــــــ: جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٣٦ الصادر فى ٢٠٠٥/٤/٢٢م ص١٠، عرض وتحليل كتاب: «المحن المأساوية للأمبراطورية، العسكرة والسرية، ونهاية الدولة الجمهورية» لمؤلفه «تشارلز جونسون» (رئيس معهد البحوث السياسية فى اليابان).

٤٨. ـــــــــ: عرض وتحليل لكتاب «حماقة الإمبراطورية» لمؤلفه «جون جوديس» جريدة الأهرام العدد ٤٣١٥٢ الصادر فى ٢٠٠٥/١/٢٨، ص١٠.

٤٩. ـــــــــ: قراءة ثانية لسياسة الولاية الثانية لبوش، جريدة الأهرام العدد ٤٣١٥٧ الصادر فى ٢٠٠٥/٢/٢، ص١٠.

٥٠. ـــــــــ: هذا هو اصل مشروع الشرق الأوسط الكبير، النشرة الاستراتيجية، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، س١، ع٣، يناير ٢٠٠٥، ص١٦.

٥١. عاطف الغمرى: هل من مشروع قومى فى مواجهة المشروع الأجنبى للتغيير، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٤، الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٥، ص١٠.
٥٢. عبد العظيم حماد: رسالة فرانكفورت، جريدة الاهرام العدد ٤٢٨٥٦ فى ٢٠٠٤/٤/٥، ص٦.
٥٣. عبد العليم محمد: جمهورية الخوف - جريدة الأهرام العدد ٤٣٠٨٢ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٩م، ص١٢.
٥٤. عبد اللطيف الدعيج: كل شئ من الخارج، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٥١ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٨، ص٨.
٥٥. عبد المحسن حمادة (دكتور): الإصلاح فى المجتمع الكويتى كسراب بقيعة مقال منشور بجريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٦٧ بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٣، ص١٨.
٥٦. ــــــــــــــــ: المشروع الأمريكى رسالة للمنطقة، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٣٩، الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٦، ص١٦.
٥٧. عبد الناصر الزهيرى: التمويل الأجنبى والمال الحرام، جريدة الميدان العدد ٥٩٥ الصادر فى ٢٠٠٥/٣/١٠، ص٣.
٥٨. عبده مباشر: المبادرات لماذا؟ جريدة الاهرام، العدد ٤٢٨٥٣ الصادر فى ٢٠٠٤/٤/٤، ص١٠.
٥٩. عصام عبد الله (دكتور): مفارقة ديمقراطية، جريدة الاهرام العدد ٤٢٨٥٦ الصادر فى ٢٠٠٤/٤/٧، ص٢٩.
٦٠. عماد السيف: الشرق الأوسط المسكين، القبس العدد ١١٠٥٣ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٢٠، ص١٦.
٦١. عمرو حمزاوى (دكتور): خطابات الإصلاح فى العالم العربى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، «فقه اللحظة الاستثنائية وغياب اليسار

وحديث الخصوصية» الاهرام العدد ٤٢٩٠٣ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٢٤، ص٢٦.

٦٢. عوض المطيرى: الاصلاح وتفاؤل الساسة العرب، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٤٥، الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٢، ص١٠.

٦٣. غازى الجاسم: عالم الإصلاح والشرق الأوسط الكبير، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٥٠ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٢٦، ص١٢.

٦٤. غسان سليمان العتيبى: الاصلاح... متى؟ جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٥٣ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٢٠، ص١٦.

٦٥. فؤاد زكريا (دكتور): ملاحظات حول مشروع الشرق الأوسط الكبير، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٦٧ الصادر فى ٢٠٠٤/٤/١٨، ص١٠.

٦٦. فاطمة عثمان البكر: حشود على بوابة الإصلاح الكبير، القبس الكويتية العدد ١١٠٦٦، الصادر فى ٢٠٠٤/٤/٢، ص١٠.

٦٧. فتحى العفيفى (دكتور): أبعاد الاستراتيجية الأمريكية الحالية: الأهرام العدد ٤٢٨٣٥ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٧، ص١٢.

٦٨. ــــــــــــ: الفضائيات العربية... ورفض الإصلاح من الخارج، جريدة الاهرام، العدد ٤٢٨٨٧ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٨، ص١٢.

٦٩. فهمى هويدى: رسالة مهمة على العنوان الغلط، جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٤٧ الصادر فى ٢٠٠٥/٥/٣، ص١١.

٧٠. كارو قيومجيان: الإصلاحات بين الرفض والقبول، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٤٧، الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٤، ص١٦.

٧١. كمال متولى: هل نوافق على المبادرة الأمريكية الشرق أوسطية؟ جريدة الاهرام العدد ٤٢٨٧٧ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١، ص١٣.

٧٢. لبيب السباعي: الشباب وأزمة المشاركة السياسية – جريدة الأهرام العدد ٤٣١٤١ الصادر في ٢٠٠٥/١/١٧م ص٢٥.

٧٣. مأمون فندى (دكتور) : ذرائع غير متماسكه فى موضوع الشرق الأوسط الكبير، الاهرام العدد ٤٢٨٣٧ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٩، ص١٠.
٧٤. ــــــــــ : ملاحظة على مبادرة الشرق الأوسط الجديد، الاهرام العدد ٤٢٨١٦ الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٧، ص١٠.
٧٥. محمد التهامى : وصاية جديدة، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٥ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٦، ص١٠.
٧٦. محمد السعدنى : الكل مسئول : الأهرام العدد ٤٣٢٦٧ الصادر فى ٢٠٠٥/٥/٢٣، ص ٦.
٧٧. محمد السماك : الارهاب فى العمل السياسى، مقال منشور بمجلة وجهات نظر، الشركة المصرية للنشر العربى والدولى س٦ع٦٥ يونيو ٢٠٠٤ ص١١ ومابعدها.
٧٨. محمد السيد السعيد (دكتور) : مصر ليست أوكرانيا، الأهرام العدد ٤٣٢٦٧ الصادر فى ٢٠٠٥/٥/٢٣، ص١٠.
٧٩. محمد سلماوى : قراءة أخرى للمشروع الأمريكى، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٩ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١، ص١٣.
٨٠. محمد سيد أحمد : معضلات عصرية حول مشروع الشرق الأوسط الكبير، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١٥ الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٦، ص١٣.
٨١. محمد عبد الهادى : الشرق الأوسط الكبير مخطط لطمس الهوية العربية تبحثه قمة الثمانى! جريدة الاهرام، العدد ٤٢٩٠٥ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٢٦، ص٦.
٨٢. ــــــــــ : الفيفا والشرق الأوسط الكبير، جريدة الأهرام العدد ٤٣٠٧٩ الصادر فى ٢٠٠٤/١١/١٦م ص٦.

٨٣. محمد قدرى سعيد (دكتور) : بعد إطلاق مشروعين استراتيجين للتغيير، وجهة نظر فى مستقبل الشرق الأوسط : جريدة الأهرام العدد ٤٢٩٢٦ الصادر فى ٢٠٠٤/٦/١٦، ص٢٨.
٨٤. ـــــــــــ : حلف الناتو بين الإصلاح والأمن، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٥٣ الصادر فى ٢٠٠٤/٤/٤، ص٧.
٨٥. محمود المراغى : من أجل التنمية، الديمقراطية أولاً، مجلة الديمقراطية س٤ ع١٣ يناير ٢٠٠٤م.
٨٦. محمود شكرى : إنها حقاً ديمقراطية أمريكية، ولكن! الأهرام العدد ٤٢٨٩٦ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/١٧م، ص١٠.
٨٧. محمود وهيب السيد (دكتور) : لماذا ترفض الشعوب العربية مبادرة الشرق الأوسط الكبير، جريدة الاهرام، العدد ٤٢٨٨٧ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٨، ص١١.
٨٨. محمود ياسر رمضان : إصلاح الداخل فى مواجهة الخارج، مجلة الديمقراطية ع١٣، يناير ٢٠٠٤، ص١٢٧، وما بعدها.
٨٩. مرسى عطا الله : نحن وأوربا فى قطار واحد، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٢٢ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٤، ص١١.
٩٠. ـــــــــــ : نوع من الوصاية... أم عودة لعصور الانتداب، جريدة الاهرام، العدد ٤٢٨١٥، الصادر فى ٢٠٠٤/٢/٢٦، ص١١.
٩١. مصطفى الفقى (دكتور) : ماذا نريد من الولايات المتحدة الامريكية، جريدة الأهرام العدد ٤٢٩٠٤ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٢٥، ص١٣.
٩٢. ـــــــــــ : معالجات وصراعات أيضاً، جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٢٠ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٢، ص١٣.

٩٣. مصطفى إمام : الإصلاح السياسى : حديث لا يجوز عن مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام العدد ٤٢٨٦١ الصادر فى ١٢/٤/٢٠٠٤ ، ص٢٣ .
٩٤. مصطفى سلامه (دكتور) : حقيقة مباهاة الإدارة الأمريكية بالديمقراطية الشكلية ، الأهرام العدد ٤٢٢٤٨ ، الصادر فى ٢٤/٤/٢٠٠٥ ، ص١٢ .
٩٥. مكتب الشال للاستشارات الاقتصادية في الكويت تعليقاً على تقرير البنك الدولي جريدة القبس الكويتية العدد ١٠٨٨٢ الصادر في ٢٧/٩/٢٠٠٣م .
٩٦. منير نعمه (دكتور) : مشروع سايكس - بيكو من جديد ، جريدة الاهرام العدد ٤٢٩١٦ ، الصادر فى ٦/٦/٢٠٠٤ ، ص١٠ .
٩٧. ميلاد حنا (دكتور) : منطقتنا العربية فى مفترق طرق تاريخى ، الأهرام العدد ٤٢٨١٣ الصادرة فى ٢٤/٤/٢٠٠٤م ، ص١٠ .
٩٨. ناجى الغطريفى (السفير) : أمريكا وخيار الديمقراطية فى مصر ٥٢ ، مجلة الديمقراطية العدد ١٤ السنة ٤ أبريل ٢٠٠٤م ، ص١١٥ ، وما بعدها .
٩٩. نبيل عبد الفتاح : أشباح الإصلاح السياسى والخوف من الإرادة الشعبية ، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية ، الأهرام العدد ٤٢٨٦٨ الصادر فى ١٩/٤/٢٠٠٤م ، ص٢٦ .
١٠٠. نبيه برجس : الآتى أعظم .. كوكب آخر وغامض : الشرق الأوسط الكبير ، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٥٥ الصادر فى ٢٢/٣/٢٠٠٤م ، ص٢١ .
١٠١. نيال فيرغسون فى كتابه «ثمن الأمبراطورية الأمريكية» الذى نشرته عام ٢٠٠٤ فى نيويورك دار «بنجوان برس» وأشارت إلى ملخص له جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٦١ الصادر بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٤م ، ص٢٤
١٠٢. هالة مصطفى (دكتور) : الشرق الأوسط الكبير وحديث الإصلاح جريدة الأهرام العدد ٤٢٨١١ الصادر فى ٢٢/٢/٢٠٠٤م ، ص١٠ .

١٠٣. هالة مصطفى (دكتور): تحقيق الديمقراطية ليست بالمهمة السهلة، الأهرام العدد ٤٢٩٠١ الصادر فى ٢٠٠٤/٥/٢٢م، ص١٠.

١٠٤. وليد خدوري: سوء إدارة الحكم أضعف الاقتصاد العربي، جريدة القبس الكويتية، العدد رقم ١٠٨٨١ الصادر في ٢٠٠٣/٩/٢٦م.

١٠٥. يحيى الجمل (دكتور): كيف يكون التغيير إصلاحاً؟ جريدة الأهرام العدد ٤٢٩٤٤ الصادر فى ٢٠٠٤/٧/٤م، ص١٠.

ثالثاً: المؤتمرات والمنتديات:

١. المنتدى العربى الأول الموازى للقمة العربية فى بيروت ١٩-٢٠٠٤/٣/٢٢م منشور تقرير عنه فى جريدة الأهرام العدد ٤٢٨٤٥ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/٢٧م.

٢. ندوة مركز القاهرة لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٠م، جريدة القبس الكويتية العدد ١١٠٤٥ الصادر فى ٢٠٠٤/٣/١٢م، ص١٢.

٣. مؤتمر قضايا الإصلاح العربى. الرؤية والتنفيذ مارس ٢٠٠٤م، والذى صدر عنه وثيقة الإسكندرية.

٤. المؤتمر الأقليمى عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، صنعاء، يناير ٢٠٠٤م.

٥. المنتدى الاستراتيجي العربى فى دبى من الفترة من ١٣-15 ديسمبر ٢٠٠٢م.